صِنَاعَةُ الوَعي

السِّرِّيَّةُ ضرورةٌ وُجوديةٌ

أحمد الخالصي

مَركزُ بَراثا للدِّراساتِ والبُحوثِ
Baratha Center for Studies and Research

■ السرِّيَّةُ ضرورةٌ وجوديَّةٌ

-أحمد الخالصي-

◆ رقم الطبعة: الأولى
◆ تاريخ الطبعة: ٢٠٢٥ م - ١٤٤٧هـ
◆ مكان الطبعة: بيروت - بغداد

الآراء المطروحة لا تعبر عن رأي المركز بالضرورة

© جميع الحقوق محفوظة للمركز

مَركزُ بَراثا للدّراسَاتِ وَالبُحُوثِ
بيروتَ - بَغدَادْ

Baratha Center for Studies and Research
www.barathacenter.com
barathacenter@gmail.com

صِنَاعَةُ الوَعي

السِّرِّيَّةُ ضرورةٌ وُجودِيَّةٌ

• أحمد الخالصي
باحث في الشأن السياسي

مَركزُ بَراثا للدِّراسَاتِ وَالبُحوثِ
بيروتْ - بَغدادْ

صِناعَـــةُ الوَعي

في عالم تتســارع فيه الأحداث، وتتشابك فيه التحدِّيات، صار الوعي شرطًا لازمًا للبقاء الحرّ والمستقلّ. فالشباب اليوم يواجهون منظومة معقّدة من الضغوط الذهنيّة، والنفســيّة، والاجتماعيّة، والسياســيّة، وغيرها، تُمارَس عليهــم عبر الإعلام الموجَّه، والتعليم الممســوخ، والمحتوى الرقميّ المصمَّم لاجتذاب العقل، ولتكييفه وإعادة تكوينــه ضمن قوالــب مُهيمنة. ومع تنامي أدوات الســيطرة الناعمــة، باتت المعركة الحقيقيَّــة تدور في ميدان الإدراك: كيف نفكّر؟ وماذا نرفض؟ وما الذي نعدّه خطرًا؟ ومن هو عدوُّنا أصلًا؟

وفي هــذا الســياق، تُطرح قضايا خطــيرة تُلامس الأمــن الثقــافيّ، والاجتماعيّ، والســياسيّ: من تزييف الوعي باســم الحريَّة، إلى تســطيح المفاهيم باسم الحداثة، ومِن اختــراق المجتمعات عــبر البيانات والإعــلام، إلى تحييد الأفــراد وتجريدهم مــن فاعليَّتهم. كما أنَّ غياب ثقافة الوعي، والانجرار خلف الاســتعراضات الرقميَّة، أسهما في إضعاف كثير من الحركات والعمل المقاوم.

مــن هنا، تنطلق (سلســلة صناعــة الوعي) التــي يُصدرها (مركز براثا للدراســات والبحــوث)، بوصفها اســتجابة معرفيَّة لهــذه التحدِّيات. فالسلســلة مشروع عمليّ لإنتاج دراســات تخاطب الشريحة الشــبابيَّة خاصَّة، بهدف تحصين وعيها، وتعزيز مناعتها الفكريَّة، وتأهيلها لفهم أعمق لطبيعة الصراع.

وتُركّز السلسلة على قضايا ملحَّة تمسّ الوعي مباشرة، كالحروب النفسيَّة، وأدوات التضليل والإقناع، وأهميَّة السريَّة في العمل المقاوم، ونقد التغريب والتطبيع، وغيرها من الموضوعات التــي لا تنفصل عن الواقع اليوميّ للمجتمع المقاوم. وهي بذلك تســعى لبناء جيل لا يُخدع بالشــعارات، ولا يُســاق بالغرائز، ولا يُستنزف في معارك جانبيَّة، وإنَّما يدرك موقعه ودوره، ويتعامل مع الوعي بوصفه فعلًا مقاومًا.

إنَّ «صناعة الوعي»هي رؤيَة متكاملة، تعتبر أنَّ النصر يبدأ من الفكرة، وأنَّ الهزيمة تتحقق حين يُصادَر العقل، أو يُخدَّر، أو يُخترَق.

مقدِّمة

زاحمَتِ اليوم وسائل التواصل الاجتماعيِّ، وعمومُ وسائل الإعلام الفضاءَ الخاصَّ بالفرد، فضلاً عن المجتمع، فيما يتعلَّق بنقل كلِّ ما هو خاص إلى العام، أو ما يُعبرَّ عنه بإظهار نمط الحياة اليوميَّة، ومشاركتها في وسائل التواصل الاجتماعيِّ (السوشال ميديا). أدَّى هذا الأمر إلى زعزعة الحيِّز الشخصيِّ، وتحويل الحياة إلى نمط متداخلٍ على نحو فوضوي مع الفضاء الافتراضيِّ لهذه المواقع، بعد أنْ أعطت مستخدميها الحريَّة في نشر كلِّ ما هو قابل للتصوير ومن قِبَل الجميع؛ أي إباحة للكلِّ في الكلِّ، حتَّى أصبح ذلك جزءًا من هُويَّتهم التواصليَّة والتفاعليَّة مع ما يحدث، سواء في مناقشة الأمور - وهذا ما لا يعنينا بشكل مباشر - أم الاستعراض الشخصيِّ لنمط الحياة الخاصِّ بهم، باعتبارها بديهة مترسِّخة من حاجيَّاتهم اليوميَّة. ولأنَّ بعضَ هذه الأمور اليوميَّة مرتبطةٌ بقضايا قد

تكون أمنيَّةً، أو تمَسُّ بشكل مباشر أو غير مباشر مصلحةَ المجتمع، فإنَّ استخدامَ هذه الميزة أو الوسيلة في التعبير والنشر، سيَمَسُّ تلقائيًّا المصالحَ العليا لهذه الجماعة أو تلك الدولة، بل ويصل الأمر إلى المساس بالهُويَّة العقديَّة أو العادات والتقاليد لهذا المجتمع أو ذاك، ما يخرِج الأمرَ برمَّته من دائرة الحرِّيَّة الشخصيَّة، ويجعلها بصورة من الصور حالةً من التعدِّي على بقيَّة الناس.

من هذا الباب ننطلق في موضوع هذا الكتاب، فالسرِّيَّة اليوم لم تَعُدْ خيارًا ترفيهيًّا بقدْر ما أصبحت مسارًا إجباريًّا للتعامل مع التحدِّيات الراهنة التي فرضها هذا التطوُّر، والذي تقِف خلفه قوىً كُبرى، تحاول الاستفادةَ قدر الإمكان من أدواتها، وبالطريقة التي تضمن تحقيقَ مصالحِها وأهدافِها التي تبتغيها، وههنا تكمن أهمِّيَّة هذا الموضوع، الذي يأتي في ظلِّ انغماس جمعيٍّ في هذه الأدوات والوسائل التي صدَّرتها هذه القوى، دون مراعاة لأيِّ مخاطرَ يمكن أن تشكِّلَها في ما يتعلَّق بتداوُل المعلومات سواء أكانت داخلَها أم بشكل عامٍّ.

الفصل الأوّل:

مفهومُ السرِّيَّةِ والمفاهيمُ المتَّصلةُ

في زمنٍ تتسارع فيه وتيرة الانكشاف المعلوماتي، وتغدو فيه الخصوصية مهدَّدة على مدار اللحظة، تبرز «السرِّيَّة» بصفتها قيمةً مركزيةً لا غنى عنها في حفظ الذات والمجتمع. فلم يعد الكتمان مجرّد خيار فردي، بل تحوّل إلى ضرورة جماعيــة تفرضهــا تحدّيات الأمن والتواصــل الرقمي. يتناول هذا الفصل مفهــوم السرِّيَّة من جذوره اللغوية إلى امتداداته الاصطلاحية، كاشفًا عن أبعاده الخُلُقية والشرعية والعقلية. كما يميّز بين السرِّيَّة والتقيَّة، موضّحًــا الفــروق الدقيقة بينهما في الســياقين الفــردي والجماعي. ومن خلال هذا التناول، تتضــح أهمية السرِّيَّة بوصفها أداةً مقاومةً، وحمايةً في عالَمٍ يضجّ بالانكشاف وانعدام الخصوصيّة.

المبحثُ الأوَّلُ: مفهومُ السرِّيَّة

تُعَــدُّ «السرية» مــن الكلمات المتداولةِ بكثرة ضمــن الحيِّز الاجتماعي

والشعبي؛ لأنَّها متَّصلة بالاستخدام اليوميّ لكثير من المجالات المتعدِّدة، وفي المجالين الخاصِّ والعامِّ، والمقصود هنا بالطبع المستويان الفردي والجماعي، كذلك فإنَّ الدلالة اللغوية لهذا المصطلح ستجيب أكثر عن ذلك.

أولاً: المفهوم اللغوي:

اشتُقَّت هذه الكلمة من المصدر «سر»، وكما هو شائع فإنَّها تدلُّ على المعاني المرتبطة بالكتمان وعدم الإذاعة. «السِّرُّ من الأَسْرار التي تُكتَم، والسر ما أَخْفَيْتَ، والجمع أَسرار، ورجل سِرِّيٌّ يصنع الأَشياءَ سِرًّا من قوم سِرِّيِّين، والسريرةُ كالسِّرِّ، والجمع السرائرُ. السرُّ ما أَسْرَرْتَ به والسريرةُ عمل السر من خير أَو شر، وأَسَرَّ الشيء كتَمَه وأَظهره، وهو من الأَضداد. سرَرْتُه كتمته وسررته أَعْلَنْته»[١]

أيضًا ترتبط الدلالة اللغوية للمصطلح بالحيِّز الشخصي وتحديدًا الإطار المستقبلي له؛ أي بمعنى أوضح، بالأمور التي يعزم على القيام بها "هو ما تكتمه وتُخفيه، وما يُسرُّه المرء في نفسه من الأمور التي عزم عليها"[٢].

ومن السياقات اللغوية التي تأتي بها دلالات هذا المصطلح هو

١ - ابن منظور: لسان العرب، ص١٩٨٩.

٢ - موفق علي عبيد: سرية التحقيقات الجزائية وحقوق الدفاع.

الأفضليَّـة، والتميُّز عــن الآخرين "والسر: الأرض الطيبــة الكريمة، وبطن الوادي وأطيبه، وجوف كلِّ شيء ولبُّه، ومحْضُ النسب وخالِصُه وأفضله، يقال: فلان في سر قومه؛ أي في أفضلهم."[1]

قــد تكون هذه الدلالة غير مرتبطة ارتباطًا واضحًا بالموضوع الرئيس أو الدلالات المبتغاة من هذا البحث، لكنَّها بشكل من الأشكال نراها متَّصلة بالشخصية التي تمارس هذا الفعل؛ أي الكتمان وعدم الإذاعة، ففي الوقت الذي يُعرض كلُّ شيء بشــكل علني دومًا، من خلال هســتيريا النشر التي فرضتهــا مواقع التواصــل الاجتماعي، وفي ظلِّ عدم مراعاة أبســط قواعد الأمن الشــخصي والمجتمعي، فإنَّ هذا الشخص سيكون فعليًّا متمايزاً في ظلِّ ما نعيشه.

ثانيًا: المفهوم الاصطلاحي:

رغم اختلاف الصِّيَغ التي قد يتمُّ فيها تناول هذا المفهوم، تبعًا لاختلاف السياقات التي يأتي فيها، لكن في المحصلة، وبخلاف الكثير من المفاهيم والمصطلحات في شــتَّى العلوم، فإنَّ الأســاس الذي يقوم عليه واحد، أو بالأحرى هناك مشترك جامع يوحِّد الاختلافات التي يتعرَّض لها في تناوله،

---

١ - علي أبو البصل: السرية في الفقه الإسلامي، ص٢٢.

مثلما أسلفنا ضمن مجالات معيَّنة، لذلك هناك من عرَّفه على النحو الآتي: «السر هــو الأمر النفيس المكتوم في النفس، أو ما يُفضي به الإنســان إلى آخر مستكتمًا إيَّاه من قبل أو من بعد؛ صراحةً أو دلالةً.»[١]

بينــما عرَّفــه (الراغب الاصفهاني) بأنَّــه: "الحديث المكتَّــم في النفس وهو خلاف الإعلان، ويُســتعمل في الأعيان والمعاني"[٢]، توسَّعت بعض التعاريف لتشمل النوايا والعقائد، والأعمال الشخصية التي يقوم بها الفرد: " هو ما يكنُّه الإنســان في نفســه من العقائد والنيَّات وما يخفيه من أعمال الجوارح."[٣]

بالمقابل، ذهب آخرون لربط هذا المفهوم بوجود المصلحة المشروعة، وهــو ربط قانوني؛ حيث تُوكَل لهــذا الأخير مهمة تحديد وجود المصلحة من عدمها، "واقعةٌ ينحصر نطاق العلم بها في عدد محدود من الأشخاص، إذا كانت ثمَّة مصلحة يعترف بها القانون لشخص أو أكثر في أن يظلَّ العلم بها محصوراً في ذلك النطاق."[٤]

وبعد اســتعراض هذه التعريفات ومطالعة غيرها، فإنَّ المشتركات التي

---

١ - علي أبو البصل: السرية في الفقه الإسلامي، ص٢٢.
٢ - الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، ص٢٢٨.
٣ - بو مور وزينب حسين موسى: السرائر في ضوء القرآن الكريم، ص٤.
٤ - موفق علي عبيد: سرية التحقيقات الجزائية وحقوق الدفاع.

سبق أن أشرنا إليها، نجدها محدَّدة ضمن أُسس الكتمان، سواء كان مع النفس، أم من خلال الإفضاء به إلى الآخر. إذًا، عدم الإذاعة هو محدِّد ومنطلَق يوجد تقريبًا في كل المجالات والعلوم التي تناولت موضوع السرِّية، باستثناء الصوفيَّة طبعًا، والذين يعطون معنى وتعريفًا مغايرًا تمامًا للسر، وهو متأتٍّ بالطبع من مسارهم المتبَّع في الحياة والتديُّن.

المبحثُ الثاني: ما السرِّية التي نقصدُها، في التفريقِ بينها وبين التقيَّةِ

أوَّلًا: ما السرِّية التي نقصدُها

قلنا فيما سبق، إن السرِّية مفهوم مستخدم في كثير من المجالات. قد يؤدِّي هذا الأمر إلى تعويم الفكرة المطلوبة؛ أي جعلها ضبابيَّة في عموميَّات غير مطلوبة، أو داخلة ضمن المراد من هذا البحث. من هنا، نرى ضرورةَ توضيحِ المقصد الذي نبتغيه من هذا المصطلح؛ لكي يكون أساسًا نسير وَفقه في بقيَّة الصفحات.

في ظلِّ مزاحمة وسائل الاتصال والتواصل، وبالأخص الإلكتروني منها، للفضاء الخاص للفرد، ومن ثَمّ هُوية المجتمع، فيما يتعلّق بنقل كلِّ ما هو خاص للعام، أو ما يُعبرَّ عنه بإظهار نمط الحياة اليومية، ومشاركتها

في وسائل التواصل الاجتماعي، فتحوَّلت الحياة إلى نمط متداخلٍ على نحو فوضوي مع الفضاء الافتراضي لهذه المواقع. ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل وصل في ظلّ المساحة التي وفَّرتها مواقع التواصل الاجتماعي لإبداء الآراء، والحُرّية في نشر كلِّ ما هو قابل للتصوير ومن قِبَل الجميع؛ أي إباحة كلّ شيء لكلّ الناس، الذي وصل إلى حالة من التعطُّش تارةً لدى من حُرموا سابقًا من هذه الميزة؛ أي الأجيال السابقة لهذا التقدُّم التكنولوجي والتقني في مجال الاتصالات، والاعتياد بالنسبة للجيل الجديد؛ أي أصبح ذلك جزءًا من هُويتهم التواصلية والتفاعلية مع ما يحدث، سواء في مناقشة الأمور - وهذا ما لا يعنينا بشكل مباشر - أم الاستعراض الشخصي لنمط الحياة الخاصّ بهم، باعتباره بديهة مترسِّخة في حاجيَّاتهم اليومية. ولأنَّ بعض هذه الأمور اليومية مرتبطة بقضايا قد تكون أمنيَّة، أو تمَسُّ بشكل مباشر أو غير مباشر مصلحة المجتمع، فإنّ استخدام هذه الميزة أو الوسيلة في التعبير والنشر، سيمَسُّ تلقائيًّا المصالح العُليا لهذه الجماعة أو تلك الدولة، بل يصل الأمر للمساس بالهُوية العَقَديَّة، أو العادات والتقاليد لهذا المجتمع أو ذاك، ما يخرج الأمر برمَّته من دائرة الحرِّية الشخصية، ويجعلها بصورة من الصور حالةً من التعدِّي على بقية الناس. لذلك، فالسرِّية التي نقصدها، هي مفهوم وجودي للمجتمع والدولة، فرضه نمط الحياة والتقدُّم المعاش، مضافًا

إلى كونـه أساسًـا ضروريًّا للتعايش مـع التحدِّيات القائمة؛ سـواء أكانت أمنيَّةً، وهو الأمر الواضح للعِيان من هذه المسـألة، أم مرتبطةً بحالة الضرر الناشئ على النسيج المجتمعي بشكل عام وتلقائي.

إنَّ السرِّيـة التـي نقصدهـا ونبتغيها اليـوم، هي تكليف شرعـيٌّ مرتبط بالحفـاظ على النفـس، وخصوصًا حينـما يتعلَّق الأمر بالجهـاد ومقاومة الاحتـلال ومصالحـه الاسـتعمارية في بلداننا. كما أنَّها اليوم أسـاس في الحفـاظ عـلى الأمن القومـي والوطني للدولـة والبلـدان؛ لأنَّ إذاعةَ كلِّ حـدث، وخصوصًـا في الجوانب العسـكرية والأحـداث الأمنية، يعطي إحداثياتٍ مجانية، وخدمةً للدول والمنظّمات المعادية، تُمكِّنها من معرفة نتائج أفعالها، أو ما تقوم به من ممارسات واستهدافات.

ثانيًا: في التفريقِ بين السرّيَّة وبين التقيَّة

التقيَّة، وهي رخصة ظرفيَّة للخـروج عن القاعدة الشرعيَّة العامَّة، تتعلَّق بالفـرد بوصفـه ظرفًا قاهرًا، بغـضِّ النظر عن المقابل، سـواء كان كافرًا أم مسلمًا، تستمدُّ شرعيَّتها من مصدرَيْن رئيسَين، هما: العقل والشرع.

١. من جهة العقل:

هـذا متأتٍّ من ردِّ الفعلِ الطبيعيِّ للإنسـان الاعتيادي، حينما يستشـعر

خطرًا يهدِّده في حياته وسواها، فلا يمكن تصوُّر أيِّ شيء عدا كونه يحاول التخلُّصَ من ذلك بأيِّ طريقة كانت، حتَّى لو تحتَّم الأمر الخروجَ عن المألوف والمتعارف بالنسبة له، لذلك فهي متعلِّقة بذات الإنسان ومنطقيَّة الحفاظ على النفس بأيِّ طريقة كانت، هذه الغريزة الدفاعيَّة من شأنها أن تفرِضَ سياقات جديدةً، تقطع من خلالها التواصلَ بين القلب واللسان، بين التفكير والنُّطق، وبين المعتقد والمظهَر.

أمَّا فيما يتعلَّق بالذات القادرة على تجاوز الأمر القاهر بشجاعة وسواها، فالأمر لا يعدو أنْ يكون حالةً استثنائيَّة؛ إذ لا يمكن البناء العقلانيُّ عليه، نظيرَ فرادتِها، كما أنَّ القياسَ النظريَّ والتطبيقيَّ يؤخَذ بمعيار المجموع لا الحالات الفرديَّة، فليس من المعقول مثلاً، أن توصف مدرسة بالمختلطة رغم أنَّ جميعَ طلَّابها من الذكور فقط؛ لأنَّ ذلك اليومَ شهد حضورَ طالبة مع أبيها (الأستاذ) في تلك المدرسة! لذلك، نحن نرى بأنَّه حتَّى لو ظهرت حالة الاستثناء، ستكون بالمجمل وقتيَّة طارئة، متعلِّقة بمقوِّمات مُكتسَبة أو ذاتيَّة، غير متاحة لكلِّ الناس. لذلك، يتعذَّر تشكيلها للرؤية الواقعيَّة للذات الإنسانيَّة بوصفها محلَّ مطابَقة بين مفهوم التقيَّة، وبين العقل المُدرِك لها.

٢. من جهة الشرع:

وقد ذكر القرآن الكريم ذلك في نصوصه، مثل: ﴿**وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ**

﴿آلِ فِرْعَـوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ﴾ [غافر: ٢٨]

أو قولُهُ تعالى: ﴿مَـنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِـنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَـنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]

وغيرهـا من النصوص التي ذكرت التقيَّةَ في سـياقات إيجابيَّة، لاقترانها بدلالة الإيمان الداخلي، وسموِّه على المنحى الخارجي الذي قد لا يتعدَّاه، كما يُلاحَظ ارتباطُ المفهوم مجملاً بالضرورة التي تعدم الخياراتِ الأخرى. ومـن هنا نرى مطابَقةَ الشرعيِّ والعقلي في إطار الطبيعة الإنسـانيَّة، كونَها الذات المالكة والمقدِّرة بالنسبة للعقل، وكذلك المُخاطَبة والمقصودة في الخطاب الشرعي.

يتَّضح ممَّا تقدَّم أنَّ مصدريَّةَ التقيَّة شرعيَّة بالدرجة الأسـاس، وإن كانت مُؤيّـدة عقليًّا مثلما رأينا، كما أنَّ حدودها في الأمور الشرعيَّة والعقديَّة. أمَّا السرِّيَّة والكتمان، فهما في الغالب يعودان إلى الإطار الخُلُقي بشكل عام، ووَفق الرؤية الكلِّية للمصطلح؛ لأنَّه أشـبه ما يكون بالتزام شـخصي للفرد مقابل الآخرين بعدم الإفشـاء، وهو مُعضَّد أيضًا شرعيًّا في بعض الموارد، لكن، ومثلما أسلفنا، إنَّه مسألة خُلُقيَّة بالدرجة الأساس.

هـذا هو الإطار الكليِّ للمفهوم، لكنَّنا نـرى أنَّ الأمر الآن مختلف، وأنَّ الدافـع الرئيـسَ الذي يجـب أنْ يكون عليـه هذا المفهوم، هـو الضرورة الوجوديَّة لحفظ الجماعة الصالحة، أو بالتعبير الشائع «المجتمع»، وحينما ننظر من هذا الاتجاه، فإنَّ السرِّيَّة سـتصبح ذات أسُـسٍ عقليَّة وشرعيَّة معًا في الخطِّ نفسه.

فمـن حيث العقـل، يقتضي هذا التطوُّر الزمنـي ومآلاته من تقنيات في المجالات كافَّة، السـعيَ المسـتمرَّ والدؤوبَ في حفـظ الكينونة والهُويَّة الذاتيَّـة، وقبل كلِّ ذلـك الأرواح، خصوصًـا أنَّ الاسـتهدافات الحديثة، والاغتيالات الميدانيَّة دائمًا ما تسـتند إلى هذه الوسـائل التي نستخدمها؛ سواء في التعقُّب أم في تحديد الموقع.

ومن الناحية الشرعيَّة، فما دام عدم الالتزام بالسرِّيَّة - خصوصًا في وقت الحـروب مع العدوِّ، أو حتَّـى أحيانًا في الأوقـات الاعتيادية - يؤدِّي إلى خطر جسـيم على مجموعة من المسلمين أو أحد الأفراد منهم، فحِفظ دم المسلم ههنا واجب شرعيٌّ محتَّم. من هذا الباب، من الممكن أن تتشكَّل المصدريَّة الشرعيَّة لهذا المفهوم.

قـد يظنُّ القارئ بعد هـذا الاسـتعراض، أنَّ التقيَّة والسرِّيَّة مُتشـابهتان انطلاقًا ممَّا قلناه. بالتأكيد لا، فالاختلاف بين المفهومَيْن يكمن بالأسـاس في محتواهـما. فالتقيَّـة منوطة بإخفاء الاتجاه الديني للشـخص في البيئة

الرافضــة والمُنكِّلــة بهذا التوجُّه العقَــديِّ أو ذاك، وهــي واضحة المَعالم مــن حيث توفُّر هذه الــشروط، فيما يكون مضمون السرِّيَّــة كتمانَ الأمور بشــكل عام، لا لأنَّ هذا الفردَ يعيش ضمن حدود ســلطة غاشمةٍ وجائرة، أو جماعات على هذه الشــاكلة، بل هي – من وجهة نظرنا – ضرورةٌ حتَّى في المجتمعــات المحكومة من ســلطة متوافقة مع هــذا الاتجاه للفرد أو الجماعة؛ لأنَّ الأمر غير مقتصر أو مؤطَّر ضمن حدود معيَّنة.

وهنا أيضًا ليس بالضرورة نتاجَ صراع بين الفرد أو الجماعة مع الســلطة الحاكمة، بل هو متعلِّق بكونه ضرورةً وجودية زمنية تقتضيها عمليةُ التقدُّم التقنــيِّ، وذلــك للتعايش ومجابهــة العدوِّ، ومَنعِه من اســتغلال وســائله الاتصاليَّة لمعرفة كلِّ شيء بشــكل آنيٍّ، وهذا بالطبع نتيجة حالة الهستيريا التي رسَّــختها هذه الأدوات في إيصال غالبيــة مجتمعات دول العالم إلى هذه الحالة.

الفصلُ الثاني:

الأبعادُ الناجمةُ عن السرِّيةِ والكتمانِ

هناك عـدد من الأبعـاد الناجمة -أو التي سـتنجم- عن مسـألة السرِّية وضرورة الكتـمان في التعامل مع كثير من القضايـا الراهنة، خصوصًا في الوقـت الحاضر، ممَّا يسـتلزم توضيحَ هذه الأبعاد، بالشـكل الذي يعضد هذه المسألة، مضافًا إلى أنَّ هذه الأبعاد تحمل معها بيانًا تأكيديًّا على أهمية السرِّية لا باعتبارها مسـارًا اختياريًّا، بل خيارًا إجباريًّا على ما نشـاهده من مخاطر في الوقت الحالي، واسـتراتيجيةً فاعلةً في حالة الاستمرار بالعمل بها مسـتقبلاً، هـذا من جانب، ومن جانـب آخر، فإنَّ هـذه الأبعاد بذاتها مصاديـق وبراهين تؤكِّـد الأهمِّية الفعلية للسرِّيـة وتُشَرعِنها، ومن جوانب عدة. من هنا تأتي أهمِّية حديثنا ذا.

المبحثُ الأوَّلُ: البُعد الشرعيُّ

قلنا فيما سـبق، إنَّ حفظَ دم المسلم من الأمور المقدَّمة والضرورية في

الدين الإسلامي، وقد وُضعت له مكانة عظيمة، ومنزلة عُليا، في حيِّز الدفاع عن هذا الدم، وحمايته من كلِّ سوء وشرور، تؤدِّي لإراقته. فالنبي محمد ﷺ، في كثير من الأحاديث الشريفة الواردة عنه، يؤكّد بشكل مستمر على حرمة الدم وضرورة المحافظة عليه، حتى في خِطَبِه الأخيرة، خصوصًا في خطبة حجَّة الوداع؛ حيث قال: "أيُّها الناس، اسْمعوا ما أقول لكم واعْقلوا عنِّي، فإنيِّ لا أدري لعلِّي لا ألقاكم في هذا الموقف بعد عامِنا هذا. ثمَّ قال: أيُّ يومٍ أعظمُ حرمةً؟ قالوا: هذا اليوم. قال: فأيُّ شهرٍ أعظمُ حُرمةً؟ قالوا: هذا الشهر. قال: فأيُّ بلدٍ أعظمُ حُرمةً؟ قالوا: هذا البلد. قال: فإنَّ دماءَكم وأموالَكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، إلى يوم تلقَوْنه، فيسألكم عن أعمالكم. ألا هل بلَّغتُ؟ قالوا: نعم."[1]

ولم يتوقَّف عند هذ ا الحد، بل وصل الأمرُ حدَّ التشديد والتأكيد على عدم التهاون بأيِّ صورة من الصور مع هذا الموضوع، وقَرَن المشاركةَ أو الإسهامَ في تعريض المسلم للقتل وسَفْك دمه بالدخول إلى جهنم؛ حيث قال (ص): «لو أنَّ أهلَ السماوات السبع وأهل الأرضين السبع اشتركوا في دمِ مؤمنٍ لأكبَّهم الله جميعًا في النار»[2].

١ - محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار، ج٣٧، ص١١٣.

٢ - محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار، ج١٠١، ص٣٨٢.

ما علاقةُ كلِّ ما تقدَّم بموضوعنا؟

ببساطة، إن كثيراً من حالات الإذاعة والإعلان في الوقت الحالي، أدَّت بطريقة أو بأُخرى لإراقة دماء المسلمين وسفكها. وهنا نتحدَّث بالذات في فترات الحروب، خصوصًا حينما نكون أمام عدوّ متمكِّن تقنيًّا، وله القدرة في المجال التكنولوجي والسيبراني، وكلِّ ما هو متَّصل ومرتبط بهذه التقنيات والعلوم. لذلك، إنّ علاقة حرمة الدم، ههنا علاقة نتيجة؛ أيْ أنّها مرتبطة بمُخرَجات عدم الحفاظ على مبدأ السرِّية، وتجنُّب النشر المفرط للأمور كافّة دون تمحيص، وعدم الأخذ بالاعتبار ما يمكن أن يؤدِّي إليه هذا الفعل من نتائج وخيمة، تهدِّد حياة الناس أو جماعة معيَّنة، كالمقاومة -مثلاً- في مثل هذه الأوقات. إذًا، من هذا الباب تظهر العَلاقة بين الأمرين، وهي تبدو في إحدى صورها غير مباشرة؛ نتيجةَ عموميَّةِ مفهوم السرِّيَّة كما أسلفنا، وكونه مصطلحًا داخلاً في كثير من المجالات، فلا يمكن التثبُّت دائمًا من أنَّ عدم الالتزام بالسرِّيَّة، تنتج عنه إراقةُ الدماء، وإنْ حَدَثَ، فهو بحدود ضيِّقة قد لا تخرج عن نطاق الاستثناء. لكنْ في إطار التعريف الذي أوردناه، والمفهومِ المخصَّصِ الذي نقصده من السرِّيَّة في هذا البحث، أمست العَلاقة مباشرةً، وللأسباب التي سبق ذكرها؛ أي من ناحية التقدُّم الزمني.

في قِبال ذلك، هناك كثير من الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام

فيما يخـصّ موضوع السرِّية بذاته، وهي تنهى بشـكل صريح وعلني عن موضوع الإذاعة وإفشـاء المعلومات، وقـد قرَنتْ بعضَ الأوصاف الواردة لهـذا الفعل بالخيانـة؛ نتيجةَ الخطورة التي تترتَّب عليـه، فعن الإمام علي عليه السلام: «الإِذَاعَةُ خِيَانَة»[١].

ويسـتمرُّ التشـديد في التأكيد على هـذا الموضوع، من خـلال عملية الوصـف الواردة في الأحاديث، وذلك من أجل النهي عن ممارسـة الفعل هذا، حتى شـبَّه الإمـام علي عليه السلام عدم المحافظة على الأسرار، وإفشـائها بالغدر: "إِذَاعَةُ سِرٍّ أُودِعْتَهُ غَدْرٌ."[٢]

لم يقـف الأمر عند هذا الحد، فالخطـورةُ الكامنة خلف هذا الموضوع جسـيمةٌ، ونتائجُهـا شـديدةُ الوَقْع عـلى المجتمعات الإسـلامية على مر التاريخ، والآن أكثر من أيِّ وقت مضى. من هذا الباب، قرَن الإمام الصادق عليه السلام إذاعـةَ الـسرّ بالقتل العمد بحقِّ أهل البيت عليهم السلام، وهذا وصفٌ شـديد الخطـورة صادر عن المعصوم، الذي يعـدّ كلامُه تشريع بحدِّ ذاته على مر الأزمـان: "مَنْ أَذَاعَ عَلَيْنَا شَـيْئًا مِـنْ أَمْرِنَا، فَهُوَ كَمَنْ قَتَلَنَا عَمْـدًا وَلَمْ يَقْتُلْنَا خَطَأً."[٣]

---

١ - علي بن محمد الليثي الواسطي: عيون المواعظ والحكم، ص ٣٧.
٢ - عبد الواحد الآمدي: غرر الحكم ودرر الكلم، ص٦٢.
٣ - الشيخ الطبرسي: مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، ص٤١.

وعنه أيضًا عليه السلام: "عَلَيْكُمْ فِي أُمُورِكُمُ الْكِتْمَانَ فِي أُمُورِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّ الْإِذَاعَةَ كُفْرٌ، وَرُوِيَ أَنَّ الْمُذِيعَ وَالْقَاتِلَ شَرِيكَانِ"[1].

وقد ربط هذا الفعلَ بأوصافٍ أخطرَ، ما يعني زجرَ كلِّ شخص يحاول ارتكابَ هذا الفعل، وتحذيرَه الشديدَ من مغبَّة الإقدام على إذاعة الأسرار، دون أيِّ مراعاة لحرمة الدم الناجم عن إفشاء هذا السر أو ذاك. وليس هذا فحسب، فقد بيَّن الإمام الصادق عليه السلام أنّ أسباب قتل الأنبياء والمرسلين كانت في إذاعة سرِّهم، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ**﴾، قال: "أَمَا وَاللَّهِ مَا قَتَلُوهُمْ بِأَسْيَافِهِمْ، وَلَكِنْ أَذَاعُوا سِرَّهُمْ، وَأَفْشَوْا عَلَيْهِمْ، فَقُتِلُوا».[2]

استنادًا إلى ذلك، تظهر الضرورة الفعلية والأهمِّية الجوهرية لمبدأ السرِّية، خصوصًا بعد قراءة هذه الأحاديث التي أكَّدت بشكل صريح على اتِّصاف القائم بهذا الفعل بأوصاف دنيئة، فضلاً – وهو الأهم – عن اشتراكه مع القاتل، إذا نجم عن هذا الفعل هدرٌ للدماء، خصوصًا في ما يتعلَّق بالأمور العسكرية التي تخصُّ مجتمعاتنا والمرابطين على جبهاتها في مقاتلة الأعداء. هذا الأمر، مثلما أسلفنا، من الواجبات التي ينبغي أنْ تكون مترسِّخة في ذهنيَّة عوام الناس، إسهامًا منهم في حفظ

١ - الإمام الرضا عليه السلام: فقه الرضا (المنسوب إليه)، ص٣٣٨.
٢ - محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار، ج٧٢، ص٨٧.

أهــل الثغور ومســاندتهم: "إنَّ كتمانَ الأسرار العســكريَّة هو من الأخلاق العمليَّة التي ينبغي أن تتملَّك شــخصيَّة المجاهدين، لموقعهم الحسَّــاس والخطِــر. والخطأ الذي يُرتكب هو الأوَّل والأخير. والنَّتيجة ســتكون في غاية الخطورة عندئذ، ومِن ورائها خسارات كبرى لا تُعوَّض، من قتلٍ وأسرٍ واحتلال مواقــعَ. وقد تؤدِّي الأمور إلى هزيمة الجيش بكامله، كما حدث في معركة أحد، وقد تؤدِّي إلى سقوط دولة الإسلام بكاملها."[1]

إذًا، فالسرِّية ســواء تاريخيًّا أم بالاســتناد إلى التبدُّلات الكبرى، وتحوُّل المجتمعات من الحالة المغلقة، إلى كونها عرضةً للفرجة أفرادًا وجماعات، أمام أنظار بقية العالم، أصبحت خيارًا جبريًّا لا ترفيهيًّا، مســتندةً بذلك إلى شرعيَّة دينية تعضد من الأخذ في هذا المسار.

وقد يُفهم أنّ السرِّية مقتصرة على الإطار الشــخصي للفرد، وأنَّها منوطة بــه، وهو أمر قد يصح لو ســلَّمنا فقــط بأنَّها نقطة انطلاق إلى المســؤولية الجماعية. فالحدث القهري، وما يجري اليوم بشــكل عام، والمنتَج ضمن البيئة المحاطة، أو غيرها مــن البيئات، يسري على المجموع، وليس على الأمانة الفردية فحسب، في الكتمان وحفظ الأسرار.

فــلا يمكن بــأيِّ حال مــن الأحوال اقتصــار الظرف القاهــر الموجب

---

١ - شبكة المعارف الإسلامية: الأمانة وكتمان السر.

لهـذا الخيار على الفرد بصفته فردًا، والشـواهد التاريخية والحاضرة تَزْخَر بكثـير من الأمثلـة الحيَّة على هذه المسـألة، في كون الحاجـة ملحَّة إلى التبنِّـي الجماعي للمحافظة، ولـو بالقدر المُتيقَّن مـن السرِّية، خصوصًا ونحن وَفق حسـابات الكَمِّ، بالنسـبة للعالَـم قلَّة، والشـيعة بالقياس إلى المسلمين كذلك أيضًا، ونحن نعيش في ظلّ عالم سياسي متمسِّك برؤى وأيديولوجيَّات، لا تراعي مبدأً خُلُقيًّا أو إنسـانيًّا، مضافًا إلى تَوحّش القوى الكبرى في اسـتخدام القوّة العسـكرية، لتدمير أيِّ مقاومة وسـحقها تقف بوجـه نفوذهـا أو تحقيـق مصالحها. يجري ذلـك كلّه في ظـلّ الجانب البراغـماتي النفعـي، الذي أصبح ضمن البديهيَّات الراسـخة، سـواء في الفهم العام للسياسة أم كونها واقعًا عمليًّا، يجري التعامُلُ من خلاله دوليًّا.

إذًا، البُعد الشرعي والمستنِدُ إلى كثير من أحاديث النبي ﷺ وأهل بيته عليهم السلام، قد قطع بشـكل لا يقبل الشـك، أو حتى التأويل، بضرورة المحافظة عـلى القدر المتيقَّـن من السرِّيـة، وخصوصًا في الأمور التـي يؤدِّي عدم كتمانها، إلى ضرر مباشر أو غير مباشر يقع على الأمة الإسـلامية. من هنا، تتَّضح أيضًا الخطورة الكامنة خلف عدم أخذ هذا الموضوع بجدِّية، فبعيدًا عـن المخاطر التي سـتحصل بحكم المؤكَّـد واقعًا، فإنَّ هناك مسـؤولية شرعية تقع على عاتق الفرد أو الجماعة التي تبتعد عن السرِّية.

قد يُحتَجُّ في هذا الشـأن، بأنّ الأحاديث التـي أوردناها متعلّقة بظروف

زمنيَّـة معيَّنـة، كان أتباع أهل البيت فيها مضطهدين من السـلطات القائمة آنـذاك، مـا يؤدِّي تلقائيًّا إلى عدم دقّة الاسـتدلال بهـا وصوابيتها ههنا في موضوع السرِّية والكتمان؟

وهنا يجب علينـا ملاحظة أمر مهم، وهو مرتبط بالدرجة الأولى بطبيعة النظـام الدولي القائم على تسـلُّط دول وأنظمة كـبرى ظالمة، لا تختلف عن السلطات تلك إلا باللغة أو الثياب. استعمار وهيمنة على المستويات كافة، مضافًا - وهو الأخطر - إلى أنّ هذه الدول ابتكرت أدواتٍ لنفسـها، أسهمت في تعزيز هيمنتها على مجتمعات بغالبيَّتها، دون أن تستشعر هذه الجماعات الخطر الكامن، وكونها ضحيةً لمصالح وخلفيَّات عقدية لهذه الأنظمة! ما يعني أن السوط والسجن والاغتيالات وسواها، ممَّا كان شائعًا في ذلـك الزمـن، تبدَّلت صورها وفقًا للتطور الـذي فرضته هذه المرحلة، لكنَّهـا بقيت محافظةً على ذاتها؛ أي الغايـات التي من أجلها قد وُجدت، وهي الإخضاع والسيطرة وتدمير كلِّ ما هو معارض لها وضدّ مصالحها في استعمار البلدان، مع اختلاف التكتيكات المستخدمة حاليًّا بالطبع.

فعلى سـبيل المثال، كانت الاغتيالات تجري سـابقًا مثلما هو متعارَف من دسِّ السـم والصلـب والقتـل والغدر...إلخ، لكن اليـوم قد لا يكون الاغتيال بهـذه الصورة، وقد يُكتفـى فقط بالاغتيـال المعنوي لجماعات بأكملهـا فضلاً عن الأفـراد، من خلال ضرب البنـى العقدية والاجتماعية

لهم وتهديمها، وتشـويه صور الرموز الخاصة بهم، والعمل المستمر على اسـتبدالها ببدائل أخرى، تخدم مصالح هذه الجهات المستهدفة، وهذا ما يجعل منهم فريسة سهلة أمام أيِّ خطوة تتخذها هذه الأنظمة.

إذًا، فـالأدوات متشـابهة باختـلاف أشـكالها. ومـن بـاب آخـر، فإنَّ الاسـتهدافات والملاحقات بحـقّ مقاومي الاحتلال هيمنة الاسـتكبار لا تـزال قائمة، وإنْ كانـت تجري وَفق مخططات محدَّدة ومدروسـة؛ حيث يجري الآن التقسـيم ومن ثَمّ الاسـتفراد؛ أي تقسـيمهم إلى جهات سـين وصاد، بحيث يُنكَّل فكريًّـا ومعنويًّا بالأول، وقد يُمتدح الثاني ويُحتفى به إن لـزم الأمـر. وطبعًا، كما هـو معروف، يجري كل ذلك مـن أجل إقناع "صاد" بخطورة وانحراف مُبتنَيات "سين"، وأنّ مصيره سيكون مشابهًا لما يلقاه "سين"، في حال خطا الخطوات ذاتها التي خطاها الأخير، وهكذا... إلخ. وهنا، في الحقيقة، كلُّهم مستهدفون، لكنْ لاعتبارات الرأي العالمي، ولئلاَّ تبدو هذه الأنظمة كما لو أنَّها تستهدف طائفة بعينها، أو معتقدًا برمَّته، مـا يجعلها في وضعٍ حرِج أمام هذا الرأي، غالبًا ما تلجأ إلى اسـتفراد كل جماعة على حدة.

وهنا، قد يُطرح السـؤال الآتي: خـلال التجارِب التي خضناها، بما فيها موضوع غزّة الراهن والقضية الفلسطينية، لم نلحَظ أيَّ اهتمام من إسرائيل بذلـك، ولا حتـى أمريكا التي بقيـت تدعم الكيان المؤقت بكل أشـكال

الدعم، من أسلحة وأموال وغيره...إلخ! لماذا بدت أميركا وإسرائيل غير آبهتين بالمجتمع الدولي والإعلام العالمي؟!

الجواب ببساطة، إنّ الفاعلين الفلسطينيين في القضية الفلسطينية، سواء قبل طوفان الأقصى أم بعده، جرى تقسيمهم إلى قسمين: قسم يجري التنكيل به واغتياله حقيقةً أو معنويًّا في كل يوم، وقسم آخر يجري تصديرُه بوصفه معبرًا رسميًّا ووحيدًا لهذه القضية.

وعمومًا، يجري التعامل مع القضية الفلسطينية دوليًّا على هذا الأساس أيضًا. لذلك، فإنّ الوسائل التي نراها ههنا، هي ضدّ قواعد النظام الدولي القائم شعاريًّا على حفظ المدنيين وحقوق الشعوب وحمايتها... إلخ، فيما يجري تغطيتها باستمرار من خلال تصدير الطرف الأول بوصفه متمرِّدًا وإرهابيًّا، وأنّه لا يمثِّل القضية الفلسطينية، وهو ينفِّذ أجندات خارجية... إلخ، ويزعزع أمن إسرائيل والمنطقة، ويستهدف المدنيين فيها! وهو ما يجري بالفعل، حتى يجري تشكيل هذه الصورة في ذهنية كثيرين، كما لو أنّ سببَ الاحتلال بالأصل هؤلاء!

وهذا ما يولِّد لدى الرأي العام العالمي تصوُّرًا مفاده، أنّ ما يحصل في فلسطين لا يعدو أنْ يكون نزاعًا بين طرفين، أو بالأحرى بين دولة - وهنا المقصود بالطبع الكيان المؤقت - وحركة حماس ومعها حركات المقاومة الأُخرى، وهي وَفق معايير المجتمع الدولي جماعات إرهابية!

وبغـض النظر عن الزيـف الذي تحمله هذه الأوصـاف والصور، لكنّه في الواقـع، هذا هو المعمول بـه، دون أن ننسى طبعًا سـيطرة هذه الدول بالأصل على معظم وسـائل الإعـلام العالمية المؤثرة، ما يسـاعدها على صياغة القصة بالشـكل الذي يخدم تطلُّعاتهـا ومصالحها. على عكس ما لو جرى الأمر بمحاربة الفلسـطينيين بشكل موحّد، فإنّ من شأن ذلك، أنْ يقطـع الطريق على الأمريكي للتلاعب في الحدث أمام المجتمع الدولي، فتبدو أميركا بذلك أمام حلفائها بمظهر المتمرِّد على أُسـس النظام الدولي الذي أسَّسـته بمفردها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بداية تسعينيات القرن المنصرم.

بيـد أن هذا التقسـيم الذي يمُـارَس حاليًّا يمنح حركة فتح أو السـلطة الفلسـطينية بالعموم هامشًـا سياسـيًّا، يجعـل الخيار الآخـر المنتهج من قبـل حماس وحـركات المقاومة الأخرى معزولاً عن الشرعية الرسـمية – وهـي شرعية لا معنى لها بالأصل –، فيغدو الخيار العسـكري الذي تتبنَّاه المقاومة شاذًّا، ويجب التصدِّي له؛ إذ لا مسارَ ولا خيار أمام الفلسطينيين سوى الدبلوماسية والمفاوضات السياسية (رغم وضوح عدم جدواها منذ عقود).

إذًا، هذا هو الفرق بشـكل عـام، مع بروز بعض الحالات الشـاذة عن هذا الوصف باسـتمرار، لكن في الغالب يجري اللعب وَفق هذه الهوامش

والفوارق من قبل هذه الدول.

هذا ما يصدق حاليًّا أيضًا، وبدرجة من الدرجات على كثير من أوضاعنا، لذلك فإنّ المقاومين ليسوا في رفاهية اليوم، الفرق، بالطبع، هو التنظيم والعدد. إذًا، الاستناد إلى عدم ملاحقة الأنظمة الجائرة، لا يبدو صالحًا للتعكُّز عليه، هذا من جهة، من جهة أخرى، فإنَّ قولَ المعصوم هو تشريع نافذ، وبصرف النظر عن كون هذا الموضوع بالذات من الأحكام الثابتة أو الاحكام المتغيِّرة، فالنقطة الأولى والأهم هي جهة الصدور. ومن ناحية أخرى، وإن كانت السرِّية من المواضيع والأساليب الظرفية، ومن ثَمَّ هي من الأحكام المتغيِّرة، لكنّ بالقياس للمبدأ ذاته، فإنّ هذا الزمان، وفي ظل التطورات والأحداث المتسارعة بوتيرة عالية، وعلى المستويات كافة، وخصوصًا تقنيات الاتصال منها، وسيطرة الأنظمة الجائرة ذاتها عليها، والتي لا تراعي أي مبدأ أو وازع خُلُقي أو ديني، في اتخاذ الوسائل كافة، لتدمير كل ما يناهضها، ويعادي مصالحها.

على هذا الأساس، نستطيع القول، إنّ السرّية في هذا الوقت من الأحكام الشرعية التي ينبغي الالتزام بها، وأساس شرعيّتها يكمن في تشابُه كثير من الأمور مع الظروف التي كانت سائدة وقت تشريعها من قِبَل المعصوم في تلك المراحل الزمنية.

ويمكن إجمال المبحث بالنقاط الآتية:

١. بالإمكان ربط موضوع السرِّية بالقتل، ما دام أنَّه نتيجة له في كثير من الحالات، سواء في السابق كما رأينا من خلال الأحاديث المروية عن أهل البيت عليهم السلام، أم في الوقت الحاضر من خلال النشر اللا محدود في مواقعَ إلكترونية، تعتبر من أدوات العدو.
٢. يمكن أنْ تنبثق شرعية السرِّية في البدء من هذا العنوان، أي وجوب الحرص على عدم إراقة دم المسلم. وما دامت الإذاعة وعدم الكتمان تسبَّبا بهدر كثير من الدماء، تُمسي حمايتُها من خلال الحفاظ على السرِّية واجبًا شرعيًّا قائمًا بحد ذاته.
٣. إنّ السرِّية عنوان أصلي بحد ذاته في مجال الشرعية المتحصلة، وهو لا يحتاج بذلك لعناوين أخرى للارتباط، وتأكيد هذه الشرعية، لكن مع ذلك وكما رأينا في النقطة الثانية، فإنّ المحافظة على دماء المسلمين، جاءت مُعاضِدةً أكثر، ومساندِة في التأكيد على الأهمية الكبرى لهذا الموضوع.
٤. وردت كثير من الأوصاف الزاجرة في مسألة الإذاعة، من قَبيل الغدر والخيانة، وذلك كلّه للتأكيد على منع هذه الحالة من الانتشار في الأوساط الاجتماعية؛ كونها آفَةً أدَّت -وما زالت- إلى نتائجَ وخيمة.
٥. وردت صفات من قَبيل: «قتل أهل البيت عليهم السلام عمدًا»، و«قتل

الأنبياء» و«الكفر بالله تعالى»، في الشخص الذي يذيع الأسرار، ولا يحافظ على الكتمان في أمور المسلمين. وهذا المنحى التصاعدي في نبرة الأحاديث التي وردت في هذا الموضوع، هي لقطع أيِّ شكٍّ يمكن أنْ يتبادر إلى الذهن في ما يخصّ الإذاعة، وأهمِّيتها القصوى والجوهرية بالنسبة للأمَّة كلّها، ولأتباع أهل البيت عليهم السلام على وجه الخصوص.

٦. السرِّية من الأحكام الظرفية غير الثابتة، ومع ذلك، وقياسًا على المعيار ذاته، فإنّها ما زالت ملزِمةً، نتيجة التشابه الظرفي مع المراحل الزمنية لوقت صدور التشريع، وازدياد أهميتها في الوقت الراهن نتيجة التطوُّر الحاصل في تقنيات الاتصال، والمستخدمة من قبَل أنظمة معادية.

المبحثُ الثاني: البُعد الخُلُقيُّ

لا يمكن لنا الحديث عن الأخلاق بمعزل عن الإجابة عن سؤال مهمّ، وهو المتعلِّق بالفرد أو الجماعة، أديننا يهتمُّ بأحدهما دون الآخر أم ماذا؟

ليس لهذا السؤال أهمِّية في الجانب الخُلُقي فحسب، بل أيضًا في كونِه نتاجًا واقعيًّا للنظريات السياسية الحديثة، والأكثر شيوعًا، والتي اتخذته منطلقًا في تشكيل المسارات المتَّبعة من قبلها، وفي مختلف المجالات.

فمثلاً، تتَّخذ الليبرالية الفردَ بصفته إجابة ممتدَّة ومرتبطة في مناحٍ عدَّة.

فهي لاعتبارها نظرية مرتبطة بمفهومَي الحرية والفردانيَّة، تعتبر الحُرّية جزءًا من الهُوية الذاتية للإنسان، وهي مفهوم متجذِّر يشكِّل ظِلاًّ لوجوده، ويمتدُّ ليصل إلى ماهيَّة خَلْقه، ولكنَّه حلقةٌ ضمن مثيلاتها التي تشكِّل سلسلة تراتبيَّة في الحياة. ولذلك، أيُّ انحراف يصيب أيَّ جزء من هذه السلسلة، سيؤدِّي حتمًا إلى خلل واقعي يؤثّر في الفرد والمجتمع على حدٍّ سواء.

فيما تتمحور الفردانية حول الرغبة الشخصية، بوصفها قيمة مستقلَّة وعُليا فوق أيِّ اعتبار آخر، "تعَدُّ الليبرالية الوجه الفردي للنفس الأمَّارة [...]؛ إذ جرى تعريف الإنسان في هذه المنظومة الفكرية وفقًا لهذا المنظور الذي يَعدُّ الإنسانَ كائنًا نفسانيًّا قائمًا بذاته؛ أي أنَّه كائن يتحرَّك، ويتحفَّز بميوله وآماله غير المحدودة، وغير المقيَّدة، وغير المشروعة، والنفعية، والباحثة عن التلذُّذ والسلطة والتكبُّر والاستثمار، وهو في ذاته لا يملك أيَّ حسٍّ وحافز إيجابي تجاه نظيره الآخر، بل إنَّ ما يُقرِّبه من الآخرين بصورة مؤقّتة، أو يبعده عنهم، هو عوزه ومَيلُه لتحقيق الرغبات والهيمنة على الآخر"[1].

في مقابل ذلك، بلورت الاشتراكية جُلَّ اهتماماتها بالطبقة أو الجماعة،

---

١ - شهريار زرشناس: الليبرالية، ص١٣.

دون أنْ تعبأ بالفرد إلا في حالات ضيِّقة جدًا. فالأولوية ها هنا للمسار الجَمعي للبروليتاريَّة (طبقة العمَّال)، وما تنتهجه من طرائق في التعامل مع القضايا والإشكاليَّات، وما ستتولَّد من مصالح وحقوق، ستصبُّ في خانة الملكيَّة العامة أولاً وقبل كلّ شيء. إذًا، إنّ الاشتراكية ههنا هي ضدٌّ عكسيٌّ كليًّا لليبرالية، مع ملاحظة أنَّ هذا الطرح لا يعني بأيِّ شكل من الأشكال تضمينَه لمبدأ الأسبقيَّة التاريخية بين الاثنين، فهذا مما لا يعنينا في بحثنا ذا. ومن هذه الرؤية العامة، ينسحب الأمر على بقية المجالات والمواضيع، ومنها الخُلُقية. فالاشتراكية، شأنها شأن الليبرالية، تختبئ خلف كمٍّ من الشعارات البرَّاقة، من أجل تحقيق رؤاها فيما يتعلَّق بمختلف مجالات الحياة، فمثلاً تفترض ابتداءً أنَّ تحرير المرأة يبدأ من تحرير المجتمع، وإزالة النظام الطبقي منه، وطبقًا لذلك، نراها تقف ضدّ مفهوم الأسرة، وتعتبره جزءًا من الإرث البرجوازي على حدّ تسميتها، بل اعتبر بعض الشيوعيين أنَّ واجبات المرأة المنزلية تجعل منها خادمة، وتخرجها من دائرة الإنتاج.

حتى الزواج، فقد عارض الشيوعيون الفهم التقليدي للزواج، لدرجة أنَّ بعضهم عدَّه تركةً من الملكية الفردية، ويجب أنْ ينهار، وقد لا تكون هذه الموضوعات خُلُقية تمامًا، ولها عناوينها المعروفة، لكنَّ الأخلاق تبقى حاضرة بوصفها إطارًا عام يغلِّف هذه القضايا.

بشكل عام، فإنّ الاشتراكية تقف ضدّ كلّ ما تعتبره من مظاهر البرجوازية. وحتى المسألة الخُلُقية مثلما رأينا، فإنّها تنسف حتى البديهي منها، بهذه الحجّة، وهذا ما يؤكّده (فلاديمير لينين- Vladimir Lenin[1]): "بأيِّ معنى ننكر الأخلاق وننكر السلوك؟ بالمعنى الذي تبشِّر به البرجوازية التي كانت تشتقُّ هذة الأخلاق من وصايا [الله]. وفي هذا الصدد نقول، بالطبع، إنّنا لا نؤمن [بالله].... إنّ كلَّ أخلاق من هذا النوع مستقاة من مفاهيم مفصولة عن الإنسانية، مفصولة عن الطبقات. إنّ كلَّ أخلاق كهذه ننفيها ونُنكرها، ونقول إنها تخدع العمّال والفلاحين، وتغشُّهم، وتحشوا أدمغتهم حشوًا، وذلك في صالح الملاَّكين العقاريين والرأسماليين. إنّنا نقول، إنّ أخلاقنا خاضعة تمامًا لمصالح نضال البروليتاريا الطبقي. إن أخلاقنا تنبثق من مصالح نضال البروليتاريا الطبقي."[2]

وبالعودة إلى الليبرالية الغارقة في الفردانية المفرطة، فإن الأخلاق أيضًا مأخوذة من الفكرة العامة، والإطار الشامل لهذا المفهوم؛ أي الحرية الفردية بوصفها أساسًا ومبدأً، ما يعني، أنْ لا أخلاق عامّة تحكم المجتمع، والأمر منوط بالحيِّز الذي سيشغله الفرد في هذا الجانب. وما دام يتعيَّن

---

١ - زعيم سياسي ومفكر شيوعي روسي، مؤسس الدولة السوفياتية والمنظر الأساس للثورة البلشفية في بلاده. يعد من أهم زعماء الحركة الشيوعية العالمية، موقع الجزيرة.

٢ - فلاديمير لينين: الأخلاق والأخلاق الشيوعية.

عـلى الدولة أن تكـون حيادية تجاه هذا الموضـوع، وغيره من المجالات التـي تنظِّمها الليبرالية، فعلى المجتمع أن يكون كذلك أيضًا. لذا، لا غرابة أن يعتـبر (جون سـتيورت مـل-John Stuart Mill)[١] أنَّ مذهب المنفعة العامة هو الأساس المتين الذي يمكِّننا من إقامة ليبرالية قويمة عليه.[٢]

قلنـا، إنَّ الليبراليـة تتمحور حـول الفرد، بيد أنّ دعاتهـا ذهبوا إلى أكثر من ذلك، حينما جعلوا تأسـيس السلطة يهدف -بالأصل- لحماية حقوقه، فالهيكل الليبرالي العام يُبنى على هذه الحُرّيات الشـخصية للأفراد، والتي لا يجـوز حتـى للدولة أنْ تتدخَّل أو تحدَّ منها، وهـذا ما يقودنا إلى نتيجة مفادهـا، إنّ المجتمع في ظلِّها لا تحدُّه مبـادئ، ولا غايات، بل ذلك كلّه منوط بالفرد فقط.

في هـذا الصدد، وفي معرض تعداده للحُريات، يقول (جون سـتيوارت مل): "حرية الأذواق والمسـاعي الحياتية، بحيث يرسـم الواحد منَّا خطة حياتية تناسـب شخصيته، متحمِّلاً كلَّ ما يترتَّب على ذلك من نتائج، دون أيِّ إعاقـة مـن أقرانـه، حتـى لو بـدا لهـم أنّ سـلوكه يتَّسـم بالحمق أو

١ - فيلسوف ومفكر اقتصادي إنجليزي؛ يعدّ من رموز المذهب النفعي في الفلسفة وأحد أقطاب المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد.

٢ - خالد عبد العزيز فرج: أساس الليبرالية الأخلاقي.

الضلال"[1]، وهذا ما ينسحب على المنظومة الخُلُقية كلّها، والتي تنحصر ليبراليًّا بالفرد، ما يعني غياب المفهوم العام للأخلاق أو الأخلاق العامة عن مجتمع كهذا.

إلى هنا، نكون قد رسمنا تصوُّرًا ولو مبسَّطًا عن الخُلُقيات التي تصدرها أكثر منظومتين سيطرتا وتنازعتا في البِنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم، حيث وصل هذا النزاع إلى مجتمعاتنا، والتي لم تخرج سليمة منه، رغم أنّه صدام حصل في بيئة بعيدة جغرافيًّا وفكريًّا عن بلداننا بشكل عام. وهذا يعني أنَّ هاتين المنظومتين قد أثَّرتا في بِنيتنا الاجتماعية، وهذا ما يهمُّنا الآن، وإنْ كانت سيطرتهما على الجوانب السياسية والاقتصادية في مراحل زمنية مختلفة أوضح، وهذا ما يقودنا إلى القول بوجود خلل في رؤيتنا لكثير من المواضيع، ومنها الأخلاق. فإذا كان القرن المنصرم قد شهد توهُّجًا للشيوعية في العراق وفي كثير من بلدان العالم الإسلامي، ما رسَّخ كثيرًا من المفاهيم الخاطئة التي لا تزال سائدة حتى الآن.

فيما اليوم نجد، أنّ الليبرالية لم تستغلَّ نافذةً إلا ونفذت عبرها إلى المجتمعات، خصوصًا وأنّها ما تزال هي الحاكمة على المبادئ التي تُسيِّر البلدان في سياق النظام الدولي؛ نتيجة تبنِّيها من الدول الكبرى. كما أنّ لها

---

١ - نقلاً عن رجا بهلول: المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي، ص٣٣.

قابليَّة التغلغل في جميع المجالات؛ نتيجة الأنساق المرِنة التي تحكمها، مضافًا إلى الأسس النفعية أو البراغماتية التي تقوم عليها هذه المنظومة كلّها، ومع سطوتها على معظم الوسائل الإعلامية العالمية، والمؤثّرة في المزاج العام، والمسؤولة عن تصدير القضايا وترويجها لسكان العالم، دون أنْ ننسى امتلاكها وسائل الترفيه الأكثر تأثيرًا، وفي المراحل العمرية كافة، ابتداء من الطفولة التي تتولَّاها شركة «والت دزني» (The Walt Disney Company)، صعودًا لفترة المراهقة والشباب، والتي تتكفَّل بها سينما هوليوود، مضافًا إلى عدد من الأدوات الأُخرى. ما جعلها صانعة للتأثير حول العالم، ومنها بلداننا. وقد ولَّد ذلك لدينا فهمًا مشوَّهًا للقضايا العامة، ومنها الأخلاق بالطبع؛ أي فهمًا تتصارع فيه إرادتان؛ الرؤية الدينية، والرؤية الليبرالية التي تحاول النفاذ بقوّة إلى مجال الحكم على الأشياء.

إذًا، نحن أمام حقيقة مفادها، إنّ حكمنا على الأشياء، لم يعد نابعًا فقط من هُويتنا الدينية أو الاجتماعية، بل من مزيج من هذين الأمرين، مضافًا إلى مُدخَلات كثيرة من الرؤى الليبرالية والاشتراكية وغيرهما. أسهم هذا التداخل في توليد ضبابية في بعض الأحيان، بالنسبة للأجيال الشابَّة، خصوصًا تلك التي ترعرعت في خضمِّ هذا التقدُّم التقني، وثورة مواقع التواصل الاجتماعي. لم يقف هذا الأمر عند هذا الحدّ، بل أسهم في نشوء (الأنا) وتكوينها، وتضخيمها على غرار الفكر الغربي، بشكل مغاير وغير

مألوف في تراثنا السابق وهُويتنا. ويتجلَّى هذا الأمر ببساطة بنمطِ (لا عليك سوى بنفسك)، حتى لو ارتكب المقابلُ أمرًا مخالفًا للدين أو الأخلاق أو حتى الأعراف القبليَّة، وهي ثقافة بدأت بالترسُّخ منذ زمن ليس بالبعيد.

ما عَلاقة ذلك كلّه بموضوع البحث؟ ببساطة، كلُّ هذه التركِات والتشوُّهات في الجهاز المفاهيمي للمجتمع والفرد على حدّ سواء، تعزِّز -مثلما قلنا- من مفهوم الأنا، مقابل التقليل والتحجيم من مسؤولية هذا الفرد أو ذاك تجاه المجتمع، وبما أنَّ السرِّية والكتمان، يمثِّلان قمّة تجلِّي هذه المسؤولية حيال الجماعة والدين، وأنّ أيَّ تهوين يطاول هذه المسؤولية، يؤدّي إلى خلل جوهري في الموضوع ذاته، فإنّنا من هنا، نفهم الرابط بين الأمرين.

وعمومًا، فإنّ الرؤية الإسلامية للقضايا كافّة، تتشكَّل من خلال مصدر سماوي إلهي، وهي بلحاظ ذلك، تنظر للأشياء من منظور خالقها ومبدعها، ما يعني أنّها رؤية من صميم المعرفة الحقيقية، ومن ثَمَّ فهي تختلف مع ما تناولناه سابقًا فيما يخصّ كِلتا الرؤيتين: الليبرالية والشيوعية، اللتين تنبعان من الفهم المحدود للإنسان، وقِصَر إدراكه العقلي، كونهما نتاجَ أفكار وضعيَّة. ومن هذا المنطلق، فإنّ الرؤية الإسلامية للأخلاق ترتبط ارتباطًا وثيقًا بهذه المعادلة، ما يعني أنها مؤطَّرة ضمن البُعد الكوني، باعتبارها جزءًا من منظومة شاملة ومتكاملة.

لا يميل الإسلام إلى أيٍّ من الجهتين؛ لا الفرد ولا المجتمع، بل يحذو في ذلك طريق الاعتدال بين المصلحتين، أو حسب ما تستدعيه حيثيَّات كلِّ قضية على حدة، في بعض الاستثناءات. ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون العلاقة تكامليَّة بين الفرد والجماعة، لكلٍّ منهما حقوق وواجبات على الآخر؛ باعتبارهما نسيجًا متكاملاً، يجب ألَّا تتقاطع في حيِّزهما المصالح، وألَّا يوجد تعارض فيها. وعليه، فإنّ السرية بوصفها حاجة ضرورية وملحَّة اليوم، تتطلَّب تكامل المسؤوليات من المجتمع كلّه، ومن الأفراد المكوِّنين له؛ كلٌّ من موقعه.

ويتجلَّى البُعد الخُلُقي في هذه القضية من خلال أمرين: أوَّلهما، مسؤولية هذا الفرد تجاه الآخر والآخرين بشكل عام، ولو في المجال الشخصي؛ أي حفظ الأسرار الخاصة وعدم البوح بها، وصعودًا وهو الأهم إلى الحيِّز الأمني وما يرتبط به من مُخرَجات، متمحورة حول كتمان وعدم إذاعة كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تعرُّض الآخرين للخطر. ثانيهما، في غياب الوازع الديني والوطني...إلخ.

تتجلَّى أهمِّية البعد الخُلُقي بوصفه منطلقًا ثابتًا للإنسان تجاه أخيه الإنسان، في ظلِّ عدم اهتمامه بالدوافع الأُخرى. فلو رأى شخصٌ ما إنسانًا آخر تعرَّض لحادث سير، وبدأت النيران تشتعل بالسيارة، مع فقدان السائق للوعي، فهل يتركه يلقى مصيره، فقط لأنَّه غير مؤمن بدين ولا بروابط

الأرض والهُويــة، ولا تعنيه أي من الدوافع هــذه. وتبعًا لذلك، لا يرى في عدم مساعدته أي غضاضة من هذه المنطلقات؟! هنا، إذا لم يحضر الوازع الخُلُقي ويدفعه للمساعدة، فهناك مشكلة بالأصل في هذا الفرد.

فالدوافــع الخُلُقيــة في جلِّها فطريــة، نابعة من بداهــة التمييز المعقول للإنسان بين الخير والشر، وكون هذا الفعل صحيحًا أم خطأً. وما يقال من تداخل البيئة والعادات في صنع معايير مختلفة بين الشــعوب والجماعات للمســألة الخُلُقيــة، قد يصحّ في جزئيُّــات معيَّنة، لكن مــن الناحية الكلِّية فالمســألة الخُلُقية واحدة، بغض النظر عن الجغرافيا واللغة؛ لأنّها متعلِّقة بالفطرة بالدرجة الأســاس في النواحي الإجمالية، وببعض المكتسبات في الأمــور الثانوية وما يتفرّع منهــا، كونها خاصّة بهذه البيئــة أو تلك. لذلك وباختصار نقول، إنّ الدافع الخُلُقي تكمن أهميته، في إمكانية استحضاره، في الوقت الذي تغيب بقية الدوافع.

لقد ذكرنا فيما ســبق بعض ســمات المنظومات الفكرية الغربية، وكيف أنّها ترتكز على المنفعة، ضاربةً كلَّ المعايير الأُخرى عرض الحائط. وهذا الأمر من مساوئ الشخصية الحداثَوِيَّة، والتي يراد لها أن تكون حالة عامة يصطبــغ بها كل فرد، وغير مختصــة ببيئة معينة أو جغرافيــا محدَّدة؛ لأنّها ســتحوِّل الإنســان إلى مجرد كيان خالٍ من أيِّ مبادئ تحكمه، ومجرَّد أداة مســتهلِكة في الأســواق العالمية المفتوحة، لا يهمُّه سوى الأنا، ولا يفكّر

أبعد ممَّا تصل إليه حواسُّه وأعضاؤه الجسدية، ما يجعله طيِّعًا أمام مصالح الأنظمة الاستعمارية الكبرى.

إنَّ ماهية الإنسان الحديث أو ما يسمَّى بالحداثَوِي كما ذكرنا، ذات مساوئ عدة، منها: النفعية وربط الإنسان بها بعيدًا عن أي معايير خُلُقية أو دينية. وهذه الظاهرة حديثة كما يشير لذلك المنظِّر الأمريكي (روبرت هيلبرونر-Robert L. Heilbroner [1] ، وذلك بقوله: "إنّ الفكرة القائلة، بأنّ على الجميع البحث عن الطرائق الكفيلة بتحسين أوضاعهم المادية، لم تكن موجودة لدى الطبقات الدنيا والوسطى في المجتمعات البشرية القديمة."[2]

بالفعل، لم تكن هذه الظاهرة يومًا ذات جذور تاريخية سوى في الحضارة البابلية، والمصرية، أو الإغريقية، والرومانية فيما بعد، ولم تكن حتى موجودة في العصور الوسطى الأوروبية؛ لأنّها ولدت مع عصر التنوير، كما يؤكّد الكاتب ذاته. ولعلَّ السبب في ولادتها في هذا العصر من وجهة نظرنا، أنه وفي إطار الصراع الفكري الذي احتدم في وقته بين الفلسفة والعلم من جهة، والنفوذ الكنَسيّ والسلطة المَلَكية من جهة أخرى، أدّى ذلك لجرف المعايير الخُلُقية والدينية التي تحدُّ من هذا المبدأ، وتحول

١ - خبير اقتصادي أمريكي، ومؤرخ للفكر الاقتصادي.

٢ - أحمد الخالصي: المعلم ودوره الجوهري في الإصلاح.

دون بـرزوه وتناميـه. ولعلّ ما يعضـد تحليلَنا هذا قول (هارولد لاسـكي- Harold (Laski [1] عن نشوء الرأسمالية في الغرب: "كانت طريقة التفكير الرأسمالية مترسِّـخة في الأذهان، وبشكل ملحوظ، إبَّان القرن الرابع عشر الميـلادي، ولذلك تولَّـدت نزعة كنْزِ المال والـثروات، وأصبحت الحافز الرئيس للنشـاط البشري. قبـل هذه الفترة، وتحديدًا في القرون الوسـطى كانت القواعد الخُلُقية التي يروِّج لها رجال الدين عاملاً في تقييد نزعة كنز المال"[٢].

إذًا، نحـن أمام صراع محتدِم غير مرئي في مسـألة الحكم الخُلُقي، مُضمَر داخـل الفرد، مضافًـا إلى مزاحمته للرؤية العامة للمجتمـع تجاه هذا الأمر أو ذاك، وهـذا ناجم مثلما أسـلفنا عن السـباق المحموم الـذي كان يجري بين المنظومتـين الاشـتراكية والليبرالية، في التوسُّـع والهيمنة الفكرية والسـيطرة السياسية، والاقتصادية على أكبر عدد ممكن من الدول، ومنها دولنا الإسلامية التي عانت من ذلك بشـكل مباشر، وكانت الأكثر تأثُّرًا، لسببين: أولهما، لأنّها كانـت دولاً مسـتعمرةً بالأصل من قِبـل دول كبرى، فرضت عليهـا كثيراً من

---

١ - مفكر سياسي واقتصادي بريطاني بارز في النصف الأول من القرن العشرين، وُلد عام ١٨٩٣ وتوفي عام ١٩٥٠. تولى رئاسة حزب العمال البريطاني بين عامَي ١٩٤٥ و١٩٤٦، وكان أستاذًا في كلية لندن للاقتصاد بين عامَي ١٩٢٦ و١٩٥٠.

٢ - أحمد الخالصي: المعلم ودوره الجوهري في الإصلاح.

التغييرات في المنظومات التعليمية والممارسات الاجتماعية، ومحاربة القِيَم الدينية بشتى الوسائل، من أجل تطويع المجتمعات الإسلامية، وصهرها في مصالح هذه الدول الغربية. ثانيهما، حملت الشيوعية الشعارات التحرُّرية الرنَّانة من الامبريالية والرجعية؛ من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الأنصار، وهذا ما حصل بالفعل؛ إذ انجذب كثير من الأوساط إليها. في المقابل، حاربت الشعارات الإسلامية الداعية للوحدة والتحرُّر من الدول الكبرى من أجل الاستقلال، وهذا ما جاء صراحةً في المؤتمر الثاني للأمميَّة الشيوعية، والذي انعقد في بتروغراد الروسية سنة ١٩٢٠: "في البلدان الإسلامية، تجد الحركة الوطنية أيديولوجيَّتها قبل كلِّ شيء في الشعارات السياسية ـ الدينية للوحدة الإسلامية، ما يسمح للموظفين والدبلوماسيين في الحواضر باستخدام الأفكار المسبقة وجهل الجماهير الشعبية لمحاربة هذه الحركة (هكذا يلعب الإنجليز مثلاً لعبة الوحدة الإسلامية والوحدة العربية، معلنين أنهم يريدون نقل الخلافة إلى الهند...إلخ، وتعتمد الإمبريالية الفرنسية على «التعاطف الإسلامي»). مع ذلك، وكلَّما اتّسعت حركة التحرُّر الوطني ونضجت، تزيح المطالب السياسية الملموسة الشعارات السياسية ـ الدينية للوحدة الإسلامية. وما يؤكّد ذلك، هو النضال الذي بدأ أخيراً في تركيا من أجل انتزاع السلطة الزمنية من الخلافة."[1]

١ - الرابطة الأممية للعمال: المؤتمرات العالمية الأربعة الأولى للأممية الشيوعية.

لذلك، فالمجتمعات الإسلامية كانت أمام واقع صعب، تمثَّل بسيطرة الليبرالية على السياسة في كثير من مفاصلها، من خلال الاحتلال المباشر من قِبل الدول الكبرى أو غير المباشر عبر الانتداب. في مقابل ذلك، سيطر التوجُّه الشيوعي على كثير من النُّخَب في هذه البلدان، كونه جرى تصديره بوصفه فكرًا تحرُّريًّا من الاستعمار والبرجوازية، ومحاربة الرجعية وغيرها من الشعارات.

إزاء هذه الحقيقة تداخلت كثير من القِيَم مع بعضها، في الذهنية العامة، وأصبح المنطلق الإسلامي في الحكم على الأشياء مغيَّبًا بحكم الاستعمار الليبرالي، والنخبويَّة الشيوعية، بل جرى إرجاع أسباب التخلُّف والوصول إلى هذه الحالة، إلى الإسلام نفسه، ما غيَّبه أكثر وأكثر، حتى غدت هذه التداخلات في منظومة القِيَم، من بقايا فكر هنا وهناك، هي الحاكمة على الأشياء، وسببًا في تشتيت الحكم الخُلُقي الواحد، إلى أشكال عدّة، نتيجة اختلاف الأساس الذي بدأت تستند إليه هذه المنظومة، خصوصًا وأنّه أصبح مكوَّنًا من بقايا مفاهيم قبلية وإسلامية وشيوعية وليبرالية.

هنا، تغدو للبُعد الخُلُقي بحدِّ ذاته أبعادٌ متفرِّعة تتَّصل في مجالات أُخرى، كالسياسة والاقتصاد، ومنظومة المعرفة كلّها، فالعودة للمنظومة الإسلاميَّة بوصفها رؤية كونيَّة تتجاوز الوضعيَّ القاصِر، وتنظُر لكلِّ الجوانب من منظور أعلى، وكونها – أي هذه الجوانب – متَّصلةً غير

منفصلــة، يؤدِّي بطبيعة الحال إلى إعادة الاعتبــار للقِيَم الخُلُقية الواحدة، والتي تحكم وَفق معاييرَ محدَّدةٍ، ومســارات واضحة، دون التأثُّر باختلاف الآراء، والحجج الأُخــرى، ودون جعل الحكم هذا أو ذاك حبيسَ الأهواء ودُعاة النسبيَّة، ما يُعطي قوَّة وزخمًا للبُعد الخُلُقي بوصفه حاسمًا وقاطعًا.

هذا الأمر ســيعود بالفائدة الكبرى على مفهوم السرِّية، باعتباره مدجَّجًا بأبعــاد مختلفة تمَنحُه القدرةَ المطلوبةَ عــلى تحقيق المراد منه، من خلال الفعاليــة التــي ســيعطيها البُعــد الخُلُقــي والمنطلقات الشرعيــة لضرورة الكتــمان والحفاظ على سرِّية الأمور الواجب الحفاظ عليها، فالفرد ضمن حيِّزه الشــخصيِّ والمجتمع في إطار هُويَّته الدينية والقبليَّة، سيتشكَّل أمام مفهــوم يعرفه جيِّدًا لكنَّه كان مُهمَلاً، وســيجد من خــلال الدوافع الخُلُقية والشرعيَّة الحاجةَ الماسَّــةَ للعودة إلى ممارســة هذا المصطلح، وإحساسه بأنْ لا مناص منه، خصوصًا وأنَّ النتائج المترتِّبة على عدم الأخذ به خطيرة جدًّا تمَسُّ الأمن بمســتوياته المختلفة. فــالأسرار التي تتفشَّى وتؤدِّي إلى إراقة الدماء، مع حرمتها الشرعيَّة، ســيرى فيها مــن ناحية أخرى الجوانبَ غــير الخُلُقية واضحة جــدًّا، تتمثَّل بكــون هذا الفعــل شرًّا واضحًا يجب الابتعــاد عنه، خصوصًــا أنَّ الأخلاق بصفته علمًا يســعى جاهدًا لتوضيح هذه المســألة، ألا وهي الخير والشرُّ، كما ذهــب إلى ذلك (أحمد أمين)، بقوله: "فهو علم يوضِّح معنى الخير والشرِّ، ويُبيِّن ما ينبغي أن تكون عليه

معاملــة الناس بعضهم بعضًا، ويشرح الغايةَ التي ينبغي أن يقصدَها الناس في أعمالهم، ويُنير السبيلَ لعمل ما ينبغي."[١]

كــما أنَّ التــماشي مع هــوس النشر في مواقــع التواصــل الاجتماعي، ومســك الهاتف وتصوير الأحداث وتوثيقها بشكل مباشر من أجل النشر، مــع اليقين بخطورة هذا الأمر بالنســبة لأمن الأفراد المســتهدَفين، وتحكُّم العدوِّ في هذه المواقع، كما حصل مع فصائل المقاومة في فلسطين مثلاً، وكذلك في لبنانَ، سيجعل من مُقترِف هذا الفعل مرتكِبًا لمخالفات شرعية وخُلُقية في آنٍ واحد.

وهنــا، بالطبع المقصود من طرح مثاليَ غــزَّةَ وجنوب لبنانَ، هو الظرف الزمنــيُّ لا حواضن المقاومة هناك، والتــي برهنت عن وعي كبير، وإدراك للموقف بشكل مثاليٍّ جدًّا.

إذًا، يمكننا إجمالُ هذا المبحث من خلال النقاط الآتية:

١. الشــيوعية والليبراليَّة باعتبارهما منظومتين ســيطرتا وتنازعتا في البِنية السياســية والاقتصادية والاجتماعيــة للعالم، ووصل هذا النزاعُ إلى مجتمعاتنا، والتي لم تخرجْ سليمةً منه رغم أنَّه صدام حصل في بيئة بعيدة جغرافيًّا وفكريًّا عن بلداننا بشكل عامٍّ.

---

١ - أحمد أمين: كتاب الأخلاق، ص٩.

٢. تكمُن أهميَّة الليبراليَّة وخطورتها في كونِها ما تزال هي الحاكمة على المبادئ، من خلال تشكيلها للأُسُس التي قام عليها هذا النظام الدوليُّ؛ نتيجة تبنِّيها من الدول الكبرى، وخصوصًا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وانفراد أمريكا بالهيمنة على العالم.

٣. لليبراليَّة القابليَّة للتغلغل في جميع المجالات؛ نتيجة الأنساق المرِنة التي تحكمها، مضافًا إلى الأُسس النفعيَّة أو البراغماتيَّة التي تقوم عليها هذه المنظومة كلّها، ما يسمح لها بالنَّفاذ حتَّى إلى المجالات الأكثر عدائيَّةً لها، لذلك لا عجَبَ من طرح عناوينَ كالليبراليَّة الإسلاميَّة!

٤. أخذت الشيوعيَّة على عاتقها تولِّي الجانب الثوريِّ ضدَّ الليبراليَّة من خلال تبنِّي نهج الصراع معها، واستخدمت في سبيل ذلك الشعاراتِ الرنَّانةَ لجذب النُّخب والأوساط الثقافيَّة في المجتمعات، خصوصًا النامية منها، والتي غالبًا ما كانت دولاً محتلَّة، ما أسهم في انجذاب كثير من هذه الأوساط إليها.

٥. تبنَّت الشيوعيَّة المنهجَ العدائيَّ مع الدين، سواء في جانبها التنظيري، من خلال إلغاء الدين والدولة والمُلكيَّة الخاصَّة في المجتمع الشيوعي المُزمَع الوصول إليه بحسب أبجديَّاتها، أم من خلال الواقع العملي الذي اعتبر الدينَ جزءًا من التخلُّف والرجعيَّة.

٦. تسرَّب الفهم الشيوعي والليبرالي للأخلاق إلى المجتمعات الإسلاميَّة، بالتزامن مع الصراع المحتدم الذي جرى بين المعسكرين الشرقي والغربي إبَّان الحرب الباردة؛ حيث حكمت الليبراليَّة على الأخلاق من خلال الفكرة العامَّة لها، والإطار الشامل لهذا المفهوم، أي الحرِّية الفردية بوصفها أساسًا ومبدأً، ما يعني أنْ لا أخلاقَ عامَّة تحكم المجتمع، والأمر منوط بالحيِّز الذي سيشغله الفرد بهذا الجانب، في مقابل وقوف الدولة والمجتمع باعتبارهما طرفين محايدين إزاء أيِّ ممارسة، وإنْ لم تكن خُلُقية من قِبَل هذا الفرد أو ذاك. وبحجَّة البرجوازيَّة، وقفت الشيوعيَّة ضدّ إزاء كلِّ ما تعتبره من مظاهر هذه الطبقة، وحتَّى المسألة الخُلُقية مثلما رأينا، فإنَّها تنسفُ حتَّى البديهيَّ منها، فهي تُدرِج الزواجَ والأسرةَ في هذا الوصف.

٧. الرؤية الإسلامية للأخلاق هي جزء من منظومة متكاملة، تتشكَّل من خلال مصدر سماويٍّ إلهيٍّ، وهي بلحاظ ذلك، تنظر للأشياء من منظور خالقها ومبدعها، ما يعني أنَّها رؤية من صميم المعرفة الحقيقيَّة، بخلاف المنظومتَين السابقتين، اللتين أخذت كلٌّ منهما جانبًا معيَّنًا وجزءًا محدَّدًا عملت عليه.

المبحثُ الثالثُ: البُعدُ السياسيُّ

تتعدَّى السياسة الفهمَ الشائع المتعلِّق بالأحزاب والمسائل المرتبطة بالحكم، فهذه ممارسات سياسية تندرج تحت هذا العنوان، ولا تتعدَّاه لتعبِّر عن المفهوم الكليِّ، ذلك أنّ السياسة أعمُّ بكثير، ومن الصعوبة بمكان، وضع الحدود الدقيقة لها، خصوصًا في الوقت الحالي، فهي متداخلة بكل المجالات تقريبًا، ولا يمكن تصوُّر وجود شيء يخلو منها. فالتطوّر التقني الحاصل باستمرار، وتقدُّم أساليب السيطرة والإخضاع التي تقوم بها الأنظمة السياسية الكبرى، مضافًا إلى الهيمنة بمستوياتها المختلفة، تفرض هذا التداخل الحاصل.

من هنا، لا يمكن نهائيًّا فصل السرِّيَّة بوصفها ممارسة عن المنحى السياسي، سواء كانت بجانبها التطبيقي أم العملي. فإذا كان كتمانُ الأسرار من باب المحافظة على النفس من السلطات الجائرة القائمة، فقد اتَّبع هنا أسلوبَ المهادنة والتعايش مع الواقع بوصفه وجودًا فعليًّا، بغضِّ النظر عن مدى شرعيّته، ومن بابٍ آخر هو معارضة سياسية صامتة كما يمكن أن نسمِّيها...إلخ.

من هذا الباب، تتكشَّف لدينا العلاقة الوثيقة بين السرِّيَّة بوصفها ممارسة فعلية، والسياسة بشكل عامٍّ، فهذا الأمر واضح وجليٌّ سواء من خلال الأمثلة التي سقناها أم غيرها، لكن ما يهمُّنا هو الحجم السياسيُّ الذي

يحمله هذا المفهوم من ناحيته العملية، وإلى أيِّ مدى هو مؤثِّر، سواء من ناحية الفاعلية التي سيتركها في مسألة الحفاظ على الأسرار بحدِّ ذاتها، أم من خلال الحيِّز الكليِّ الذي من الممكن أن يشتغل عليه.

أوّلًا: الحجم السياسي للسرِّية:

يخبرنا التاريخ -بصفته مدوَّنة حيَّة، وتعبيراً واضحًا عن معالم الماضي في الغالب- كثيراً عن مجاميع وتنظيمات سياسية، انتهجت المنحى السرِّي في عملها، ومارست نشاطها بعيدًا عن أعين السلطات القائمة آنذاك، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل كانت مؤثِّرًا فعليًّا في كثير من الأحداث، وفي مراحل مختلفة ومفصليَّة، ولم تمنع السرِّية خروج هذا الأثر إلى الخارج، بل في بعض الأحيان أسهمت هذه الممارسة بالأصل في تعزيز هذا التأثير. يكفي هنا أن نذكر المرحلة السرِّية للدعوة النبويَّة، وكيف كانت مُهمَّة في تكوين القاعدة الصلبة التي انطلق منها النبي محمد ﷺ فيما بعد، وتجنُّبًا قَبل كلِّ شيء للبيئة المحيطة في ذلك الوقت، التي كانت معادية لتوجهات كهذه. لقد وفَّرت السرِّية ههُنا الانطلاقة المثالية، والطريقة الآمنة التي أسَّست لاحقًا لجماعة إسلامية أكثر صلابة "استمرَّ النبيُّ ﷺ يدعو إلى دينه سرًّا مدة ثلاثة أعوام. فهو في هذه السنوات عمد إلى بناء الكوادر وإعدادها بدل توجيه الدعوة إلى عامَّة الناس، فإنَّ

اعتبـارات معيَّنة في ذلك الوقت كانت توجبُ ألاَّ يَجهَر بدعوته، ولا يُعلِن عن رسـالته، ويكتفي بالاتصالات الفردية السرِّية ويدعو أشخاصًا معيَّنين إلى دينه.»[1]

كذلـك المنحى الذي أخذه كثير من أتباع أهل البيت عليهم السلام، نتيجة بسـط السـلطات القائمـة آنذاك نفوذها، وما رأيناه بشـكل واضـح وجليٍّ حينما تحدَّثنا عن التقيَّة، من أنَّ المسار السري الذي جرى الأخذ به، أسهم بشكل مباشر وكبير في تعضيد الشـيعة بوصفهم كيانًا داخل المجتمع الإسـلامي كلّه، سواء من خلال تنمية الجماعة وزيادة الأعداد بالصورة الأكثر صوابًا، أم من خلال تأمين حياة الأفراد، مع الاسـتمرار على المذهب، والتمسّـك بالتعاليم الدينية الواردة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله من خلال أهل بيته عليهم السلام.

وهنـاك كثير من الأمثلة، بعضها ذو منحى سـلبي، وقد اتخذ في ما بعد طابعًا انتقائيًّا ودمويًّا كما، فعل العباسيون في بداية دعوتهم، والتي اتَّسمت بالكتمان، والحفاظ على الخطوط السرِّية لجماعاتهم، ولم يقفوا عند هذا الحـد، بل عمـدوا إلى المراوغة والتخفِّي عن سـلطة بني أمية، من خلال شعارات مقدَّسة تهمُّ المسـلمين، حينما رفعوا شعار الرضا من آل محمد؛ بغرض جذب الشيعة وأكبر عدد من الأمة لنصرتهم، في سبيل إنجاح سعيهم

١ - شبكة المعارف الإسلامية الثقافية: الدَعوَةُ السرِّيَّة ودَعوَةُ الأَقربين.

إلى إزاحــة البيــت الأموي، وتــوليِّ الحكم. "لقد كان العباســيون يمثّلون فصيلاً ثوريًّا مختلفًا... فثوراتهم اســتمرَّت لســنوات طويلة في سرِّية تامّة، لا يُعــرف عنهــا إلا القليل، ولكنَّها كانت تعمل مــن خلال الدعوة لشرعية جديــدة، وهي الدعــوة لآل محمد، دون تخصيــص... وذلك حرصًا على مســاندة الشــيعة... لإزالة مُلك بني أميَّة أوّلاً، فضلاً عن خطورة الإفصاح عن الهُوية السياســية الجديدة على الســاحة الثورية، حتى لا يقوم بنو أمية بالقضاء عليهم".[1]

كما كانت هناك تنظيمات أخذت طابعًا فكريًّا سريًّا، ولم يجرِ الكشــف عن هُويتها في وقتها؛ حيث مارســت نشــاطاتها بكتمان شديد، ومع ذلك ما زال تأثيرها قائمًا بشــكل أو بآخر، رغم مرور مئات الســنين، بل ما يزال الشك في هويتها إلى الآن، مثل جماعة (إخوان الصفا) التي قدَّمت رسائلها الشــهيرة في العلوم المختلفة، دون معرفة أســماء أعضائها أو مؤلِّفي هذه الرســائل، كما يشير إلى ذلك صراحة (طه حسين)، بقوله: إن الذين كتبوها "جماعــة لا نكاد نعرف منهــم أحدًا؛ لأنّهم كانوا يعملون من وراء ســتار، وكانــوا يعملون لغرض ســياسي قبل كلّ شيء، فهم كانــوا خصومًا للنظام السياسي القائم في بغداد، كما لم يكونوا أنصارًا مخلصين للنظام السياسي

---

١ - عبد الرحمن بن سعود: دعوة الرضا من آل محمد.

القائم في القاهرة."[١]

وامتـدَّ الجـدال عن هـذه الجماعـة إلى وقتنـا الحاضر، وكانت سـببًا مباشرًا في حصـول الخلافات الفكرية والعقَديَّـة في طبيعتها. ولعلَّ النقد الذي وجَّهه (جورج طرابيـشي) لمشروع (محمد عابد الجابري) الفكري، المثـال الأوضح على هذه الحالة. ودون الخوض أكثر في (إخوان الصفا) أو غيرهـم ممَّـن تطرَّقنا إلى ذكرهـم - إذ ليس هذا موضوعنـا - نقول: إنّ هذه الحالة موجودة في التاريخ، وما تزال حاضرة، لكن في مجالات عدة، منها تنظيمات اتَّخذت طابعًا مغايرًا للغاية التي وُضع لأجلها هذا الكتاب، مثل العصابات المسلحة التي انتهجت مبدأ الاغتيالات والعنف المسلّح، والقتل والتدمير.

والأمثلـة كثيرة على هـذه الجماعات، وأُخرى سـلكت الطرق الملتوية والوسـائل غير الشرعية للتأثير في الـدول والمجتمعات، وهذا ما لا يعنينا بالتأكيـد؛ لأنّ الغاية مـن الموضوع برمَّته ليس التأصيـل لجماعات سرِّية واسـتخدامها في تحقيق المصالح مهما كانـت، بل هو التأكيد على أهمية الكتـمان والمحافظـة على السرِّية قـدر الإمكان، في التعامـل مع العدوّ، الذي تطوّرت أسـاليبه وأدواته بشكل مخيف جدًّا، وانتشرت في كل مكان

١ - إخوان الصفا: رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، ص٩.

تقريبًا، كما لو أنه بدأ يستخدم كلَّ ما هو قابل للاستعمال البشري في سبيل التجسّس والحصول على المعلومات، بغرض تحقيق أهدافه التوسُّعية، والقضاء على كلِّ من يحاول أن يعترض طريقه، في سبيل ذلك.

إذًا، الحجم السياسي للسرِّية تاريخيًّا، كبير جدًا؛ لأنّه يكاد يكون ملازمًا لأغلب المراحل التاريخية التي مرّت على البشرية. فما دام هناك قلة مستضعفة أمام سلطة جائرة، أو أمّة مستعبدة من سلطان ظالم، ستجد المنحى السرِّي حاضرًا بقوة، بل يكاد يكون أكثر الوسائل نجاعة ووضوحًا في محاربة الواقع المفروض، ومحاولة التخلُّص من الطاغوت الجاثم على الحكم.

لقد كانت السرِّية أشبه بحماية آنية من البطش، سواء السياسي أم العقدي، ومسارًا وقائيًّا يحفظ هذه الجماعة أو تلك من عيون السلطة، ويؤمِّن لها تنمية نفسها بعيدًا عن ملاحقة أجهزة الحكم. ولعلّ السؤال الأهم: هل بقيت هذه الحالة مستمرة إلى الوقت الحاضر؛ أي ثنائية المنحى السرِّي في ظل السلطة الظالمة؟

يمكن أنْ تكون الأشكال القديمة لهذه السلطة قد اضمحلت، وإن كان بعضها لا يزال موجودًا في أماكن معينة وبأسماء متعدّدة، لكنَّ الفحوى لا يزال حاضرًا بقوة، ويكاد يكون صفة جامعة لكثير من الأنظمة القائمة في العالم، بغض النظر عن كونها ديمقراطية أو مَلكية، اتحادية أم فيدرالية،

وغير ذلك من التصنيفات السائدة، وإن تلطَّت خلف أشكال تبدو مغايرة له. هذا ليس رأيًا خاصًّا، بل هو واقع تكشفه الحوادث باستمرار، مضافًا إلى تمَظْهُرها في الجانب النظري أصلاً.

ولعلّ الديمقراطية اليوم مثال صارخ على ذلك، لكونها شكل الحكم الأكثر قبولاً في المجتمع الدولي، وذلك متأتٍّ من تناغم هذا المصطلح مع توجُّهات النظام الدولي المفترضة. وهذا ما يدلّ عليه التدعيم المستمر لمفهوم الديمقراطية من قبل المنظَّمات، وعلى رأسها الأمم المتحدة التي تقول في هذا الصدد: "الديمقراطية إحدى القيم الأساس للأمم المتحدة. وتدعم الأمم المتحدة الديمقراطية من خلال تعزيز حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن. وخلال ٧٥ عامًا منذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة، بذلت الأمم المتحدة الجهود لدعم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم أكثر من أيِّ منظَّمة عالمية أخرى."[١]

ومن المفترض في ظلِّ شكل حكم كهذا، يجري الترويج له على نطاق واسع؛ باعتباره الأكثر مثاليَّة والأفضل لسكَّان دول العالم، أن تنتفي مسألة الظلم، وأن يكون هذا بالفعل معبرًّا عن رأي الشعب، لكن هل فعلاً تحقّق ذلك؟ يكفينا النظر حولنا، لنرى الإجابة واضحة، سواء من خلال الدمار

١ - الأمم المتحدة: الديمقراطية.

والقتل والاستعمار الذي تسبَّبت به الدول الديمقراطية الكبرى، أم من خلال نشر الديمقراطية في بلدان العالم، بشكل إجباري، ما ولَّد كثيراً من المشاكل بل هدَّد وجود هذه الدول بالأصل. والمصاديق كثيرة ههنا، ناهيك عن استخدام هذا الشكل من الحكم باعتباره استراتيجيَّة مستمرَّة للعقل السياسي الأمريكي؛ لأنَّه يرى في ذلك مصلحةً له!

وهنا نصل إلى النقطة الأهم، وهي أنَّ الديمقراطية هي أداةٌ ووسيلةٌ مُستخدَمة وفاعلة بيد الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ما يعني وببساطةٍ وبعيدًا عن منطق المؤامرة، أنَّها سوطٌ بيد العدو. هذه حقيقةٌ من الحقائق التي قد تجيب ببساطة عن السؤال المحوري: لماذا أمريكا ما تزال مُهيمنةً على العالم؟ فالديمقراطيّة إذًا، ذات جوهر مُغاير تمامًا لمعناها الشائع، ما دامت بالدرجة الأساس هي أداة استراتيجية بيد هذه الأنظمة، وفيما يتعلَّق بكونها تعبِّر عن رأي الشعب في اختيار الحكم وغير ذلك، من خلال الانتخابات.

ثانيًا: وسائل الإعلام ودورها في تكوين خيارات الشعوب

في البدء، علينا أن نذكِّر بنقطة مهمَّة، وهي تأثير وسائل الإعلام في اختيارات الناس عبر الدعايات المدروسة أو الإعلانات المُوجَّهة، وهذا ما هو واضح في التجارة والاقتصاد، ولكنَّ الأمر ذاته يحدث فعليًّا في

السياسة. من هنا، نستطيع الانطلاق في الإجابة عن مكامن هذا التأثير، عبر مراقبة اتجاه بوصلة الإعلام، سواء كان في داخل البلد أم خارجه.

وهذا الإعلام بدوره ينقسم مثلما هو معروف لدى الأغلب، بحسب الجهات الداعمة. ولا يكاد يخلو بلدٌ تقريبًا من وجود وسائل إعلام تعمل بالضدِّ منه، ومموَّلة من قبل أعدائه، وهذه حقيقة ماثلة بغضِّ النظر عن مدى فعاليَّة هذه الوسائل أو تلك. يدخل الإعلام من هذه البوّابة لتجيير آراء الناس خدمةً للجهة التي يعمل لحسابها، خصوصًا مع وجود هذه المساحة التي وفَّرتها مواقع التواصل الاجتماعي، وتمدُّد الحيِّز الذي تشغله هذه الوسائل، ما سمح لها بتوسيع قاعدة الجماهير، بالتزامن مع اتِّساع رقعة تأثيرها فيهم.

لقد سمح تعدُّد النوافذ التي فُتحت على الشعب، بتحكُّم أكبر من جانب هذه الوسائل في توجُّهاته واختياراته، عبر الأساليب النفسيَّة التي تُمارَس بالدعاية الإعلامية. والمثال هنا هو ما جرى في انتخابات الرئاسة الأمريكية سنة ٢٠١٦، وفضيحة شركة (كامبريدج أناليتيكا) مع (دونالد ترامب- Donald Trump)، وسرقتها لخمسين مليون حسابٍ أميركيٍّ في وقتها، بغرض التّأثير في آرائهم وتوجُّهاتهم في الانتخابات حينها.

صرَّح (كريستوفر ويلي-Christopher Wylie) الذي عمل مع أكاديميٍّ من جامعة كامبريدج بغرض الحصول على البيانات، لصحيفة "أوبزرفر":

"استغلَلْنا فيسبوك لجمع بيانات ملايين الأشخاص. وبنينا نماذجَ لاستغلال ما نعرفه عنهم واستهداف نواياهم الخفيَّة. كان هذا هو الأساس الذي بُنيت عليه الشركة بأكملها."[١]

ولم يتـم التوقُّف عند هذا الحد، بل جرى فيما بعد توجيه الاتهام لدول خارجيـة بالتدخُّل في الشـأن الانتخابي، وأعقب ذلك جلسـات اسـتماع واستجواب لمسؤولين في فيسـبوك وتويتر، أمام مجلس الشيوخ. "وقالوا في شـهادة أمام لجنة المخابرات في مجلس الشـيوخ، إنهم استغرقوا وقتًا طويلاً جدًّا للتعامل مع مثل هذه الحملات التي أدَّت إلى خسارة المرشَّحة هيـلاري كلينتون وفوز الرئيس دونالد ترامب. وقالت شـيريل سـاندبرغ؛ رئيسـة العمليات في الفيسـبوك في جلسـة اسـتماع لجنة المخابرات، إن الشـبكة الاجتماعية كانت بطيئة للغاية في التعامل مع مشكلة التدخل في الانتخابات."[٢] ولعلَّ التصريـح الأخطر هو الذي حمله الرئيس التنفيذي لشركـة تويـتر في وقتها، والذي جاء فيه: "إن مواقـع التواصل الاجتماعي كانت غير مستعدة لمواجهة عملية تسليح النقاشات (تحويلها إلى أسلحة

---

1 - C. Cadwalladr & E. Graham-Harrison: 50 million Facebook profiles harvested for Cambridge Analytica in major data breach. The Guardian.

٢ - بي بي سي عربي: فيسبوك وتويتر: أخفقنا في منع التدخل في الانتخابات الأمريكية.

في الحرب على الولايات المتحدة)."[١]

نستنتج من هذه الحادثة وغيرها، أنَّه لا يمكن للديمقراطية أو أيِّ شكل آخر من الحكم، أن يكون معبرًّا حقيقيًّا عن رأي الشعب في اختيار من يحكمه، ما دامت هناك وسائل عدّة، سواء إعلامية أم تقنية وغيرها، تؤثّر بشكل جوهري في هذا الاختيار، وتفرض عليه الوجهة التي يتبنَّاها.

وبالعودة إلى الموضوع الإسلامي، فإنّ الأبعاد السياسية للسرِّية ما تزال محافظةً على قيمتها العليا، ولم تقل باختفاء مظاهر السلطة القديمة. ويمكن أن يجري قياس الحجم السياسي للسرِّية، من خلال الفاعلية التي تمنحها في العمل، بعيدًا عن العلانية المفرطة التي تعمُّ أغلب النشاطات السياسية السائدة في الوقت الحاضر، ودون الكشف عن الهوية الخاصة بهذا العمل أو ذاك للحيلولة دون استهدافه، وحتى لا يجري العمل بالأصل عليها بأيِّ صورة كانت.

في المقابل، يعطي الكتمان والمحافظة على الأسرار اليوم رونقًا خاصًا للعمل، لكونه في ظلّ هيستيريا النشر التي احتلّت المجالات كافة، عملة نادرة، وشيئًا جاذبًا، وهذا بحد ذاته يشكل قيمة تعزِّز من اتخاذ المنحى السرِّي في العمل.

---

١ - بي بي سي عربي: فيسبوك وتويتر: أخفقنا في منع التدخل في الانتخابات الأمريكية.

والنشـاطات التي تمُارَس في الحيِّز الذي يشـغله هذا المفهوم، أو في المساحة التي يمكن أن يشغلها، تتمثَّل بالآتي:

١. فصائـل المقاومة الإسـلامية، وهـو متَّبع إلى حـدّ ما في أغلب تنظيماتهـا، لكـنْ مـع التطور الحاصـل في التقنيات، واتِّسـاع نشـاطها في مجالات مختلفة، يجب هنا أيضًا أنْ يتَّسـع مفهوم السرِّية والكتمان لديها بالشكل الذي يواكب هذا التطور، وهذه المفاصل كافة.

٢. حاضنـة المقاومـة، فحاضنـة المقاومـة، مقاومةٌ بحـدّ ذاتها، خصوصًـا أنّ العـدو دائمًا ما يركِّز عليها، سـواء بضرب هُويتها في غير فترات الحرب، أم ممارسـة التدمير والقتل الهائلَين أثناء القتـال، وذلك في محاولة منـه للفصل بين الحاضنة الشـعبية والمقاومة. لذلك، من الضروري أن تتحصَّن الحاضنة بالكتمان بالقـدر المطلـوب. وغالبًـا ما يتزامـن الوقت المناسـب لهذه الخطوة، مع الأحداث الأمنية، سواء في الايام العادية -التي تشهد خروقـات، من اغتيالات وغيرها، فيلزم حينها عدم الخروج عن الرواية الرسمية للمقاومة، والمحافظة على وحدة الموقف، من خلال عدم الانجرار خلف شـهيَّة التوثيق لهذه الأحداث، كأنَّنا في سـباق صحفي، حتى لو كان مكان الحادث هذا بالقرب من

الأماكن السكنية- أم في فترات الحروب والنزاعات المسلَّحة مع العدو، فهذا الوقت بالذات يتحدَّد فيه مدى فاعليَّة الشعور بالمسؤولية تجاه هذه القضية المهمة، وهي مقاومة العدو. والحاضنة ههنا، يقع على عاتقها تحمُّل مسؤولية كبيرة، تتمثَّل في حماية الخط الخلفي للمجاهدين، والعمل على تقويتهم، مضافًا - وهو الأهم - إلى المحافظة على هويتهم من خلال عدم الكشف عنها، أو تصوير الخطوات التي يقومون بها، في حال حصولها بالقرب منهم. فضلاً عن الالتزام بعدم الخروج عن التقديرات الرسمية، سواء للضحايا أم غير ذلك، من أجل عدم منح العدو انتصارًا بأيِّ شكل كان.

لا يقتصر الكتمان والحفاظ على المعلومات، على الجانب الأمني والعسكري فحسب، بل يمتدّ ليشغل حيِّزًا سياسيًّا مهمًّا، وهو أنه ينصبُّ على جانب المفاوضات، عبر التكتُّم والمحافظة على سرِّية الأدوات، أو بتعبير آخر الأوراق الرابحة التي يمكن أن تكون ذات فاعلية في مسار التفاوض، خصوصًا ما إذا كان هنالك أسرى، مثلما هو حاصل حاليًّا بين حماس والكيان المؤقت. في جانب آخر تؤدِّي عدم إذاعة المعلومات حول جوانب التفاوض إلى تعزيز قوة المفاوض، في قِبالة العدو، والتعضيد من قوة الشروط التي يمكن أن تُفرَض عليه.

بالقياس العام على البلدان الإسـلامية، فإنّ السرِّية واجتناب الإذاعة في وسـائل الإعلام أو الفضاء الافتراضي، يندرجان في سـياق مقاومة العدو، وفق المعنى الوقائي، وتعطيل أدواته المتطورة، سـواء في تقنيات الاتصال والتواصـل، أم في المجـال التكنولوجي. وهذا بحد ذاته موقف سـياسي يعبرِّ عن إرادة شـعبية لمجابهة الأنظمة الاستعمارية ومصالحها، ويعبرِّ في الوقت ذاته عن وعي سـياسي حقيقي وفاعل من قبل الأمة بالأخطار التي تتعرَّض لها، ما يجعلها رقمًا صعبًا في المجتمع الدولي، لا يسهل التلاعب به، أو الهيمنة عليه.

يشـكِّل هذا المفهوم، عاملاً غير مبـاشر في الحفاظ على الأمن القومي للـدول، من خلال الحفـاظ على سرِّية الأحداث الجاريـة، وعدم توثيقها ونشرها بشـكل عشوائي. فبعض هذه المعلومات قد يكون مهمًّا ولا يصح خروجه إلى العلن؛ لأنّه قد يشـكل موادَّ ضرورية تسـتفيد منها بقية الدول لـلإضرار بهذا البلد، أو تكـون بحدّ ذاتها متعلقة بالأمـن، ولا يصح حتى الإفشـاء بها إلى المجتمع كلّه. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فقد أدَّى انغـماس النـاس في النشر المفرط على مواقـع التواصل الاجتماعي، إلى سقوط عناصر المؤسسـات الأمنية في هذا المطبِّ الخطر، ما سبَّب عددًا من الأضرار التي مسَّـت هذه المؤسسات، وبعضها تسبَّب بخروقات أمنية على مستوى خطير.

المبحثُ الرابعُ: البُعدُ التوعويُّ: السرِّيةُ مسؤوليَّةٌ تجاهَ المجتمعِ

في خضمِّ نفاذ الفلسفات الغربية إلى بنية المجتمعات الإسلامية، والعراقية منها على وجه الخصوص، تبرز المسؤولية تجاه المجتمع بصفتها قيمةً عُليا، وتحدٍّ بارز، خصوصًا أن هذه الأيديولوجيات أسهمت في تفكيك البنى الجماعية للمجتمعات، وتصدير الفردية باعتبارها حالةً عامة، ومسارًا أصحَّ للإنسان. جاء ذلك بالتزامن مع تسرُّب المادية إلى التعاملات، سواء في الحيِّز الشخصي أم ضمن الفضاء العام. وبغضِّ النظر عن كيفية تسرُّب هذه الفلسفات وصيرورتها جزءًا مفروضًا في الحيِّز العملي والنفسي في الغالب، فإنَّنا إزاءَ واقع يهمل هذا الشعور؛ أي المسؤولية تجاه الآخرين.

قد تبرز هذه المسؤولية في مجتمعاتنا على المستوى العام، لكن من خلال ما نستطيع تسميته بالطفرات الوقتيَّة، المرتبطة بمناسبات روحية ودينية، كما يحدث مثلاً في عاشوراء؛ حيث تجد أنّ هناك شعورًا بهذه المسؤولية. وهنا نتحدّث على المستوى العام، وهو ما يستثني الحالات الخاصة، والتي تجد عندها هذا الشعور بشكل دائم، نتيجة الارتباط الحقيقي بالله والتحلِّي بالقيم الإسلامية بشكل حقيقي على المستوى النفسي والشخصي، وكذلك من خلال التعامل مع الآخرين.

في إحيـاء القضيـة الحسـينية ثمَّـة وجود فعلي للشـعور بالمسـؤولية الجماعيـة، وهذا متأتٍّ بالطبع، من خلال المفاهيـم التي حملتها النهضة الحسينية، وهي متعارفة من قبيل: رفض الظلم والخروج عليه...إلخ. لفعل الإحياء لهذه القضية ذاتها أهمية كبيرة متمثِّلة في كونها تسـهم في الحفاظ على المبـادئ والقيم التي حملتها هذه النهضة. فهذا الاسـتذكار المرتبط بشـعائر تلامس الوجدان الروحي للمجتمع، وتكرِّره بشـكل مستمرّ ووَفق مواعيد معلومة، من شأنه ترسيخ القضية تدريجيًّا في الوعي الجمعي.

كذلك تؤدّي هذه العمليـة إلى إضفاء العامل الاجتماعي على القضية، من خلال تجذُّرها هي الأُخرى في بنيته، ما يعني أنّ هذه القضية من منظور الناس لم تعد قاصرةً على إطارها الأول، بل مترسِّـخة في ذهنيّتهم العامة، من خلال صيرورتها جزءًا من سـلوكياتهم، والتـي لا تُمارَس فقط بغرض الوازع الديني (الثواب) فحسـب، بـل لأنَّها عنصر مهم في هويتهم، ولهذا نرى الملتزم وغير الملتزم حاضرَين في إحياء المراسم.

نجد أن هناك شـعورًا بالمسـؤولية، لكنْ هل هو مسـتمرٌّ بشكل دائم؟ والإجابة -مع الأسـف- كلا، وهذا ما يقودنا لمنحى آخر بعيدٍ عن موضوع هذا الكتاب، وهو المتعلِّق بالركون إلى العاطفة فقط لا غير، في المسـائل الدينيـة والروحيـة عمومًا، وإهـمال الجوانب الجوهريـة الأُخرى، والتي يعضد الاهتمام بها ديمومةَ الارتباط بالقضية على طول الخط.

التعامل العاطفي مع القضايا الدينية حوَّلنا إلى مجتمع مسْلِم بالافتراض؛ أي بالنشأة دون الاكتساب اللاحق، وبالبداهة دون المعرفة، ما جعل علاقتنا بديننا بالمجمل، تُبنى على أساس عاطفي لا معرفي. ولغرض معرفة مُخرَجات البناء على هذا الأساس، نرى لزامًا التعريف به، فالعاطفة مفهوم مبسَّط عن الحالة الذهنية المؤثّرة في أحاسيس الإنسان، نتيجة الاستجابة الفجائية لمؤثّر ما. وبالتالي فإنَّ توافُرَ ظروف من شأنها إحداث اهتزاز فجائي في الجهاز العصبي، على أن تكون الأسباب في هذه الحالة ناجمةً عن حادث، أو قصَّة، أو موقف...إلخ، لا وجود فيه للتراتبيَّة المنطقية في توقُّع وقوعه، فتتشكَّل هذه الاستجابات بعيدًا عن سلطة العقل مكوِّنةً (العواطف). وتبعًا لهذا التعريف، فإنّ طبيعة العلاقة ستظهر في الأوقات الحرجة؛ لأنّها ستكون خاضعة للاستجابات الفجائية، فيما تغطّ في سبات بقيةَ الأوقات، أو في الحالة الطبيعية.

كما أنّ استشراء الرؤى المادّية والعلمانية، وخصوصًا فيما يتعلّق بإشاعة فكرة الدين بوصفه منظومة محصورة في علاقة الفرد بربِّه، جعل المجتمع يعيش حالةً من الفصل المتكرّر للدين عن تعاملاته فيما بينه، وكذلك نظرته للأشياء. هذه الأمور وغيرها، تسهم مع مرور الوقت في وضع الدين على رفوف النسيان والتناسي، وصولاً إلى حالة من المفارقة الفاضحة بين المبدأ المدَّعى المستمَدّ من الانتماء للدين، وبين واقع ميدان التعامُل.

إزاء ذلك، أصبحت هذه المسؤولية تظهر بشكل مؤقت؛ لأنّها ارتبطت مباشرة بالمناسبة، لا من حيث المفاهيم والمبادئ التي تحملها، بل من جهة توقيتاتها، وهذا ما يُفضي إليه العامل العاطفي وحده، حينما يحضر دون غيره من العوامل الأُخرى.

وبالعودة إلى المسؤولية الاجتماعية، فإنّ ما نقصده منها ليست التعريفات التي ربطتها بالمؤسسات والشركات، خصوصًا وأنه في الميدان البحثي غالبًا ما يجري ربط المسؤولية الاجتماعية بمجال الاقتصاد ورجال الأعمال والإدارة. فقد "تركَّزت معظم مناقشات المسؤولية الاجتماعية في المفهوم الأصلي الذي اقترحه Bowen... والذي يعَدُّ أوَّلَ من صاغ مصطلح المسؤولية الاجتماعية، بحيث يرى أنَّها تشير إلى التزامات رجال الأعمال لمتابعة تلك السياسة..."[1].

وبموازاة هذه التعريفات التي ركَّزت على الجوانب المحصورة في مجاليَ الاقتصاد والأعمال، من خلال عمل الشركات ومسؤوليتها الخُلُقية تجاه المجتمع وقضاياه، أو في مدى فعالية هذه المؤسسات في تحمُّل مسؤولياتها تجاه المواطنين، فقد تضمَّنت بعض تعريفات هذا المفهوم الجانبَ البيئي، كونه جزءًا مهمًّا وجوهريًّا من مسؤولية هذه المؤسسات

١ - سعاد عبود وجمال بن سليمان: المسؤولية الاجتماعية وأهميتها في تعزيز قيم المواطنة في ضوء إدارة الأعمال والمؤسسات، ص٢٦١.

تجـاه الناس. لكن بـكل تأكيد، ليس هذا ما نقصده، وما نرمي إليه في هذا الكتـاب؛ لأنّنـا لا نخاطب المؤسسـات، أو رجال الأعـمال، أو شركات محلِّيـة أو دولية، بل الفرد بوصفه شـخصية لها حقـوق والتزامات، ينبغي القيام بها، ليتماشى مع المجتمع، والذي بدوره -أي الفرد- سيكون مؤهَّلاً للمضي قُدمًا في تطوره والحفاظ على هويته.

إنّ المسـؤولية الاجتماعيـة ههنا، هي بالدرجة الأسـاس شـعور الفرد بالانتـماء للجماعة وللهوية التـي تصطبغ بها، ومن ثَمَّ البناء على ذلك في رسم معالم هذه المسؤولية وتحديد أُطرها العامة.

هـل يمكن بالأصل تحويل هذه المسـؤولية من الحيِّـز الجماعي إلى الفردي؛ أي نقلها من الفضاء المؤسّـسي وجعلها جـزءًا من واجبات هذا الفرد؟

يمكن جدًّا؛ بالنظر إلى مسـألتين مهمّتـين في تحويل هذا المفهوم إلى النطاق الشخصي:

١. المسـألة الأولى متعلِّقـة بالأسـاس النظري الـذي لم يمنع من هذا التحوُّل ونقل مسـار المسؤولية من نطاق إلى آخر، فالتنظير لهذا المفهوم قائم بالدرجة الأسـاس على الشعور بهذا الالتزام الخُلُقي تجاه المجتمع، من قِبَل هذه المؤسسة أو تلك الشركة. وهـذا الأمر بالذات غير مختـصٍّ بحيِّز دون آخر، وهو شـعور

متـأتٍّ من الأفـراد المكوِّنين لهذه الشـخصية القانونيـة أيًّا كان شـكلها. ومن ثَمَّ لا يوجد أي مانع من أن يكون هذا الإحساس والشعور متولِّدًا ضمن الفضاء الخاص للفرد.

٢. المسـألة الثانية، قال تعالى: ﴿**إن إبراهيـم كان أمَّة**﴾ [النحل: ١٢٠]. وصف الله -تعالى- إبراهيم (عليه السلام) بهذا الوصف العظيم، وهنـا لا نقيس على ذلك، بل هو تتويج وتشـجيع للجهد الذي يمكن أن يقوم به الإنسـان ولو كان منفـردًا، فيصبح عمله يناهز عمل جماعـة مجتمعة؛ "أي قائمًا مقام جماعـة في عبادة الله، نحـو قولهم: فلان في نفسـه قبيلة انتهى. وهو قريـب ممَّا نُقِل عن ابن عباس، وقيل معناه الإمام المقتدى به، وقيل إنه كان أمَّةً منحصرة في واحـد مدَّة من الزمان، لم يكن على الأرض موحِّدٌ يوحِّد الله غيره."[1]

فالفـرد إذا أخلص في عمله، وأقبل عليـه بالطريقة الصحيحة والمثالية، صـار بالإمكان أن توازي جهودُه جهودَ مجموعة كبيرة من الناس. فالعمل ههنـا لا يقـاس وفـق تعددية الشـخوص بقدر مـا يجـري الاعتماد على النيَّـة والتوكُّل في هـذا العمل أو ذاك. ومن ثَمَّ يـأتي في هذا الباب تحمُّل

---

١ - السيد محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج١٢، ص٣٦٨.

المسؤولية تجاه المجتمع كلّه. ووفق هذه المعطيات وغيرها، بات واضحًا بالنسبة لنا، أنه بالإمكان أن تكون المسؤولية الاجتماعية منوطةً بالفرد لا بالمؤسسات والشركات فحسب.

سبق أن ذكرنا سالفًا أهمِّية السرِّية اليوم باعتبارها مسارًا جوهريًّا يُسهم في الحفاظ على كثير من الأمور، لعل في مقدِّمتها النفس والدماء، ومن ثَمَّ الوجود الواقعي لكيان المجتمع أو الجماعة، خصوصًا وأننا نعيش اليوم في خضم انعدام الحدود؛ حيث الفضاءاتُ مفتوحةٌ على مصراعيها تلتقي فيها الهُويَّات وتتصارع، والتأثير في الغالب قد يكون من نصيب الجهة التي تمتلك هذه المساحات الإعلامية والتواصلية. ومن هذا المنطلق إذًا، تتضح المسؤولية الفردية عن الالتزام بالسرية، باعتبارها واجبًا تجاه المجتمع والبيئة التي يعيش فيها هذا الفرد. ويمكن إجمال ذلك في النقاط الآتية:

١. أدَّى تفشِّي الفلسفات الماديَّة والرؤى والأيديولوجيَّات الغربية بشكل عامٍّ من فكر ليبراليٍّ واشتراكيٍّ ووجوديٍّ...إلخ. إلى غلبة الفضاءات الشخصية ومساحاتها على المشهد، في مقابل ذلك تقلَّص الحيِّز الجماعي والاجتماعي بغضِّ النظر عن الفحوى الاشتراكيِّ ومآلاته، إلى حدود ضيِّقة جدًّا.

٢. في معظم البلدان سواء كانت إسلامية أم غيرها من تلك التي

تتبنَّـى أيديولوجيَّات مغايـرةً للمنحى الفكري الغربي الشـائع، لم تسـلمْ هي الأُخرى ورغـم انتهاجها الاتجـاه المحافظ، من هذه الظاهرة، وذلك بسبب وسـائل الإعلام والتواصل بأنواعها المختلفة، فضلاً عن أدوات الهيمنة الثقافية الموجودة من سينما وغيرهـا، والتي تبنَّت وأخذت على عاتقهـا نشرَ هذه الثقافة في المجتمعات الأُخرى. والسـبب الآخر يعود إلى كونِ مؤسَّسات النظام الـدوليِّ تعمل وفق هذا الإطـار؛ أي الليبراليِّ، من رأس الهـرم المتمثِّل بالأمم المتحدة، إلى أصغـر منظَّمة دولية. وهذا مـا أدَّى -وما زال- يُؤدِّي إلى فَرض هـذه الرؤى من خلال بوَّابة القوانـين التي تعتمدُها هذه المؤسَّسـات، والتي يجب الالتزام بهـا؛ بغيةَ الاسـتفادة مـن الانتماء لهـا، أو من خـلال المعايير الدولية التي تَفرِضها الولايات المتحدة الأمريكية، بعد سـقوط الاتحاد السـوفييتيِّ، وبـروز الأحاديَّة القطبيَّـة، وإنْ كانتْ هذه الجزئيَّة الأخيرة في الوقت الحاضر محلَّ نظرٍ وتشـكيك كبيرين بعد صعود الصينِ بوصفها قوَّةً عظمى ومنافسًا شَرِسًا، بل متفوِّقًا على الأقل في الجانب التجاري. كما أنَّ فعالية النظرية الليبرالية قد تهاوَت كثيراً بسبب التناقض الفاضح بين جوهر ما تدعو إليه، وهو السـلام والتعاون، وبين تمثيلاتِهـا عند التنفيذ، والتي غالبًا

ما أدَّت لحروب دمويَّة، خصوصًا بعد نهاية الحرب الباردة، كما جرى بوضوح في عملية غزو العراق. والمثير للسخريّة أيضًا، وعلى الرغم من تأكيدِها على أهميَّة المؤسَّسات في النطاق الدوليِّ، فإنَّها في المثال ذاته (غزو العراق)، اتّخذت أمريكا قرارًا فرديًّا دون أيِّ غطاء شرعيٍّ من المؤسَّسة الدولية الأكبر، وهي الأمم المتحدة. وكلُّ هذه المعطياتِ وغيرها، وخصوصًا بعد ما جرى في عملية طوفان الأقصى من دعم أمريكيٍّ غربيٍّ للكيان المؤقَّت بالقتل والتدمير، ومن ثَمَّ قمعِ التظاهرات التي انطلقت تأييدًا لفلسطين، سيُؤدِّي إلى تراكمات تزعزِع مكانة السلطة الأمريكية في العالم، والأيديولوجية الليبراليَّة.

٣. إن الخطاب الفردانيَّ الذي تتبنَّاه الليبرالية على الصعيد الداخلي، وتربيتها للإنسان على أساسِ واقعٍ مادي بحت، بعيد عن أيِّ معايير خُلُقية وروحية، يجعل مثاليَّتها في تآكل مستمر حتى بالنسبة للمؤمنين بها، فضلاً عن أنه سيؤدي حتمًا إلى أن تكون الذهنية الفردية المؤسِّسة للرأي العام داخل المجتمعات المحافظة غير المؤمنة بها، غير مكترثة بالتداعيات الخُلُقية، والالتزام بالواجبات التي يجب أخذها بالاعتبار، خصوصًا فيما يتعلَّق بموضوعنا الخاص بالمسؤولية الاجتماعية، سواء على

المستوى الفردي أم في إطار المؤسَّسات والشركات.

٤. تسـير عملية فرض الرؤى والأيديولوجيات الماديـة والليبرالية على مجتمعات بلدان العالم، عبر مسارين:

أ. مـن خـلال هرمية هـذه الـدول؛ أي بواسـطة نظمها السياسية، عبر المنظمات الدولية، والمعاهدات التي تبرمها في هـذا الجانب، وتنص على إدخال بنود هذه الاتفاقيات في تشريعاتها المحلية.

ب. القاعـدة الجماهيريـة عبر وسـائل الإعـلام ومواقع التواصل الاجتماعـي، مضافًا إلى غيرها من الأدوات الفاعلة، كالسينما، والمسرح، والجامعات، والمناهج التدريسية، وغيرها...إلخ، ومن ثَمَّ تتسرَّب هذه الرؤى إلى بنيـة الدولـة كلّها، سـواء من خلال الشـعب أم سلطته السياسية.

٥. من الممكن الانطلاق من الإطار المؤسَّـسي لمفهوم المسؤولية الاجتماعيـة، إلى الحيِّز الشـخصي للفـرد، ثُمّ البنـاء على هذا الأسـاس لفهم الواجب المتعلِّق به، وكونه التزامًا جوهريًّا يمَسُّ بنيـة المجتمـع كلّه، فيـما يتعلّـق بالكتمان ومنـع إذاعة بعض الأمور.

٦. البناء الفردي للمسؤولية الاجتماعية؛ أيْ الانتقال من الفضاء الشخصيِّ للفرد إلى المجتمع، يسهِم في تعزيز ثقة هذا الفرد بنفسه، وكونه عاملاً وفاعلاً في مُحيطه، من خلال تأدية الأدوار والواجبات المَنوطة به، مضافًا إلى شعوره بأَهميَّة وجوده؛ نتيجة تصدِّيه وبالأشكال كافَّة، ومنها السرِّيّة، للمشاريع والخطط التي يحاول الأعداء تنفيذَها تجاهَ مجتمعه وهُويَّته الدينية والروحيَّة، وبدوره يؤدِّي ذلك إلى تنمية الانتماء لهُويَّته ومحيطه.

الفصلُ الثالثُ:

نماذجُ من حفاظِ الأنظمةِ الغربيَّةِ على السرِّيةِ

اهتمَّــت الدول الكــبرى بموضوعِ السرِّيَّــة اهتمامًا شــديدًا، ما ينمُّ عن الأخطار الكبرى والجسيمة التي يمكن أن تتعرَّض لها، في حال عدم إيلاء هذا الجانــب الأهمِّية المطلوبة. وقد تمثَّل ذلك من خلال اســتراتيجيات وقوانــين عدّة، مضافًــا إلى الإجــراءات والقرارات المتَّخذة في المســائل الطارئــة التي تحدث. ورغم أنَّ هذه الدول، وعلى وجه الخصوص الغربيَّة منها، كانت قد فتحت الإمكانيَّات المادية واللوجســتيَّة لانتشــار وســائل الإعلام ومواقعِ التواصل الاجتماعي، والأدوات المتعلِّقة بالتجسُّس، سواء على مســتوى التقدُّم التكنولوجي والتقنيِّ في بلدان العالم، وحرصها على تضمين ما يســمَّى الشــفافيَّة الإعلامية بكلِّ ما يتعلَّق بشؤون تلك البلدان، وجعلِها طيَّ الكتمان، أم من خلال التحكُّم الإداري والتقني المباشر بهذه

الأدوات؛ بحيث تحقِّق مصالحها فقط في ما يتعلَّق بفتح الفضاء الشخصي للمجتمعات أمامها، عبر مواقعِ التواصل الاجتماعي، وغيرها.

ورغم أنَّها قد تكـون بمأمن؛ نتيجةَ امتلاكها لهذه الأدوات، فإنَّها قامت بالعديـد من الإجـراءات التي من المحتمـل أن تسـهِم في تحصينها من الأخطار الناتجة عن إفشاء المعلومات، وبحثتْ قدرَ الإمكان عن الأساليب والإمكانيـات التي تَحدُّ مـن خطورة فتح المجال العـام لمجتمعاتها أمام التقدُّم التقنيِّ لمجال الاتصالات.

إنَّ هـذا الحرص الشـديد من قبَـل هذه الأنظمة الغربيـة يعبِّر بوضوح عمَّا ذَكرناه سـالفًا من كون السرِّية اليوم ليست خيارًا ترفيهيًّا، بقدر ما هي مسـار جبريٌّ بحكم الواقع الذي نعيشه، وأجوائه المشحونة بهستيريا نشر النـاس لكلِّ شيء تقريبًا. لذلك نلاحظ بوضـوح هذا الأمر في الأحداث الأمنيَّة، وهذا أيضًا غير منوط بحكومات تلك البلدان فحسب، بل بالوعي الجماهـيريِّ لمواطنيها، بضرورة عدم الانجرار خلف الرغبة الملحَّة لنشر هذه الحالات أو غيرها، وهو شـعور بالمسؤولية تجاه أشياء عديدة، تأتي في مقدِّمتهـا الحفاظ على الأرواح، وحرمان العـدوِّ من المعلومات التي يمكـن أن يحصـل عليها في حـالات النشر، فضلاً عن كـون ذلك يُعتبر مشـاركةً فعلية من قبَل الفرد بالمحافظة عـلى الأمن القوميِّ للبلد ونظامه السياسي.

المبحثُ الأوَّلُ: أمريكا

كانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدِّمة الدول التي عملت على حماية معلوماتها، وعدم الإفساح في المجال أمام استخدام حرية الصحافة والنشر ذريعةً لنشر كل شيء. ورغم الادعاءات التي تتذرَّع بها في هذا الشأن، من رعايتها للحقوق المدنية أو حمايتها للحريات من أي قمع ممكن، فإنّها لم تتوانَ عن تجاوز هذه المسألة في سبيل الحفاظ على بعض الأمور طي الكتمان.

وقد بدأت سلسلة الإجراءات في هذا الجانب، قُبيل دخولها الحرب العالمية الأولى عبر قانون (Espionage Act) الصادر عام ١٩١٧، والذي وصلت فيه العقوبات إلى حد الموت أو السجن ما لا يقل عن ثلاثين سنة. وقد تتضمّن الحالات المتعلقة بقضايا نقل المعلومات خدمةَ العدو وإلحاق الضرر بالقوات المسلحة الأمريكية، أو أي عرقلة من شأنها أن تؤثر في نجاح هذه القوات في الحرب.

وفي هذه الحالة تصل العقوبة إلى ما لا يقل عن عشرين سنة، وغرامات مالية باهظة الثمن قياسًا بتلك الفترة من الزمن. وقد جرت محاكمة كثيرين تحت طائلة هذا القانون، لمجرد مخالفة الجو السائد في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، أو لمجرد طرح رأي من شأنه معارضة التوجه السياسي للسلطة في وقتها، فضلاً عن – وهو ما يتعلق بموضوعنا؛ قضية النشر –

عدم السماح بنشر أي معلومة من الممكن أن تشكل تهديدًا للولايات المتحدة الأمريكية، أو تعرقل عمل قواتها المسلحة أو تعرِّضها للخطر.

وقد وصلت أعداد المعتقلين بموجب هذا القانون إلى الآلاف. وقد "كان ذلك بداية إحدى أكثر الفترات قمعًا في تاريخ أمريكا... خلال الحرب العالمية الأولى، تمت محاكمة أكثر من ٢٠٠٠ معارض بموجب القانون بتهمة التصريحات غير الموالية أو التحريضية أو الفتنوية المزعومة. وربما كان ذلك مفاجئًا لأعضاء الكونغرس الذين أقروا هذا القانون، والذي أصبح أول تشريع فيدرالي ضد التعبير الفتنوي منذ ١٢٠ عامًا."[1]

وصحيح أن القانون غير معني بالمحافظة على السرِّية بالدرجة الأساس، لكنَّه متعلِّق أيضًا بمسار حفظ البيانات من النشر، ومن كل معلومة من شأنها أن تسبّب ضررًا للقوات الأمريكية. تلقَّى هذا القانون سيلاً كبيراً من الاعتراضات، لكنَّه مع ذلك بقي مستمرًّا. فحفظ السلطة والنظام العام للدولة أهم من المُبتنيات الشعارية للولايات المتحدة الأمريكية.

في قِبال ذلك، وبحجّة الحفاظ على الأمن القومي والوطني لأمريكا، مُنحت وزارة الدفاع الأمريكية ووكالة الأمن القومي حقَّ فرض التعتيم الإعلامي في ما يخص الحوادث والنشاطات التي تراها تسبب خطرًا على

1 - M. Will: How the Espionage Act became a tool of repression.

الولايات المتحدة، ما أسـهم في التعتيم على كثير من القضايا والأحداث، ومنع وسائل الإعلام والناس من نشرها وتداولها، وحصر المعرفة بالسلطة السياسية وأجهزتها الفيدرالية فقط.

ومن الحوادث الشـهيرة في هذا الإطار، نذكر قضية غـزو جزيرة غرينادا مـن قبل أميركا في العام ١٩٨٣، والتي أطلقت عليها اسـم "عملية الغضب العاجل"، إبَّان عهد الرئيس (رونالد ريغان- Ronald Reagan)، الذي سـبق أن اتَّهم كوبا ببناء مطار عسكري في الجزيرة. ففي "خطاب تلفزيوني، حذَّر ريغن الشـعب الأمريكي من وجود مطار عسكري يجري بناؤه من قبل كوبا في غرينادا."[1] وقد اسـتخدم الرئيس الأمريكي وقتها التلاعب الصُّوري من أجـل إقنـاع الجمهور الأمريكي بهـذه الرواية، رغم أنّ المطـار قد بُني وفق المواصفات المعتمدة في الطيران المدني، وقد أُنشـئ من قبل شركة بليسي إيربورتـس البريطانية، ووفقًا للمعايير الدولية للطيران المدني من قبل شركة بليسي إيربورتس البريطانية، وفي مقابلة أُجريت عبر إذاعة "ناشونال بابليك راديو"، "سخر (ديريك كولير- Derek Collier)، المدير العام لشركة بليسي في لندن، تماماً من فكرة أن المطار ذو طابع عسكري".[2]

1 - The Grenada invasion: A classic case of censorship.

2 - The Grenada invasion: A classic case of censorship.

عمـدت الولايـات المتحدة الأمريكيـة وقتها إلى منـع الصحفيين من الوصول إلى الجزيرة، بل وهدّدت باسـتهدافهم في حالة مخالفة الأوامر. وكان الهـدف الواضـح -كـما يبـدو- وهو المحافظـة على كونهـا الناقل الأسـاس والوحيد لما جرى هنـاك. ولم تحقِّق ذلك إلا من خلال الطريق السرِّي للعملية، والمقصود ههنا طبعًا منعُ وسـائل الإعلام من تغطية غزو القوات الأمريكية للجزيرة، وإلَّا فالعملية كانت معلنة، لكنَّها آثرت اعتماد الكتـمان في مجال نقل الأحداث، وهـذا أمر جوهري توفِّره السرِّية. وكان هنـاك تعليق لأحد الصحفيين الغربيين في حينهـا حول فرض هذه الرقابة المشـدَّدة من قبل الولايـات المتحدة الأمريكية؛ حيث قال: "لقد شـهدنا للتو نهاية ٢٠٠ عام من حرية الصحافة في الولايات المتحدة."[١]

والمفارقة، أنّ العالم بأسره كان يعلم ما يجري في الجزيرة إلا الجمهور الأمريـكي الذي حُرم من المعلومـات عن هذه العملية. وفي وقت لاحق، وصـف (رون دورفـمان-Ron Dorfman)، محـرِّر مجلـة "كويل" التي تنشرهـا جمعية الصحفيين المحترفين، غزو غرينـادا بأنَّه "حملة ضخمة، ولم تكن مفاجئة بالنسـبة للغرينادايين، أو الكوبيين، أو أي شخص معنيٍّ، باستثناء الجمهور الأمريكي والصحافة."[٢]

1 - The Grenada invasion: A classic case of censorship.

2 - The Grenada invasion: A classic case of censorship.

حتى بعد أن سـمحت القوات الأمريكية للصحفيـين بتغطية العمليات العسـكرية في الجزيرة، أجازت ذلـك في نطاق ضيق ومحدود، من خلال الإشراف عـلى هـذه التغطيـات الإعلاميـة، ومرافقة عناصر مـن القوات العسـكرية للصحفيين؛ بغية الحفاظ على النسق ذاته في كتمان الأحداث قدر الإمكان، عن طبيعة العمليات القتالية ونتائجها التي جرت في غرينادا. هذا فضلاً عن إصرارها على احتكار الرواية الرسمية لما يجري من أحداث في هذه العملية العسكرية.

والمثـال الآخـر، كانت القيـود التـي فرضتهـا أمريكا عـلى التغطية الصحفية والإعلامية لحرب الخليج سنة ١٩٩١؛ حيث فرضت إجراءات مشدَّدة وتعليمات صارمة حدَّت من إمكانية أي تغطية موضوعية لوسائل الإعلام حتى الأمريكية منها، فيما يجري من عمليات عسـكرية ونتائجها ومآلاتِها. ولم يتوقَّف الأمر عند هذا الحد، بل امتدَّ ليشـمل حتى التقارير الصحفية المكتوبة؛ حيث جرى مراجعتها من جانب الرقابة العسـكرية، والتـي تدخَّلت بشـكل جوهري في مضمون هـذه النصوص، لتَظهر في المحصلة بالكيفيَّة التي تريدها، والماهيَّة التي يمكن أن تبدو عليها رواية أحـداث الحرب. "لم يُسـمح للصحفيين بتغطية حـرب الخليج إلا من خلال "تجمُّعات صحفية" (pools) برفقة مسـؤولي الشـؤون العامة في البنتاغـون في جميـع الأوقات، كما كانت جميـع تقاريرهم تُعرض على

رقابة عسكرية مسبقة."[١]

وقد خضع الصحفيون لجملة من التدابير وتعرَّضوا لأساليب مهينة، جراء مخالفتهم لتعليمات القوات الأمريكية، وهي سياسة ترهيب كبرى للضغط على ما يُفترض أن تكون استقلالية الإعلام في تناول الأحداث بالطريقة التي يريدها. ونورد أمثلة على هذه المعاملات، وفق الآتي: جرى "توقيف مراسل نيويورك تايمز كريس هيدجز، فيما كان يجري مقابلات مع أصحاب المَحال في السعودية بتاريخ ١٠ فبراير، من قبل السلطات العسكرية الأمريكية، واحتُجز لمدة خمس ساعات... طاقمٌ تلفزيوني تابع لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) تم سحب بطاقاته الصحفية لمدة ثلاثة أيام."[٢]

هل اكتفت القوات الأميركية بالاحتجاز وسحب الرخص الصحفية؟ بالتأكيد لا، فقد وصل بها الأمر إلى حد التهديد بالسلاح، حينما كانت التغطيات الإعلامية تشير إلى وجود تراجع لدى القوات الأمريكية مثلاً، أو تعرُّض الجنود للإصابات، كما حصل مع أحد الطواقم الفرنسية في وقتها؛ حيث أُجبر أفراد طاقم تلفزيوني فرنسي "تحت تهديد السلاح من قبل مشاة

1 - Human Rights Watch: Freedom of Expression and the War.

2 - Human Rights Watch: Freedom of Expression and the War.

البحرية الأمريكية على تسليم شريط فيديو صوّروه لجنود أمريكيين جُرحوا خلال معركة استعادة مدينة الخفجي السعودية."[١]

وقد تعـرّض الصحفيـون، الذين التزمـوا بالتعليمات وواكبـوا الأوامر الصادرة من القيادة العسـكرية في مسـائل نقل الأحداث وما يجري خلال الحرب، لكثير من الإجراءات التعسُّـفية لمجرد أنَّ تقاريرهم اعتُبرت مضرَّة بالمصلحة الأمريكية، تمامًا كما حصل مع أحد مراسـلي لوس أنجلوس، حينـما نشر تقريرًا مفاده، "أن ٥٠ مركبة عسـكرية أمريكية مفقودة. أُجيزت قصته من قبل الرقابة.... وأُمر بمغادرة التجمُّع الصحفي."[٢]

ومـن الأمثلة التي جاءت متَّسـقة مع ما ذكرناه عمليـة الحظر الإعلامي الـذي فرضته وزارة الدفاع الأمريكية على عملية نقل توابيت الجنود القتلى مـن الجيش، بحجـة حماية خصوصيـات العوائل. وبالتأكيـد، إنها حجة ضعيفـة ومنافية للصواب بالمرة. هـذا الحظر الذي ابتدأ في العام ١٩٩١، وقد سُمِّي بحظر دوفر نسبة للقاعدة الجوية الأمريكية، والتي كانت تستقبل رفـات القتلى مـن الجيش الأمريـكي، بعد ٢٠٠٤ أبقـى الكونغرس على هذا القرار: "أعلن الكونغـرس في قانون تفويض الدفاع الجديد، أن وزارة الدفاع كانت محقَّة في حظر تغطية وسائل الإعلام لنقل توابيت العسكريين

1 - Human Rights Watch: Freedom of Expression and the War.

2 - Human Rights Watch: Freedom of Expression and the War.

الأميركيين الذين قُتلوا في العراق أو وصولها إلى قاعدة دوفر الجوية."[١]

التحجُّج بقضية خصوصيــة عوائل الجنود القتلى لم تقنع حتى الداخل الأمريكي نفســه، ووُجّهت انتقادات شــديدة لهذا الحظــر؛ حيث اعتُبر ذا دافع ســياسي. "السياســة المناهضة للتغطية الإعلاميــة مطبَّقة منذ حرب الخليــج عام ١٩٩١. وقد اتَّهم معارضو حرب العراق الرئيسَ جورج بوش بإبعاد الكاميرات عن قاعدة دوفر لأسباب سياسية."[٢]

حتى الرئيس الأمريكي الســابق (جو بايدن- Joseph Biden) انتقد هذه الإجــراءات في وقتها، واصفًــا إعادة رفات الجنــود إلى البلاد "سرًّا تحت جنــح الظــلام"[٣] بالأمر المخزي. هــذا التعامل الفج مع وســائل الإعلام لدولــة تدَّعي بأنها أرض الأحلام والحريــات، يعبرِّ عن تناقض فاضح بين المبــادئ المفترضة للولايــات المتحدة الأمريكية والواقع، ســواء في هذا التعامــل الذي أبدته من خــلال عدد من الأمثلة التي ذكرناها، أم من خلال الحروب الكبيرة التي خاضتها، ومساندة الأنظمة المستبدة والإرهابية، كما يحدث مع دعمها غير المحدود للكيان المؤقّت.

---

1 - Secrecy News: Congress supports media blackout on military coffins.

2 - Shapiro, A.: Ban on media coverage of military coffins revisited.

3 - Shapiro, A.: Ban on media coverage of military coffins revisited.

لكن في المحصلــة، ومن الناحية الاســتراتيجية تُعتبر هــذه التصرُّفات صحيحة، حينما ننظر لمصلحة السلطة هناك، والنأي بالمجتمع الأمريكي بعيدًا عن سيل المعلومات التي قد تربكه. من جهة أُخرى، إن ذلك يمكِّن الإدارة السياســية هنــاك من الحفاظ على توجُّهات المجتمع وفق المســار المنسجِم مع رغبات البيت الأبيض. مضافًا إلى أن هذه الطريقة في التعامل مع وســائل الإعلام، من حيث الحفاظ على سرية الأحداث، مثلما حصل في حادثــة غزو جزيرة غرينادا أو غيرها مــن الأمثلة، والحرص على حصر رواية الحدث عن طريقها فقط، يؤدي ذلك كلّه إلى تطبُّع المجتمع، ســواء على مستوى الأفراد في فضائهم الشخصي أم على مستوى العقل الجمعي كلّــه، بالتعامل مع الأحداث والمعلومات بطريقة غير عشــوائية، فيها كثير من الكتمان والتحفُّظ على نشرها وإذاعتها.

وهذا بدوره يعزّز الشعور بمسؤولية هؤلاء تجاه كيان هذه الدولة وشعبها، وهــو إشــارة واضحة إلى أهمية هذا الخيار على المســتوى الاســتراتيجي للدولة. فحينما نرى حجم السرِّية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية حتى لأشياء قد لا تعتبر مؤثرة بشدة، مثل قضية توابيت الجنود القتلى، فإن ذلك يشــير بشــكل واضح إلى أن الكتمان والســيطرة على وسائل الإعلام والتحكُّــم بمخرجاتها فيما يتعلق بالصورة والتقريــر، تُعدُّ كلُّها من عوامل القوة التي مكَّنت أميركا من الهيمنة على العالم، كما تشــير إلى أن موضوع

السريــة بحد ذاته له أثر كبير في كثير من المجالات، رغم الاســتهانة التي نراها اليوم في التعامل مع هذا المفهوم في بلداننا.

نلاحظ أن الأمثلة التي سُــقناها كانت بالأساس عملية مدروسة فرضتها الإدارة الأمريكية، وهي شأنها شأن أي قانون يتم فرضه والمعاقبة عند عدم الانصياع له أو تنفيذه. ومعنى ذلك أنها ليســت وليدة الشــعور بالمسؤولية لدى الأفراد، أو الإيمان بقيمة هذا المنحى في التعاطي مع الأمور فحسب، وهذا ما يبدو واضحًا وجليًّا، لكن العبرة ههنا، هي أنه إذا لم يتولَّد الشعور الــذاتي بالسرية والمحافظــة على الأمور الحسَّاســة طــيَّ الكتمان، لدى الأفراد والمجتمع، يجب أن تأخذ الســلطة ومؤسسات الدولة بشكل عام، على عاتقها تدجين ســكانها على هذا الأســاس، من خــلال مجموعة من التدابير التي تعتمدها، والقوانين التي تَسُّــنها، ومن ثَمّ تأتي عملية الالتزام بهذا المبدأ تلقائيًّا، سواء عبر الخوف من مخالفة التشريعات الخاصة بهذا المفهوم، أم من خلال الاعتياد المتكرر في أثناء الانصياع لهذه التشريعات.

فالشــكل الذي تتخذه الســلطة، والتصرفات التي تمارســها مهما كانت، تنعكــس تلقائيًّــا ولو بشــكل تدريجي عــلى المجتمع. فإذا اتخــذت القهر والظلم، بمرور الزمن تسرَّبت هذه الظواهر إليه، وصار يمتهنها في المعاملات والممارســات التي تجري في داخلــه؛ أي بين الأفراد أنفســهم. وإذا كانت تصرُّفاتهــا نابعة من الحكمة والعدل بين النــاس، انتقلت آثار هذه الصفات

الإيجابية إليهم؛ لأن علاقة السلطة برعاياها يغلب عليها الطابع الاحتكاكي، وكذلك طبيعة المجتمع المتأثرة بها، وكما يقول الإمام علي عليه السلام: «فليست تصلحُ الرَّعيَّةُ إلاَّ بصلاح الولاة، ولا تصلحُ الولاةُ إلاَّ باستقامة الرَّعِيَّةِ»[1]

وبالعودة لأميركا، وطريقتها في كتمان القضايا الحساسة، نجد هناك مثالاً آخر، لكن هذه المرة ستكون أولوية الإشارة فيه للأفراد في تحمُّل أعباء هذه المسؤولية، وليس البيت الأبيض. إنَّه مشروع مانهاتن الذي كان برنامجًا للبحث، أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٤٢؛ أي في خضم الحرب العالمية الثانية، بالتعاون مع دولتين، هما بريطانيا وكندا.

كان هذا المشروع تجسيدًا للسباق المحموم حول امتلاك السلاح النووي بين الدول الكبرى في وقتها، خصوصًا بعد حادثة "قصر معهد فيلهلم" والملاحظة العملية لقضية الانشطار النووي؛ حيث جرى اكتشاف الانشطار النووي في معهد القيصر فيلهلم للكيمياء في ديسمبر عام ١٩٣٨. "أثناء قصف اليورانيوم بالنيوترونات، اكتشف "أوتو هان" وزميله "فريتز شتراسمان"، أن نواتج الانشطار مثل الباريوم جرى إنتاجها أيضًا خلال هذه العملية."[2]

وبعد ذلك، تحقّقت الخطوة العلمية عبر تفسيرها من قبل علماء

---

١ - محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار، ج٧٥، ص٣٥٥.

2 -Max Planck Institute for Chemistry. : Die Entdeckung der Kernspaltung.

آخرين. "وفي يناير ١٩٣٩، قدَّمت "ليز مايتنر" وابن أختها "أوتو فريش" التفسير العلمي لذلك. وبصفتها يهودية نمساوية، كانت مايتنر قد هاجرت من ألمانيا في صيف عام ١٩٣٨، لكنَّها استمرت في المُراسلة مع هان من منفاها في السويد."[1] هذه الحادثة مهَّدت للمشروع إيَّاه، وأدَّت إلى تصاعد وتيرة العمل للبدء بإنتاج القنبلة النووية.

الغاية من تضمين هذه السرديات هو التأكيد على أهمية مشروع مانهاتن، خصوصًا أن العمل حصل وسط أجواء مشحونة يعيشها العالم جراء استمرار الحرب العالمية الثانية، وتعيشها الدول الكبرى، سواء كانت على الجبهة من تحقيق للانتصارات أم التراجع والهزائم، وما يعقب ذلك من انهيار لاقتصادات الدول، وخسائر بشرية وصلت لملايين البشر. أسهمت هذه العوامل في خلق توتر عالمي وهيستريا عمَّت الأنظمة والشعوب. فهذه الظروف المحيطة بمشروع منهاتن مهمة في تفسير قيمة العمل به، ناهيك عن أن الالتزام بالتعليمات الخاصة بالمشروع إيَّاه ستكون مسؤوليته مضاعفة.

عمل في هذا المشروع قرابة ١٣٠ ألف شخص، وهو رقم كبير جدًّا، ورغم هذه الأعداد البشرية الهائلة فقد بقي برنامجًا سريًّا، لم يجرِ الكشف

1 -Max Planck Institute for Chemistry: Die Entdeckung der Kernspaltung.

عنه تقريبًا إلا من قِبَل الاتحاد السوفييتي. هذا الرقم البشري الضخم، في مشروع مهم وحساس مثل مانهاتن، الذي تطلَّب سرية كبيرة جدًا، حرصًا على عدم اطِّلاع الدول الكبرى عليه، لم يكن ليبقى محافظًا على هذا الإطار من الكتمان، لولا وجود حرص ذاتي من العاملين فيه.

صحيح أن المشروع جرى اختراقه من قِبَل الاتحاد السوفييتي، وهذا متوقَّع في ظل الأعداد الضخمة، لكنَّه مع ذلك بقي عصيًّا على اليابان وألمانيا وبقية الدول. "المسؤولون في أجهزة الاستخبارات ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) فعلوا كل ما بوسعهم لمنع ألمانيا النازية أو اليابان من معرفة ما كان يحدث.... تمكَّن الاتحاد السوفييتي من اختراق مشروع مانهاتن بنجاح."[1]

وقد تحقّق ذلك للاتحاد السوفييتي من خلال أحد علماء الفيزياء. ومن خلال القياس على النسبة والتناسب يمكن القول، إن مسألة السرية كانت فاعلة إلى حد كبير، بالنظر للأعداد الضخمة العاملة في المشروع، والإمكانيات الهائلة والقدرة العالية لمخابرات الاتحاد السوفييتي. ولولا التزام أغلب العاملين في هذا المشروع بالكتمان والمحافظة على عملهم وحقيقة هذا البرنامج، لكانت النتائج ستكون كارثية بالنسبة للولايات

1 - Matt Garrow: «10 Fascinating Facts About The Manhattan Project».

المتحدة الأمريكية، خصوصًا حينما نستذكر العوامل والظروف التي كان العالم يعيشها في حينها.

المبحثُ الثاني: بريطانيا

ما زالت بريطانيا أو المملكة المتّحدة، التي لا تغيب عنها الشمس كما وُصفت في مرحلة من مراحل التاريخ، رغم تراجعها عن عرش النظام الدولي، لاعبًا مهمًّا وأساسًا فيه. حتى وإن ظهرت في كثير من القضايا الجوهرية تابعةً للقرار الأمريكي أو موافقة له، فإن ذلك لا يمكن له أن يجعلنا نُزيح المملكة المتحدة عن خريطة التأثير السياسي العالمي، فهي وإن تقهقرت بعد الحرب العالمية الثانية، شأنها شأن القوى التقليدية التي كانت معروفة، احتفظت لنفسها بمكانة مرموقة، سواء في خضمِّ الحرب الباردة والتنافس الشديد الذي شهده العالم بين الاتحاد السوفييتي، والمعسكر الغربي، أم خلال فترة الأُحادية القطبية عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، أم حتى خلال هذه المرحلة التي نشهد فيها انكماشَ هذه الأُحادية، وعودة الأقطاب الدولية للواجهة، مع الصعود الصيني واستعادة روسيا لمكانتها.

في ظلِّ هذه المعطيات كلِّها وغيرها، تحظى الممارسات التي تقوم بها المملكة المتحدة بأهمية نابعة من مكانة هذه الدولة في المجال الدولي.

مضافًـا إلى أنَّ أيَّ إجـراءات ممكـن أن تُتَّخـذ مـن قبلها، تصبـح بمنزلة الاستشـهاد الذي لا يمكن إغفاله، في مجال استنسـاخ تجاربِها. ومن هذا المنطلق، فإنَّ التجربة البريطانية في هذا الصدد، مهمة وأساس.

النظـام السـياسي في بريطانيا كغيره من الأنظمـة المتقدِّمة، التي أوْلت اهتمامًا بمسألة الحفاظ على أمنها القومي والوطني عمَّا سواها من قضايا، حتى لو كانت من قَبيل المبادئ التي تحاول تصديرها للآخرين، شأنها في ذلك شـأن الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما يتجلَّى بشكل واضح في مسألة التعامل بسرِّية شديدة في كثير من القضايا المهمة، والإيعاز بالتكتم لوسائل الإعلام من أجل الالتزام بهذا المبدأ، رغم حرية الصحافة والتعبير التـي لا تنفكُّ تروِّج لها، وتوجِّه الانتقـادات للدول والأنظمة التي لا تلتزم بها.

نظـام DSMA-Notice: وهـي هيئـة تشـكَّلت قُبيل الحـرب العالمية الأولى، من قبَل الحكومة البريطانية؛ بغيةَ عدم نشر بعض المعلومات التي قد تسـبِّب ضررًا للأمن القومي للمملكة المتحدة. ورغم عدم وجود صفة إلزامية وقانونية لهـذه الهيئة -كما يجري ادعاء ذلك علنًا- فقد جرى ضمنًا تحويل تعليماتها وإشعاراتها إلى قرارات واجبة التنفيذ.

إنَّ هـذا النظـام يقوم بالأسـاس على وجود هيئة استشـارية تسـمَّى بـ "اللجنة الاستشـارية للإعلام الأمني والدفاعي"، مَهمَّتها تكمن في إرسال

الإشعارات إلى وسائل الإعلام البريطانية المتنوِّعة؛ بهدف الامتناع المؤقت أو الدائم عن نشر بعض القضايا التي ترى فيها تهديدًا للأمن القومي للمملكة المتحدة. وغالبًا ما يرتكز محور هذه القضايا في مواضيع متعلقة بالعمليات العسكرية السرِّية، أو التحرُّكات العامة للقوات المسلحة البريطانية، أو الأخبار المرتبطة بالتقنيات الاستخباراتية، أو تلك التي تتعلَّق بالأمن السيبراني، فضلاً عن الشخصيات المهمة التي تعمل في أماكن حسَّاسة، وتتكوَّن «من كبار موظَّفي الخدمة المدنية ومحرِّرين من الصحف والمجلات الوطنية والإقليمية، ووكالات الأنباء، والتلفزيون، والإذاعة، والناشرين الرقميين.»[1]

تقرُّ هذه اللجنة بالحاجة الماسَّة لعملية التوجيه المستمر لوسائل الإعلام المختلفة؛ سواء كانت الصحافة أم التلفزيون أم حتى الإذاعة، فضلاً عن مواقع التواصل الاجتماعي. يأتي هذا التوجيه في ظلِّ الاضطراب الذي يعاني منه العالم في مسألة حدود الحرِّيات المتعلِّقة بالنشر ومسألة التوثيق، كونها اليوم متعلقة ومرتبطة ارتباطًا جوهريًّا بالأمن القومي للدول؛ نتيجة تحويلِ وسائلِ الإعلام الحديثة، قضيةَ النشر والإذاعة إلى مستوى

1 - Defence and Security Media Advisory Committee (DSMA), About the DSMA Committee.

قاعديٍّ متاحٍ للجماهير، بعد أن كان هذا الأمر في الماضي منوطًا بالأدوات التقليدية فقط، والتي يسهل السيطرة عليها. "وتعمل اللجنة بناءً على قناعة مشتركة بوجود حاجة مستمرة لنظام من التوجيه والنُّصح"[١].

الملاحظة المهمة في هذا الصدد، هو مصطلح الأمن القومي الذي ما زال دون تعريف محدَّد من قبل الحكومات التي تعاقبت في بريطانيا، ما جعله مصطلحًا مطَّاطًا، غير قابل للتقييد ضمن حدود معينة أو ضوابط محددة. "من الجدير بالذكر، مع ذلك، أن الحكومات البريطانية المتعاقبة دأبت على عدم تعريف "الأمن القومي" بشكل محدَّد؛ إذ لا يمكن تقييم الأمن القومي إلا في سياق التهديدات التي تواجه المملكة المتحدة ومصالحها ومصالح حلفائها."[٢]

أتاح هذا الأمر لهذه اللجنة ولمثيلاتها التوسُّعَ في عملها، والتدخُّل في كثير من الحالات التي قد لا تستوجب التدخُّل من قِبَلها، ويمنح مرونةً كبيرة لعملها في مسألة ضبط وإخضاع الحالات المستحدثة والقضايا الطارئة مهما بلغت خطورتها، من خلال عدم التحديد هذا. مضافًا إلى أن

1 - Defense and Security Media Advisory Committee (DSMA), About the DSMA Committee.

2 - Defense and Security Media Advisory Committee (DSMA), About the DSMA Committee.

المعلومات المرتبطة بالأمن السـيبراني، أيضًا وبشـكل عام لا تزال مبهمة وغـير واضحة المعـالم، ولا يوجد للآن اتفاق أو شـبه توافق على تعريف عـام من الممكن أن يندرج تحته هذا المصطلح، وهذا ما تعترف به اللجنة وغيرهـا. و«من الجديـر بالذكر، أنـه لا يوجد تعريف عالمـي متَّفق عليه لمفهوم "الفضاء السيبراني..."»[1]

إذًا، رغم ادعاء اللجنة أن عملها استشـاري بحـت، فهو بالحقيقة ملزِم مـن جوانب عديدة، مـا دام بالإمكان التلويح دائمًا بكـون هذه القضية أو تلـك، قد تهدِّد الأمن القومي للمملكة المتحدة، أو كون هذه المعلومة أو غيرها قد تَمَسُّ الفضاء السـيبراني للدولة. منح عدم التحديد -الذي أشرنا إليه- هذه اللجنة كثيراً من القوة، وأعطى لإشـعاراتها صفة إلزامية مُضْمَرة، فالإشـارات التي ترسلها لوسائل الإعلام، وإن كانت تعلن بأنّ المحرِّر في هـذه الصحيفة أو تلك القناة، هو المسـؤول الأخـير عن نشر المعلومة أو الخبر، لكنَّ ربط المنع بالأساس بموضوع الأمن القومي، يشكِّل حاجزاً لا يمكـن لهذا المحرِّر النفاذ من خلالـه، خصوصًا وأن في طيَّات هذا الربط مـا يُلقي بمسـؤولية أمن البلد وسـلامته على عاتق العاملين في الوسـائل

1 - Defense and Security Media Advisory Committee (DSMA), About the DSMA Committee.

الإعلامية. لذلك قلنا، إن لإشـعاراتها التي ترسـلها إلزامًا مُضمَرًا، نابعًا من ربط المعلومات والأخبار بهذه المسائل الحساسة.

من أبرز الأمثلة التي طُبِّق فيها هذا النظام، هو قضية (سنودن-Snowden)، حيث هـدَّد (ديفيد كاميرون-David Cameron)؛ رئيس الوزراء البريطاني حينها، وسائلَ الإعلام باللجوء للقضاء في حال استمرارها في نشر معلومات وأخبـار تتناول هذه التسريبـات، أو أي معلومات أُخـرى متعلقة بها. فقد "وجـه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامـيرون نداءً إلى صحيفة الغارديان وغيرها من الصحف دعاها فيه إلى ممارسـة "المسؤولية الاجتماعية" عند تناولِها الملفَّات المسرَّبة من وكالة الأمن القومي الأميركية (NSA)، محذِّرًا مـن إمكانية اللجوء إلى المحاكم أو إصدار إشـعارات "D Notice" لمنع نشر معلومات قد تضر بالأمن القومي."[1]

ولتبرير التهديد المبطَّن باسـتخدام إشـعارات هذا النظام، مباشرة جرى ربـط ذلك، بقضية الأمن القومي؛ كون هذه الذريعة البوابةَ الأكثر اتسـاعًا مـن غيرهـا لإدخال كثير من القضايـا إلى حيِّزها الخـاص، خصوصًا وأن هـذا المفهوم غير محدَّد المعـالم، وما زال خاضعًا للتأويل المسـتمر، ما أفسـح المجال أمام الحكومات البريطانية لإضفـاء المزيد من الإضافات

1 - Watt, Nicholas: «David Cameron Makes Veiled Threat to Media over NSA and GCHQ Leaks.»

والتضمينات على هذا المفهوم، بالشكل الذي يحقق مصالحها ويضمن سلامة النظام هناك. تسبَّبت قضية (سنودن) في وقتها بضجة كبيرة في الأوساط العالمية، وقد حاولت بريطانيا جاهدة حجب النشر وعدم تناول المعلومات المتعلقة بها ضمن هذه القضية قدر الإمكان. من هذا المنطلق أعلن (كاميرون) في وقتها بكل صراحة، أنه لا يمكن للحكومة البريطانية أن تقف متفرجة، إذا لم تلتزم وسائل الإعلام في المملكة المتحدة بمطالباتها بالكف والتغاضي عن نشر الأخبار والمعلومات المتعلقة بقضية (سنودن) «... لكن إن لم يتحلَّوا بالمسؤولية، فسيصعب على الحكومة أن تبقى متفرجة دون أن تتحرك.»[١]

المثال الثاني الواضح، هو قضية تسميم العميل الروسي المزدوج؛ (سيرجي سكريبال-Sergei Skripal) [٢]، الذي تعرَّض لمحاولة اغتيال مع ابنته في

---

1 - Watt, Nicholas: «David Cameron Makes Veiled Threat to Media over NSA and GCHQ Leaks.»

٢ - عميل روسي بريطاني مزدوج، عمل لسنوات طويلة داخل روسيا وخارجها ضابطَ استخبارات، قبل أن يتم تجنيده من قبل الاستخبارات البريطانية، واعتقلته روسيا وحاكمته على خلفية اتهامه بالتخابر لجهات أجنبية وإفشاء أسرار خاصة، ثم سُلم لبريطانيا لاحقًا ضمن صفقة تبادل، وتعرض في بداية مارس/آذار ٢٠١٨ لغاز أعصاب أفقده الوعي، نُشر في موقع الجزيرة «سكريبال.. عميل «سمَّم» العلاقات البريطانية الروسية»، (١٥-٣-٢٠١٨).

شـقة في بريطانيـا. "أعلنـت الشرطة البريطانيـة الأربعـاء أن العميل الروسي المزدوج السابق؛ (سيرغي سكريبال) وابنته تعرَّضا للتسميم بغاز الأعصاب في منزلهما بمدينة سـالزبوري"[١]؛ حيث طبَّقت الحكومـة البريطانية نظام اللجنة إيَّاها على هذه القضية. وجاء في إشـعارها الذي أرسلته إلى وسائل الإعلام ما يـلي: ".... فإنَّ هُويَّات موظفي وكالات الاسـتخبارات المرتبطين به لم تُعرَف بعد للعامة. لذا تنطبق أحكام مذكرة (DSMA-Notice) على هذه الهُويات."[٢]

إن كـمَّ الأحداث والقضايـا والأخبار التـي طبَّقت عليهـا اللجنة نظامها كان لافتًا كما رأينـا، ودائمًا ما تعلقت الذريعة بأذيال الأمن القومي للمملكة المتحـدة، وهذا ما يجعل إشـعاراتها عامة وباتَّة في الوقت عينه، كما يشـير إلى ذلك كثير من ذوي الاختصاص في بريطانيا، وفي مقدمتهم أحد أسـاتذة جامعة بـاث، حيث يقول في هذا الصدد: "...الحكومـة تقول، إنَّه لا ينبغي ذلك. من المفترض أن تكون المذكرات طوعية، لكن كل وسائل الإعلام تلتزم بها، لذا فهي ليست كذلك حقًّا – وهذا لا يتماشى مع حرية الصحافة"[٣].

---

١ - قناة الجزيرة: كشف تفاصيل تسميم الجاسوس الروسي ببريطانيا.

2 - Wray, B. : SpinWatch publish confidential media 'D-notices' on the Skripal case.

3 - Wray, B. : SpinWatch publish confidential media 'D-notices' on the Skripal case.

وهناك عدد من الأمثلة الأُخرى - بعضها نُشر والكثير بقي طيَّ الكتمان - عـلى عمل هذه اللجنة وتوجيهها لوسـائل الإعلام فيما يخص التعاطي مـع القضايا، بمـا يتضمَّن المنع المؤقت والدائم عـن النشر. إنّ مثل هذه الأعـمال تبرهـن بوضوح عـلى أهمية ضبـط عملية النـشر والتعاطي مع المعلومات المُحصَّلة بالشكل الذي لا يؤدي لاستغلالها من قبل الأعداء، أو تـؤدي إلى الإضرار بالأمن القومي لهذا البلد أو ذاك. وهذا أمر جوهري ومهـم ولا تقـل أهميته عن أي مجال آخر حيوي بالنسـبة للدولة، في ظل المرحلة الراهنة، والتي تشـابكت فيها المعلومـات وأُتيح فيها التعبير عن الـرأي للجماهير، بالشـكل الذي يجعل من هذا الفرد مؤسسـة شـخصية متكاملة في المجال الإعلامي!

لم تكتفِ المملكة المتحدة بما ذكرناه سابقًا، بل عَضَدت مسألةَ الحفاظ عـلى السرية وكتمان المعلومـات، بمزيد من القوانـين والإجراءات؛ هذا الأمـر جاء لتأكيد حقيقة لم ننفـكَّ أو نملَّ من ذكرها في كل صفحات هذا الكتاب، ألا وهي أنَّ موضوع الكتمان، بات اليوم قضية جوهرية لا مناص من العمل بمقتضياتها.

وبالعودة إلى النمـوذج البريطاني، هناك قانون مهم شرَّعته المملكة في هـذا الصدد، وهو قانون الأسرار الرسـمية لعام ١٩٨٩ (Official Secrets Act ١٩٨٩)، فقـد جاء هذا القانون لكي يحلَّ محلَّ التشريع القديم الذي

يعود لسنة ١٩١١. صحيح أن نصوص المواد المعلن عنها بموجب هذا القانون، تشير إلى أنه يحمي بعض المعلومات دون الأُخرى – "يحمي القانون فئات محددة من المعلومات الرسمية أو الوثائق أو المواد التي تكون بحوزة موظَّف التاج، بمن فيهم الوزراء أو المتعاقدين مع الحكومة، بحكم موقعهم الرسمي. قد تشمل هذه المعلومات، في بعض الحالات، معلومات تتعلق بمهامِّهم الرسمية."[1] – لكنَّه في الحقيقة من الممكن أن يشمل الكثير من المعلومات التي يمنع الإفصاح عنها؛ نتيجة ارتباطها بفئات وقضايا ذات معانٍ واسعة وفضفاضة، تندرج في إطارها كثير من المعلومات.

وبالأصل، من الوارد بل والمتيَّقن إمكانية إدراج أيِّ معلومة أو سر ضمن "الفئات الست للمعلومات الرسمية التي يغطيها القانون، وهي: الأمن والاستخبارات، والدفاع، والعلاقات الدولية، والثقة الأجنبية (معلومات من جهات أجنبية)، معلومات قد تؤدي إلى ارتكاب جريمة، سلطات التحقيق الخاصة بموجب قانون اعتراض الاتصالات لعام ١٩٨٥ وقانون جهاز الأمن لعام ١٩٨٩. يُعدُّ إفشاء هذه المعلومات دون سلطة قانونية، مع العلم أو وجود سبب معقول للاعتقاد بأنَّها محميَّة بموجب أحكام

1 - "Official Secrets Act." Hansard, UK Parliament, 25 Feb. 1998.

القانون وأنَّ الإفشاء ضارٌّ، جريمةً."[١]

فمثلاً، في فئة الأمن والاستخبارات، من الممكن أي تفصيل، ولو كان صغيراً وغير ذي أهمية ربطه بهذه الفئة، خصوصًا أننا نشهد اليوم مرحلةً من التداخل بين المجالات، أدى إلى عدم وجود معايير محددة تضمن استقلالية هذا الجزء عن الآخر. ومن هذا المنطلق، يمكن عند توثيق لقطات أثناء وقوع الحادث، وظهور أفراد القوات الأمنية في هذا التصوير، أن تنطبق عليه نصوص وموادُّ هذا القانون. وعلى سبيل المثال يمكن لنا أن نقيس كثيراً من الأحداث والقضايا التي ترتبط بهذه الفئة، والشيء ذاته ينطبق على كل الفئات تقريبًا.

ورغم أن القانون ذكر بعض الشخوص المحدَّدين وَفق ضوابط معينة، وجرَّم أفعالهم نتيجة أيِّ كشف للمعلومات، والتي من الممكن أن تُحدث ضررًا - "بموجب قانون الأسرار الرسمية لعام ١٩٨٩، يجب على موظفي التاج، بمن فيهم وزراء الحكومة، حجب المعلومات إذا كانوا يعتقدون أن هذه المعلومات محمية بموجب القانون، ولا يملكون السلطة القانونية للإفصاح عنها؛ لأن الإفصاح عنها في غير هذه الحالة يشكِّل جريمة رغم منع هذا القانون لشخوص معيَّنين، كما أسلفنا، وهم موظفو التاج والمقاولون

1 - Official Secrets Act." Hansard, UK Parliament, 25 Feb. 1998.

المتعاقدون مع الحكومة البريطانية، من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأعمالهم وغيرها، فإنَّ ما يعنينا هو الإمكانية التي أتاحها القانون للحكومة البريطانية؛ لفرض أحكامه على المواطنين وإلزامهم بها: "بموجب قانون الأسرار الرسمية لعام ١٩٨٩، يمكن لموظف التاج، بما في ذلك الوزير، أن يُلزم أيَّ شخص لا يُعد موظفَ تاج أو متعاقدًا حكوميًّا بموجب القانون، بما في ذلك أحد المواطنين، بالحفاظ على سرية معلومات رسمية تقع ضمن أيٍّ من الفئات الست التي يشملها القانون وتم إسنادها إليه"[1].

وهذه الخصوصية التي حملها هذا القانون قد تعنينا أكثر من غيرها في موضوع هذا الكتاب؛ لأنها مرتبطة بإلقاء المسؤولية من قبل السلطة على المواطنين فيما يتعلق بالسرية، وكتمان المعلومات، والتي ترى فيها الجهات التنفيذية أو أي جهة مرتبطة بالدولة، أن من شأنها إحداث ضرر، يقع في نطاق الفئات التي ذكرناها سالفًا. من هنا إذًا، خرج محتوى القانون وأحكامه من الحالة الخاصة التي تفرض على العاملين في حكومة التاج البريطاني والمتعاقدين معها التقيُّد به، إلى الشأن العام الذي يجعل من مسألة حفظ الإسرار والحيلولة دون نشرها التزامًا شعبيًّا من قبل المواطنين تجاه الدولة التي يقطنونها.

---

1 - Official Secrets Act." Hansard, UK Parliament, 25 Feb. 1998.

وهـذا الأمر يعضد تلقائيًّا من قضية المسـؤولية الاجتماعية للأفراد بهذا الصـدد، عـبر الإلزام القانوني، كما ويسـاند الجهـد الحكومي في عملية حمايـة المعلومات، ومن ثَمَّ تدريجيًّا حفظ الأمـن القومي، الذي قد يناله الـضرر من تفـشي أيِّ معلومة، في هذا الإطـار؛ أي المتعلّقـة بالجوانب الأمنية والاستخباراتية، كذلك المرتبطة بالجهات الخارجية، وقضايا الدفاع ومعلومات الاتصال، وكل ما هو متَّصل بالعلاقات الخارجية للدولة.

إن التوأمـة الحاصلـة بـين الجهات العاملـة في السـلطة، والمواطنين العاديين، لناحية وجوب الالتزام بأحكام هذا القانون، من شأنها خلق الجو المثالي لتعزيز منظومة حفظ المعلومات، بل وتنميتها على المدى البعيد، ما دامت قد ارتبطت بنصوص قانونية، تتيح لها عملية الفرض والتطبيق.

هذه المعطيات كلُّها من شـأنها الدفع بالسريـة للوجود ضمن الحدود التي يشـغلها النظام السـياسي للمملكة المتحدة، ما دامت عملية الالتزام بهـا متبادلةً بين الحكام والمحكومين؛ بين المسـؤولين عن تنفيذ القوانين المشرَّعـة في هذا المجال ابتـداءً، وبين مَن وقع عليهـم تحمُّل أعباء هذا الالتـزام فيما بعد مِن مواطنين وغيرهم. مضافًا إلى ما ذكرناه سـالفًا، هناك قرارات وإجراءات تُتَّخذ في الظروف والأحداث المسـتجدَّة من شأنها أن تصبَّ في المجال ذاته.

ولعـلَّ المثال البارز الذي يمكن أن يُذكر، هـو أوامر حظر النشر (Gag

Orders)، وهـي عبارة عـن أوامر قضائية تصدر مراعـاةً للمصلحة العامة التـي قـد تتضرَّر جراء نشر هـذه القضية أو تلك. وأوامـر حظر النشر هي حالة عامة موجودة في معظم البلدان وغير مقتصرة على المملكة المتحدة، لكـنْ ما يعنينا أنها أيضًا قد تصبُّ بشـكل أو بآخـر في خانة الهدف الذي نتوخَّاه من الكتاب، ألا وهو السرية والمحافظة على المعلومات من النشر العشوائي والهستيري الذي نعانيه في هذه الأيام.

من هنا إذًا، تبرز أهمية التجربة البريطانية في هذا المجال؛ إذ إنها متأتِّية من تراكم تشريعي في مجال القوانين التي صدرت بهذا الخصوص، مضافًا إلى وقائع عملية جرى تطبيق هذه القوانين عليها، ممَّا جعلها فاعلة ومؤثرة في المجتمع والدولة على حد سـواء. إن النمـوذج البريطاني قد لا يكون الأمثل والأكمل في مسـار تفعيل السرية بصفتهـا منظومة فاعلة وموجودة في الحيِّـز الشـخصي والجماعي للبلدان، لكنه على أقـل تقدير يمكن أن يلفت الانتباه إلى ضرورة الإسراع في خلق وجود واقعي لهذا المفهوم.

فالمملكـة المتحـدة وقبلها الولايـات المتحدة الأمريكيـة، باعتبارهما دولتـين كُبريَين سـيطرتا على النظام الدولي لعقـود طويلة من الزمن، وفي ظل امتلاكهما لكثير من تقنيات الاتصال والتواصل، مضافًا إلى امتلاكهما منظومات تجسُّـس واستخبارات تعتبر من بين الأبرز والأهم على مستوى العـالم. ورغم كل هذه المعطيـات وغيرها، رأيناهما كيـف تحاولان، بل

وتشرعنـان كتمان المعلومات والسـيطرة على نوافذ النـشر والحرص كل الحـرص على عـدم إذاعتها، إلا عبر قنوات تُحسـب عليها أو خاصة بها، تفاديًـا لأيِّ أضرار يمكـن أن تلحـق بأمنهـا القومـي والاجتماعي داخل حدودهـا، فكيـف بنا نحـن إذًا؟! ومعظم بلداننا تفتقر للسـيادة بشـكلها المطلق، وقرارها السـياسي مرتهن لهذه الـدول! ناهيك عن أنظمة مفكَّكة ينخرها الفساد وعدم الكفاءة من كل جانب، معطوفًا عليها طبيعة مجتمعاتنا التـي تعاني من تشـتُّت في الهُويات الخاصة بهـا، وتبعيَّة ثقافية في معظم المجـالات، وفوق كل ذلك نخب يهيمن عليها الفكر الليبرالي الغربي في الغالب، فكيف بنا إزاء كل ذلك؟

هناك نمـاذج لدول أخرى تتعامل مع القضايا بسرية شـديدة من خلال اتخـاذ الإجراءات الصارمة، والتي من الممكـن أن تؤدي إلى تطبيق فعلي لمبـدأ حظر نشر المعلومات حتى من قبل المواطنين أنفسـهم، خصوصًا أثنـاء الحـوادث الخطـيرة، من هجـمات وغيرهـا، أو الأحـداث الأمنية بالمجمل.

ولعل فرنسـا المثال الأبرز في هذا المجال، والتي غالبًا ما استندت إلى حالـة الطوارئ في فرض عملية تعتيم ومراقبة دقيقة عما يُنشر في وسـائل الإعـلام أو المواقع الإلكترونيـة: "يحق للشرطة تفتيـش المنازل وأماكن العمـل، دون تصريح مـن النيابة العامـة، ويحق للدولـة مراقبة الصحف

والإذاعات وقنوات التلفزيون ودور السينما والمسارح، وفرض رقابة على محتواها."[1] كذلك حجب المواقع الإلكترونية، وحظر النشر على مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل التي تتيح للسلطة الفرنسية التعامل مع الموقف. وهناك العديد من الدول الأُخرى التي اتخذت الإجراءات ذاتها في التعامل مع ما يجري من أحداث على أراضيها.

خاتمة

ما الذي يمكن أن نفعله إزاء هذه التحديات التي تزداد صعوبة يومًا بعد آخر؟ وكيف يمكن لنا الاستفادة من النماذج المطبَّقة في الدول الكبرى وغيرها، من أجل تحفيز المواطنين على التعامل بمسؤولية فاعلة مع مبدأ السرية؛ باعتباره ضرورة وحاجة ملحة في الوقت الحالي؟ وهل يمكن لنا بالأصل القيام بذلك؟ لعل هذه هي الأسئلة الأبرز التي تشغل بالنا الآن، ونحن على مشارف الفراغ من كتابة بحثنا ذا!

قد يُنظر للأمر من باب الاستحالة؛ بسبب غياب المنظومة السياسية القوية في بلداننا، والتي تستطيع اتخاذ الخطوات اللازمة بهذا الصدد،

---

١ - قناة الجزيرة: فرنسا تمدد الطوارئ وتمنع التظاهر.

دون الاهتمام بالآراء التي ستتشكل تلقاء هذه الخطوات، خصوصًا من المجتمع الدولي، وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية وتوابعها الأوروبية، والتي حتمًا ستقوم بتحريك الرأي العام على المستوى الدولي والداخلي من أجل الوقوف بوجه أي خطوة من شأنها المحافظة على أمن المجتمع والدولة على حد سواء، فضلاً عن حركات المقاومة في بلداننا، التي تعاني بالأصل من حالات عزلة مفروضة في الأيام الاعتيادية التي تخلو من الحروب والاعتداءات، مضافًا إلى سيل من التشويه الإعلامي المستمر ضدَّها واتهامها بشتَّى التهم؛ بغية عزلها عن حواضنها الشعبية، كما يحصل حاليًّا من قبل الإعلام الغربي والعربي تجاه حزب الله وحماس.

هذا من جانب، ومن جانب آخر هناك الحالة الفكرية والثقافية للمجتمع، والتي سبق أن قلنا، إنها مشوَّهة بفعل التداخلات الناشئة بينها وبين السرديات الغربية التي ما زالت تحاول فرض وصايتها على الهوية الخاصة بالمجتمعات، متسلِّحة بكثير من الأدوات الثقافية والاقتصادية، وخلف كل ذلك قرار سياسي داعم لها بقوة، من أجل تدعيم هيمنتها ووصايتها بدءًا من نمط حياتنا اليومية من مأكل وملبس وصولاً إلى آرائنا السياسية.

تسهم هذه المعطيات كلُّها مع غيرها، في خلق هذا التصور عن استحالة إمكانية الوصول إلى حالة مقبولة من الكتمان والحفاظ على المعلومات،

بالقدر المتيقَّن الذي يؤمِّن حياة الأفراد والجماعات في بلداننا، من مخاطر التربُّص المستمر للعدو، والإقبال المفرط من قبلنا على التوثيق ونشر أي شيء، كأننا في حالة سباق مع الزمن والآخرين. مع كل ما ذُكر آنفًا، يبقى عدم التعامل مع الأمر وأخذ وضعية التفرُّج فقط، هو الأسوأ من الحالات التي ذكرناها، ومن كل المعطيات التي سبق أن تناولناها في توصيف صعوبة الأمر.

إذًا، يجب التحرُّك دون النظر إلى نتائج هذا التحرُّك في الوقت الحالي، والأخذ بالاعتبار أن السماح ببقاء هذا الوضع على ما هو عليه ينذر بعواقب وخيمة تصل إلى حد التهديد الوجودي لمجتمعاتنا الإسلامية، وبالخصوص تلك التي تشكل حاضنة لمقاومة المشاريع الاستعمارية للغرب بأشكالها وصورها كافة. من هنا إذًا، يجب أن ننطلق بالعمل، فنأخذ زمام المبادرة خطوة بخطوة، دون أن تدفعنا صعوبة المهمة إلى الشعور باليأس، أو تؤدي بنا النتائج في البداية إلى الإحباط.

ومن الممكن لنا بشكل فعلي وواقعي الاستفادة من التجارب التي مرَّت بها الدول والأنظمة في سبيل تحصين نفسها قدر الإمكان من خلال الكتمان وحفظ المعلومات بعيدًا عن التداول والنشر، والإجراءات التي اتخذتها في سبيل التحفُّظ على الأحداث التي تقع، والحيلولة دون قيام الآخرين بتوثيقها، سواء كانوا مواطنين أو وسائل إعلام. ومن أجل ذلك

سنورد بعض التوصيات الخاصة بهذا الصدد:

١. إرادة النظام السياسي أو السلطة في كتمان القضايا الجوهرية والمهمة، والتي غالبًا ما تمسُّ الأمن القومي والوطني للدولة، أو أي جانب من شأنه إحداث ضرر جسيم في بنية المجتمع، أو يؤدي بأيِّ شكل من الأشكال إلى تهديده في أمنه. إذًا، فالقرار الخاص بالسرية وعدم إذاعة المعلومات حول مفصل معين أو عدة مفاصل، هو قرار سياسي بالدرجة الأولى، أو ذو منشأ سلطوي، يبدأ من الحكومة وينتهي بإلزام الأفراد به.

٢. الخطوة الثانية تبدأ من المشرِّع القانوني، والذي يُحيل هذه الإرادة السياسية إلى مواد قانونية، تتَّسم بالوضوح والدقة، من خلال صياغات محددة، تُوضَّح بشكل غير قابل للتأويل والتلاعب، وتبيِّن معايير الجُرم وكذلك العقوبات المترتبة على ارتكابه. وهذه القاعدة مهمة وعامة في الصياغات القانونية، وتسهِّل من عملية التطبيق والتنفيذ؛ لأنها ستساعد المشرِّع والناس على حد سواء، في فهم هذه النصوص، ووجه الإلزام فيها.

٣. الغاية الكامنة خلف تحويل هذه الإرادة السياسية من قبل النظام القائم، أو السلطة في الدولة، هو الشفافية، من خلال وضوح المعايير الموضوعة من أجل مسألة السرية، وكونها لا لبس فيها،

وغـير قابلة للتلاعب والتحايل من أي جهة كانت. هذه الخطوة تحول دون اسـتبداد النظام، أو تلك السلطة من خلال استغلال هذا الأمر وجعله منطلقًا للتعسُّـف ضـد الناس، والتلطِّي خلفه باعتباره مبرِّرًا لاتخاذ إجـراءات أُخرى تضرب العلاقة التنظيمية بين السـلطة والمجتمع؛ إذ قد يكـون ذلك مقدِّمة لإلصاق هذه التهمة أو غيرها بكل من هو مخالف للسـلطة؛ أي الخروج عن المنحـى السري بشـكل عام، مـا قد يُفـضي في نهاية المطاف إلى ممارسـة التعسـف والتضييق... إلخ، وسـواها من دلالات الاستبداد، وهذا ما يسبِّبه بالطبع عدم وضوح المعايير المحددة، ما إذا كانت هذه المعلومات أو تلك القضايا مشمولة بالكتمان. لذا، فإن تشريع القرار السـياسي بـضرورة السرية يجب أن يبنى قانونيًّـا، ووفق قواعد واضحة لا تحتمل عـدة وجوه؛ بغية عدم تركها لأهواء التأويل أو سوى ذلك.

٤. رغم ما يُشـاع حول الشعب الأمريكي، لناحية تحلِّيه بنسبة عالية من الوعي، وشـعوره بالانتماء الوطنـي، فإن الأمر ههنا مختلف بعض الـشيء عن المتعـارف عليه عنـد بقية الشـعوب؛ نتيجة غياب التاريخ المشترك، لمواطني الولايات المتحدة الأمريكية، وعـدم وجود رابطـة روحية متأتية من وحـدة حضارية أو عقدية

من الممكن أن تلم شـتاتهم، كون المجتمع هناك هو خليط من جنسـيات وقوميات متنوعة ومختلفة عن بعضها. بيد أن شـعار الحلـم الأمريكي، ومسـألة الرفاهيـة المادية وغيرهـا، ما زالت تـؤدي دورها في تعزيز الانتماء، أو ما يمكن أن نسـميه الانتماء البراغـماتي إلى هـذه الأرض. وبالعـودة إلى مسـألة كون هذا الشـعب - بغض النظر عن اختلافه عن بقية الشـعوب - مصنَّفًا ضمـن المراتـب المتقدمة في مسـألتَي الوعـي والانتماء، لكنّ السلطة الأميركية لم ترهن مصير السرية بهذه المسألة، بل عمدت إلى فرضهـا عبر القوانين التي أقرتها، أو الإجراءات التي أعلنتها الحكومات الأمريكية المتعاقبة بهذا الصدد، وهذا بالطبع متأتٍّ مـن إدراك الإدارة الأمريكيـة، لعـدم جـدوى التعويل على هذه المسائل، في ظل الأجواء المختلطة للثقافات المكوِّنة للمجتمع الأمريكي، فضلاً عن الحدود الشبكيّة والتقنية المفتوحة مع بقية أجزاء العالم، مما يفضي إلى توهين الشعور بالانتماء، ويحد من منسـوب الوعي، أمام الكم الوافد من بقية ثقافات العالم، أو من خلال اسـتغلال الدول والجماعات المناوئة لها، لهذه الوسائل التي أتاحتها هي عبر الاتصالات والتقنيات وغيرها.

٥. يجـب الإفسـاح في المجال أمام هـذه القوانـين لتمكث مددًا

طويلـة، مع صرامـة في التطبيق والتنفيذ؛ حتى يتسـنى لها أخذ حيِّزهـا في المجتمـع، ورسـوخها في ذهنية النـاس، وتبلورها بوصفهـا جزءًا من معرفتهم البديهية عـن الأمور التنظيمية، مثل معرفتهـم بقوانـين المرور على سـبيل المثـال لا الحصر، وهنا نقصـد أبجديات هذه القوانـين والقواعد. هذه المسـألة مهمة وضرورية؛ لأنها تجعل السرية أكثر فعالية، وتمنحها وجودًا حيًّا بين الناس، لا مجرد مفهوم عائم في الكتب والإرشادات.

٦. يمكن الاسـتفادة من نظام (DSMA-Notice) عبر تأسيس هيئة مشـتركة تتكوَّن مـن ممثلين عـن الحكومة مع ممثِّلي وسـائل الإعلام الموجودة والعاملة في هذا المجتمع أو ذاك. وعلى غرار النموذج البريطاني، يجري تحديد قواعد عامة وخطوط مفصلية تسـير عليهـا القنوات ووسـائل الإعلام بمختلـف أنواعها، مع الأخذ بالاعتبار عند وضع هذه القواعد العامة، مسألةَ الأحداث والمسـتجدات التـي تحدث بصـورة طارئة، والتـي تحتاج في المسـتقبل إلى أكثر من مجرد عمل هذا النظام. لذلك، يجب أن تنطـوي الموادُّ التنظيمية لهذا النظام على مرونة معقولة، تمكِّنها من العمل حتى في الظروف والحالات المسـتحدَثة التي قد لا يتم اسـتيعابها إذا كانت النصوص جامدة غير قابلة لأي شـكل

من أشـكال التطويـر أو التحديث، أو هي التـي تعطي بالأصل الإذن بالعمل والتصرُّف مع هذه الحالات الاستثنائية.

٧. يجـب أن يتزامن هذا العمل، مع التوعية المسـتمرة بأشـكالها كافة، من قبل الجهات المختصة، عبر وسـائل الإعلام نفسـها وعبر المشـاهير والفنانـين، واللوحات الإعلانيـة المنتشرة في أماكـن التسـوُّق أو الأماكـن العامـة، أو تلك التـي تكون على جانبَي الطرق الخارجية، أو جعل هذا الأمر فقرة ثابتة في البرامج والقنوات بشـكل يومي. يضمن ذلك كلّه عملية رسـوخ ذهني مـن خلال تكـرار الفكرة هذه على المتلقـي في أغلب الأماكن التي يقصدهـا، مع إيلاء اهتمام أكثر لهـذه الدعايات التوعوية في المجـال التعليمي، وبالأخص المدارس الابتدائية، التي من الأجـدى أن يجري طباعة مناهـج مخصصة لها تُعنى بموضوع السرية والكتمان، ولو بشـكل مبسَّـط، يسهِّل على هذه الأعمار حفظه وتعلُّمه، هذا من جهة. ومن جهة أُخرى لا بد من استمرار حمـلات التوعية في المدارس حـول ضرورة حفظ المعلومات والابتعاد عن نشر كل شيء، من خلال كل الوسائل المتاحة في هذا الجانب، لا سيما تلك المفضلة لهؤلاء الأطفال.

٨. التوعيـة الدينيـة أمر بالـغ الأهمية، في مجال تعضيد وترسـيخ

مفهوم السرية في مجتمعاتنا؛ نتيجة التأثير الروحي والإيجابي للدين بحد ذاته، بوصفه منقذًا للإنسان من حالة العزلة البدائية التي أعادته إليها الفلسفات الغربية، عقب نجاحها في زرع الفكر المادي والنفعي بشتى الوسائل والأدوات في البلدان الإسلامية. من هنا إذًا، تترسّخ قيمة هذه التوعية، والتي تأتي بالأصل متزامنة مع قضية الشفاء والتداوي من الخلل المعنوي الذي أصاب الإنسان جراء هذه الأفكار، حيث اكتشف الاطباء أن هناك أمراضًا نفسية لا تنجم عمَّا عرفوه مسبقًا عن مسبِّبات الأمراض النفسية، ووجدوا أن العلة ناجمة عن خلل في رؤية الإنسان للأشياء وعلى رأسها الكون، ونظرته للحياة بشكلٍ يُفقده معناها ويجنح به إلى اليأس، وبالتالي تتولَّد لديه اضطرابات نفسية. لذلك أطلقوا على هذا النوع من المرض اسم المرض الروحي أو المعنوي، وقد اعترفت به منظمة الصحة العالمية بشكل رسمي ١٩٨٤م.[1]

طرائق العلاج بحسب (الجامعة الملكية للأطباء-Royal College of Psychiatrists)، التي ركّزت كثيراً على العامل الديني؛ إذ دعت إلى

١ - أيمن المصري: الطب الفكري معايير وضوابط، ص١١.

ممارسة الطقوس الدينية وأداء الصلاة والعبادات والمشاركة في الفعاليات والمناسبات الدينية....إلخ، وممارسة اليوغا والإسهام في أعمال الخير والصفح عن الآخرين وغيرها.[١]

ومن الطبيعي أن تتفشى أمراض كهذه، بسبب شيوع المذاهب الفكرية وخصوصًا الحسِّية منها، والتي أسهمت في تغييب الجوانب الروحية عن الإنسان بالشكل الذي جعله مهتزًا من الداخل ومضطربًا دائمًا؛ بفعل اعتمادها على المدرك الحسِّي ونفيها لكل ما هو خارج هذا المدرك، وهو أمر أقل ما يقال عنه، إنه غلو يؤدي إلى هذه النتائج.

هذا الأمر الذي انعكس بدوره على علاقة الفرد بمجتمعه، وصيَّره في الغالب منعزلاً؛ نتيجة هذه المعطيات وغيرها، والمراد بالعزلة ههنا، ليس المعنى الحرفي الذي يتبادر إلى الذهن، وإنما هو الانفصال المصلحي للفرد عن مجتمعه، وارتباطه بالحيِّز الذي يشغله فقط، بصرف النظر عمَّا قد يؤدي إليه ذلك من نتائج، والتي ستكون وخيمة غالبًا على الفرد والمجتمع كلّه، والذي بدوره ينعكس تلقائيًّا على الأمن في المستويين القومي والاجتماعي.

إن كل ما تطرَّقنا إليه في هذا الصدد يؤكد على أهمية الدين في مجال

---

١ - أيمن المصري: الطب الفكري معايير وضوابط، ص.ص٢٤-٢٥.

التوعية، ليس لكونه مقتصرًا على هذا الدور الذي سوف يلعبه فحسب، بل لأنّه يؤدي إلى تفعيل الجانب الوقائي بالأصل، من خلال عملية الإنقاذ الروحي التي يوفِّرها للإنسان، عبر ممارسة الشعائر الدينية على أقل تقدير، ومن ثَمّ تنقية المجتمع من المدخلات والفلسفات الغربية التي أدت إلى ذلك كلّه، التي بدورها تضعف من عملية المسؤولية الفردية تجاه المجتمع في مختلف المواضيع، والتي من ضمنها قضية الكتمان وحفظ المعلومات، بعيدًا عن النشر، وتوثيق الأحداث الطارئة والمستجدة، خصوصًا الأمنية منها. يحدث ذلك في حالة افتقاد هذه المسؤولية، وغلبة الأنا الفردية على الشعور بالانتماء للجماعة.

كل ما أتينا على ذكره من توصيات يندرج في إطار ما يمكن تسميته بالمسؤولية الملقاة على النظام السياسي، ومؤسسات الدولة، مضافًا إلى الجهات الدينية، والنخب الإعلامية والفنية، من خلال تكامل الأدوار الذي أشرنا إليه بين هذه الجوانب كافة. لكن ماذا عن الفرد؟ ما المسؤولية الملقاة على عاتقه، أو ما الذي يجب أن يفعله للإسهام في هذا الموضوع؟

لا يمكن التعويل بالأساس على الفرد كليًّا في هذه المسألة أو غيرها؛ بسبب كل ما أشرنا إليه من كون المجتمع يغوص في بِركة من المدخلات الآسنة التي تحيله إلى هُوية مشوهة، يفقد معها الفرد عمقه الروحي والحضاري، ومن ثَم صلته بالآخرين كلّهم، وما يتصل به من مسؤولية

تجاه المجتمع وسواه.

هذه المعطيات وغيرها، تجعل من الخطأ في مكان الاعتماد على الفرد، وإثقاله بالتـزام كبير، من قبيل السرية والمحافظـة على المعلومات. لكن مـع كل ذلك، لا بد لـه من أن يلحَظ الجانب التوعوي في شـخصيته وما يتفرَّع منه، لفائدته الشـخصية بالأسـاس، ولانسـحاب هذه الفائدة تلقائيًّا على المجتمع، ومنها:

- الاطـلاع المعـرفي، الذي يشـمل كل ما هـو له صلـة بالعلوم السياسية والثقافية والإعلامية، مضافًا إلى المعارف التي توصل الفـرد إلى معرفـة القواعـد المنهجية الواضحة، في تشـخيص عـدوه، لا مجرد قـراءة وتعلُّـم المناهج التي تقتـصر على ذكر المصاديق والأمثلة عن العـدو، مثل تلك التي تقفز مباشرة إلى تحديد المسمَّيات، فهذه ممَّا لا تؤدي إلى النتيجة المرجوة.

إن معرفة القواعد مهمة وضرورية، فهي تتيح للفرد التحديد المباشر لأي عدو مسـتحدث، ولو كان من بيئته الداخلية؛ لأنها تمكِّنه من الاطلاع على الخطـوات اللازمة في سـبيل ذلك، وتجعله أمام معادلـة واضحة ودقيقة، وهذا الأمر بدوره يعطي فائدة كبرى في مسـألة الحفاظ على المعلومات؛ لأنه سـيتبع هذا المسـار ذاتيًا، لعلمه بما يمكن أن يؤدي إليه عدم الالتزام بالكتمان، وهذا كله مرتبط بمجمـوع المعارف التي حصَّلها نتيجة القراءة

والاطـلاع؛ إذ تمنحـه هذه المعرفة دافعًا مهمًا في سـبيل تأدية دوره بصفته إنسـانًا واعيًا، ومسـؤولاً عن التصدي لكل أدوات وأساليب الأعداء، ومن ضمنها الاستفادة من القضايا المتعلقة بإذاعة المعلومات.

- تقويـة الجانب الديني في شـخصية الفرد وتمتـين علاقته بالله والتعاليـم الإسـلامية، بعيدًا عن الجو العـام، وبالطبع لا نقصد التديُّن وفـق المنظور العَلـماني الذي يحـصر التدين في إطار العلاقة الشـخصية بين الفـرد والله، بل نقصـد تنمية الجانبين؛ أي على المسـتوى الشـخصي للفرد، وكذلك المسـتوى العام كونه جزءًا من الجماعة. لكن التركيز هنا ينصبُّ على المسـاحة الخاصة به، بغيـة تعميق هذا التعلُّق واسـتلهام المبادئ الدينية بالشـكل الصحيح الـذي يمكِّنه مـن المبادرة التلقائيـة؛ نتيجة شعوره بالمسـؤولية الشرعية تجاه الآخرين في المجالات كافة، والتـي منها حفظ المعلومـات والالتزام بالسريـة كونها بابًا من أبواب المحافظة على دماء المسـلمين، أو الإسهام في حمايتهم من الأخطار الجسـيمة التي من الممكن أن يتعرضوا لها، وهذا كله بالطبع يأتي من تنمية علاقة الفرد بربِّه وتعاليم دينه.

لا يقتصر الأمر على هذا الحد، بل يتعدَّاه إلى كل ما من شـأنه أن يدخل فيما ذكرنا، أو من خلال الأدوات والوسائل الأخرى التي تصب في السياق

ذاتــه؛ أي جعــل هذا الفــرد مؤمنًا حقيقيًّا، وإنســانًا صالحًــا يعكس حسَّ المسؤولية تجاه الآخرين والمجتمع بشكل عام.

وفيما يتعلق بالفصل الخاص بالمقاومة، فهي بالأصل تبنى على هيكلية تتضمــن العديد من العناوين غــير المعلنة، وهي بذاتهــا ملتزمة وفق هذه الســياقات بغض النظر عمَّا يتم كشــفه أو يطرأ نتيجــة الخيانات أو نجاح العــدو باخــتراق الصفوف. فهــذا وارد، بــل طبيعي؛ بالنظــر إلى كثير من الأمثلــة، وإلى التطور التقني والقدرة الماليــة للقوى الكبرى التي تجابهها المقاومة. لكن ما يهمنا في هذا الجانب هو حاضنة المقاومة التي تشــكِّل البيئة الحامية والمولدة لها،مما يضيف أهمية قصوى إلى هذه الفئة بالذات. ومع ذلك هي جزء من المجتمعات الإســلامية بشــكل عــام. والأخيرة إذا تقيَّــدت بادئًــا بكل ما أشرنا إليــه في متن هذا الكتاب، فلا بــد لهذا التقيُّد أو الالتــزام مــن أن يلقي بظلاله على محيط المقاومــة. أما التزام الحاضنة والمقاومة فقط، فهذا يعنــي أنها تحارب على جبهات عدة لا العدو فقط، بــل الجهل الداخــلي والمحيط بها على أقل تقدير. وهــذا ما يثقل كاهلها بمزيد من الأعباء، ســتكون بغنى عنها، لــو كانت هذه المجتمعات مدركة لمــا تواجهه، وأهمية هــذا الموضوع والمواضيع الأخــرى المتصلة به في حفظ كيانها وهويتها أمام كل هذه التحديات والأساليب التي يشنُّها العدو بشكل مستمر.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ابن منظور: لسان العرب، مجموعة محققين، دار المعارف، القاهرة، لا ط، ١٩٨٠.
- أحمد أمين: كتاب الأخلاق، مؤسسة هنداوي، لا م، لا ط، ٢٠١١.
- إخوان الصفا: رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، مراجعة خير الدين الزركلي، مؤسسة هنداوي، لا م، لا ط، ٢٠١٨.
- آية الله جعفر السبحاني: التقية مفهومها، حدها، دليلها، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ٢٠١٠م/١٤٢٣هـ.
- أيمن المصري: الطب الفكري معايير وضوابط، مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية، لا م، لا ط، لا ت.
- الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لا ط، ١٩٢١م/١٣٤٠هـ.
- رجا بهلول: المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، لا ط، ١٩٩٨.
- زينب حسين موسى بو مور: السرائر في ضوء القرآن الكريم: دراسة

موضوعية، (أطروحة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، لا ط، ٢٠٠٩.

- سعاد عبود وجمال بن سليمان: المسؤولية الاجتماعية وأهميتها في تعزيز قيم المواطنة في ضوء إدارة الأعمال والمؤسسات، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الأول، ٢٠١٨م.
- السيد محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، لا ط، ١٩٩٧م/١٤١٧هـ.
- شهريار زرشناس: الليبرالية، ترجمة حسن الصراف، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية العتبة العباسية المقدسة، سلسلة مصطلحات معاصرة، لا ط، ٢٠١٧م.
- علي أبو البصل: السرية في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة الطائف، المجلد١، العدد١، ٢٠٠٩.
- علي بن محمد الليثي الواسطي: عيون المواعظ والحكم، تحقيق الشيخ حسين الحسيني البيرجندي، دار الحديث، قم، لا ط، ١٩٩٧م.
- محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط، ١٩٨٣م/ ١٤٠٣هـ.
- المواقع الإلكترونية

- فلاديمير لينين: الأخلاق والأخلاق الشيوعية، د ت، تاريخ الاطلاع (١٥-٤-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي: https://revsoc.me/33681/marxism/30900/
- خالد عبد العزيز فرج: أساس الليبرالية الخُلُقي، د ت، تاريخ الاطلاع (١٥-٤-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي: https://maarefhekmiya.org/%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3-%D8%A7%D8%A8%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D%84%D9%84%D9%984%D8%A3%%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%9/8A%82%D9%84%D8%A7%D9%D8%AE%D9
- الرابطة الأممية للعمال: المؤتمرات العالمية الأربعة الأولى للأممية الشيوعية، (١٤-٢-٢٠٢٤)، تاريخ الاطلاع (١٩-٤-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي: https://litci.org/85%D8%A4%D8%A%84%D9%arab/17-%D8%A7%D985%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%A%D98A%D%85%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%8%A9-%D8%A7%D98%84%D8%A3%D9%%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9/84%89-%D9%84%D9%8%D9

- شـبكة المعارف الإسـلامية الثقافية: الدَعوَةُ السرِّيَّة ودَعوَةُ الأَقربين، د ت، تاريـخ الاطلاع (٢١-٤-٢٠٢٥)، عـلى الرابط الآتي: https://www.almaaref.org/maarefdetails.php?id=15112
- بي بي سي عـربي، فيسـبوك وتويـتر: أخفقنـا في منـع التدخـل في الانتخابـات الأمريكيـة، (٦-٩-٢٠١٨)، تاريـخ الاطـلاع (٢٢-٤-٢٠٢٥)، عـلى الرابـط الآتي: https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-45429533
- موقـع الجزيـرة: "سـكريبال.. عميل "سـمَّم" العلاقـات البريطانية الروسـية"، (١٥-٣-٢٠١٨)، تاريخ الاطـلاع (١٤-٥-٢٠٢٥)، على الرابـط الآتي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2018/3/15/%d9%85%d9%88%d8%b3%d9%88%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%a7%d8%aa%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82
- قناة الجزيرة: فرنسـا تمدد الطوارئ وتمنـع التظاهر: (٢١-١١-٢٠١٥)، تاريـخ الاطـلاع (١٨-٥-٢٠٢٥)، على الرابـط الآتي: https://www.aljazeera.net/news/2015/11/21/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1

85%D8%AF%D8%AF-%%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D9
88%D8%A7%D8%B1%84%D8%B7%D9%%D8%A7%D9
86%D8%B9-%85%D9%88%D8%AA%D9%%D8%A6-%D9
87%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%-%D8%A7%D9
%D8%B1

- موفـق علي عبيد: سرية التحقيقات الجزائية وحقوق الدفاع، (١٦-٣-٢٠١٦)، تاريخ الاطلاع (٤-٤-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي: https:// almerja.com/reading.php?idm=4000
- قناة الجزيرة: كشـف تفاصيل تسميم الجاسـوس الروسي ببريطانيا: (٢٩-٣-٢٠١٨)، تاريخ الاطلاع (١٤-٥-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي: https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/25%25D8%2584%25D9%25A7%%25D8/29/3/news/2018 2%25D8%2588%25D9%25B3%25D8%25A7%AC%25D8 2%25D9%25B1%25D8%2584%25D9%25A7%5B3-%25D8 2%25D9%2587%258A-%25D9%25D9%25B3%25D8%588 %25D8%25A8%2585-%25D8%25AC%25D9%25D8%588 25D9%25A7%25B2-%25D8%25D8%25A7%25BA%25D8 25D8%25B5%25D8%25B9%25D8%25A3%25D8%2584%

258A%25D9%2581%25A8-%25D9%25D8%25A7%

- أحمـد الخالـصي: المعلـم ودوره الجوهـري في الإصـلاح، (٣-٣-٢٠٢١)، تاريـخ الاطـلاع (١٨-٤-٢٠٢٥)، عـلى الرابـط الآتي: https://www.democratsudan.com/%D8%A85- %84%D9 %85%D8%B9%D9 %84%D9 %7%D987-%D8%%88%D8%B1%D9%88%D8%AF%D9%%D987%D8%B1%D%88%D9%84%D8%AC%D9%A7%D984%D8%A-%8A-%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%984%D8%A7%D8%AD%5%D8%B5%D9
- شـبكة المعارف الإسـلامية: الأمانة وكتمان السر، تاريخ الاطلاع (٩-٤-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي: https://almaaref.org.lb/maarefdetails.php?id=13328&subcatid=1775&cid=540&supcat=21
- عبـد الرحمـن بن سـعود: دعوة الرضا مـن آل محمـد، د ت، تاريخ الاطـلاع (٢١-٤-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي: https://faculty.ksu.edu.sa/en/aalmusayid/announcement/132265
- الأمم المتحدة، الديمقراطية، د ت، تاريخ الاطلاع (٢٢-٤-٢٠٢٥)، عـلى الرابـط الآتي: https://www.un.org/ar/global-issues/democracy

المصادر الأجنبية

- C. Cadwalladr & E.Graham-Harrison: (2018، March 17). Revealed: 50 million Facebook profiles harvested for Cambridge Analytica in major data breach. The Guardian. https://www.theguardian.com/news/2018/mar/17/cambridge-analytica-facebook-influence-us-election
- M. Wills، (2017، June 23). How the Espionage Act became a tool of repression. JSTOR Daily. https://daily.jstor.org/how-the-espionage-act-became-a-tool-of-repression/
- Project Censored: (n.d.). The Grenada invasion: A classic case of censorship. Project Censored. https://www.projectcensored.org/12-the-grenada-invasion-a-classic-case-of-censorship/?
- doing_wp_cron=1746536174.8835699558258056640625
- Human Rights Watch: (1991). Freedom of Expression and the War. Retrieved from https://www.hrw.org/reports/1991/us3
- Federation of American Scientists: (2004، October 12).

Secrecy News: Congress supports media blackout on military coffins. Project on Government Secrecy. https://sgp.fas.org/news/secrecy/2004101204/10/.html)

- A. Shapiro (2009، February 11). Ban on media coverage of military coffins revisited. NPR. https://www.npr.org/2009100597542/11/02//ban-on-media-coverage-of-military-coffins-revisited
- Max Planck Institute for Chemistry: (n.d.). Die Entdeckung der Kernspaltung. https://www.mpic.de/4469988/die-entdeckung-der-kernspaltung)
- Matt Garrow: "10 Fascinating Facts About The Manhattan Project،" Listverse، June 7، 2019، https://listverse.com/201910-/07/06/fascinating-facts-about-the-manhattan-project/.
- Defence and Security Media : Advisory Committee (DSMA). About the DSMA Committee. Retrieved from https://www.dsma.uk/about/
- Watt، Nicholas: "David Cameron Makes Veiled Threat to

Media over NSA and GCHQ Leaks." The Guardian، 28 Oct. 2013، https://www.theguardian.com/world/2013/oct/28/david-cameron-nsa-threat-newspapers-guardian-snowden.

- B. Wray: (2018، May 10). SpinWatch publish confidential media 'D-notices' on the Skripal case. CommonSpace. https://sourcenews.scot/analysis/spinwatch-publish-confidential-media-d-notices-on-the-skripal-case/
- "Official Secrets Act." Hansard، UK Parliament، 25 Feb. 1998، https://hansard.parliament.uk/commons/199825-02-/debates/7b19f6e51-a31456-f-9ee0-b60cc747045f/OfficialSecretsAct.

الفهرس

٥ | مقدمة

الفَصْلُ الأَوَّلُ | ٦
مفهومُ السرِّيَّةِ والمفاهيمُ المتَّصلةُ

٩ | المبحثُ الأوَّلُ: مفهومُ السرِّيَّةِ

١٣ | المبحثُ الثاني: ما السرِّية التي نقصدُها، في التفريقِ بينها وبين التقيَّةِ

الفَصْلُ الثَّاني | ٢١
الأبعادُ الناجمةُ عن السرِّيةِ والكتمانِ

٢٣ | المبحثُ الأوَّلُ: البُعد الشرعيُّ

٣٦ | المبحثُ الثاني: البُعد الخُلُقيُّ

٥٤ | المبحثُ الثالثُ: البُعدُ السياسيُّ

٦٨ | المبحثُ الرابعُ: البُعدُ التوعويُّ: السرِّيةُ مسؤوليَّةٌ تجاهَ المجتمعِ

الفصلُ الثالثُ |٧٩
نماذجُ من حفاظِ الأنظمةِ الغربيَّةِ على السرِّيةِ

٨٣ | المبحثُ الأوَّلُ: أمريكا

٩٦ | المبحثُ الثاني: بريطانيا

خاتمة |١١١

المصادر والمراجع |١٢٥

مَركزُ بَراثا للدّراساتِ والبُحوثِ

مركـز بحثي مسـتقل غـير ربحـي، مقـره في بـيروت وبغداد. ويهـدف لفتح المجـالات العلميـة والأكاديمية الواسـعة، أمام الباحثين والمتخصصـين؛ للقيام ببحوث تسـعى إلى فهم واقع الإنسـان والإنسـانية، من خلال التركيـز على دراسـة الميادين الفلسـفية، والاجتماعيـة، والإنسـانيـة المتنوعة، التي تشكّل في مجموعها الحراك الاجتماعي والانساني الكبير الحاصل في العالم، وخصوصا في بلادنا العربية والإسلامية، ورصد الظواهر والتحديات الفكريـة، والاجتماعيـة، والاقتصاديـة، والنفسية المختلفة، التي يمكـن أن يواجهها الفـرد والمجتمع، ومحاولة فهم ومدارسة الأسس الفلسـفية والإجتماعية والدينية التأصيلية بموضوعية وجِدة؛ سعيًا للوصول إلى حلول لها؛ من أجل السمو بالإنسان وتقدّمه في أبعاده الإنسانية المختلفة.

عن هذا الكتاب

اهتمَّت الدولُ الكبرى في موضوعِ السرِّيَّةِ اهتمامًا شديدًا، ما ينمُّ عن الأخطار الكبرى التي يمكن أن تقعَ عليها في حال عدم إيلاء هذا الجانب الأهمِّيَّةَ المطلوبة. وقد تمثَّل ذلك من خلال استراتيجيات وقوانين متعدّدة، مضافًا إلى الإجراءات والقرارات المتَّخذة في المسائل الطارئة التي تحدث. إنَّ هذا الحرصَ الشديدَ من قِبَل هذه الأنظمة الغربيَّة يعبرِّ بوضوح عن أن السرِّيَّة اليوم ليست ترفًا، وإنَّما هي مسار ضروريّ لا مفرَّ منه بحكم الواقع الذي نعيشه، خاصّة في ظلّ تفشّي هستيريا النشر بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

لقد أولى الإسلام عنايةً واضحة بمبدأ السرّية، فهو ليس مفهومًا طارئًا أو مستورَدًا من تجارب الدول الحديثة، وإنّما هو امتداد لتعاليم قرآنية ونبوية شدّد عليها أهل البيت عليهم السلام، الذين رأوا في حفظ السرّ أحد أهم عناصر صيانة الجماعة، وحمايتها من الأخطار. فقد جعلوا من السرّية ركيزةً أساس في تنظيم العلاقة داخل الجماعة، ولا سيّما في الظروف السياسية والاجتماعية التي مرّوا بها؛ حيث نبّه الإمام الصادق عليه السلام إلى خطورة كشف الخصوصيات التي قد تضرّ بالجماعة، فقال: «ما قتلنا من أذاع حديثنا قتل خطأ، ولكن قتلنا قتل عمد».

ومن هنا كانت التقيّة أحد أبرز التطبيقات الشرعية للسرّية، لا بمعنى الخوف أو التراجع، بل بوصفها آلية لحماية النفس والمجتمع من الظلم والاضطهاد، وضمان استمرار الرسالة بأقلّ قدرٍ من الخسائر. وقد وجّه الأئمّة شيعتهم إلى التحلّي بهذا الانضباط الخُلُقي، وهو ما يتطلّب وعيًا كبيراً بما يجب إظهاره وما يجب ستره.

مركز براثا للدراسات والبحوث
بيروت - بغداد